

* تـتـاب *

* ناظورة الحق في فرضية *

* العشاء وأن لم يغب *

* الشفق *

*

تاريخ هجرينك

بك ايكيزوز سكسن بد نجي سنه سياع يوم دوشنبه ده جماد الاولى نك

اون سكزنده قزان سودا كرى شاه احمد بن حسام الدين

بن صالحك خراجتيله بلمه قزان ده مطبع

خزانده اول كره طبع اولندى

نفعنا الله به وجميع اخواننا

المسلمين علما وعملا

وجعله ذخرا للدار

الآخرة

آمين



الناظورة

آلة رصدية ترصد بها

الاجرام الفلكية وتطالع بمقوتتها

الامور الخفية التى لا تبدا فى ساذج النظر

لكونها على غاية من البعد والصغر

(منه سلمه الله)

تعالى

* شتاب *

* ناطورة الحق في فرضية *

* العشاء وأن لم يغيب *

* الشفق *

*

تاريخ هجرينك

بك ايكينوز سكسن بدنجى سنه سيال يوم دوشنبه ده جماد الاولى نك

اون سكرنده قزان سودا كرى شاه احمد بن حسام الدين

بن صالحك خراجتيله بلده قزان ده مطبع

خزانده اول كره طبع اولندى

نفعنا الله به وجميع اخواننا

المسلمين علما وعملا

جعله ذخرا للدار

الآخرة

آمين



الناطورة

آلة رصدية ترصد بها

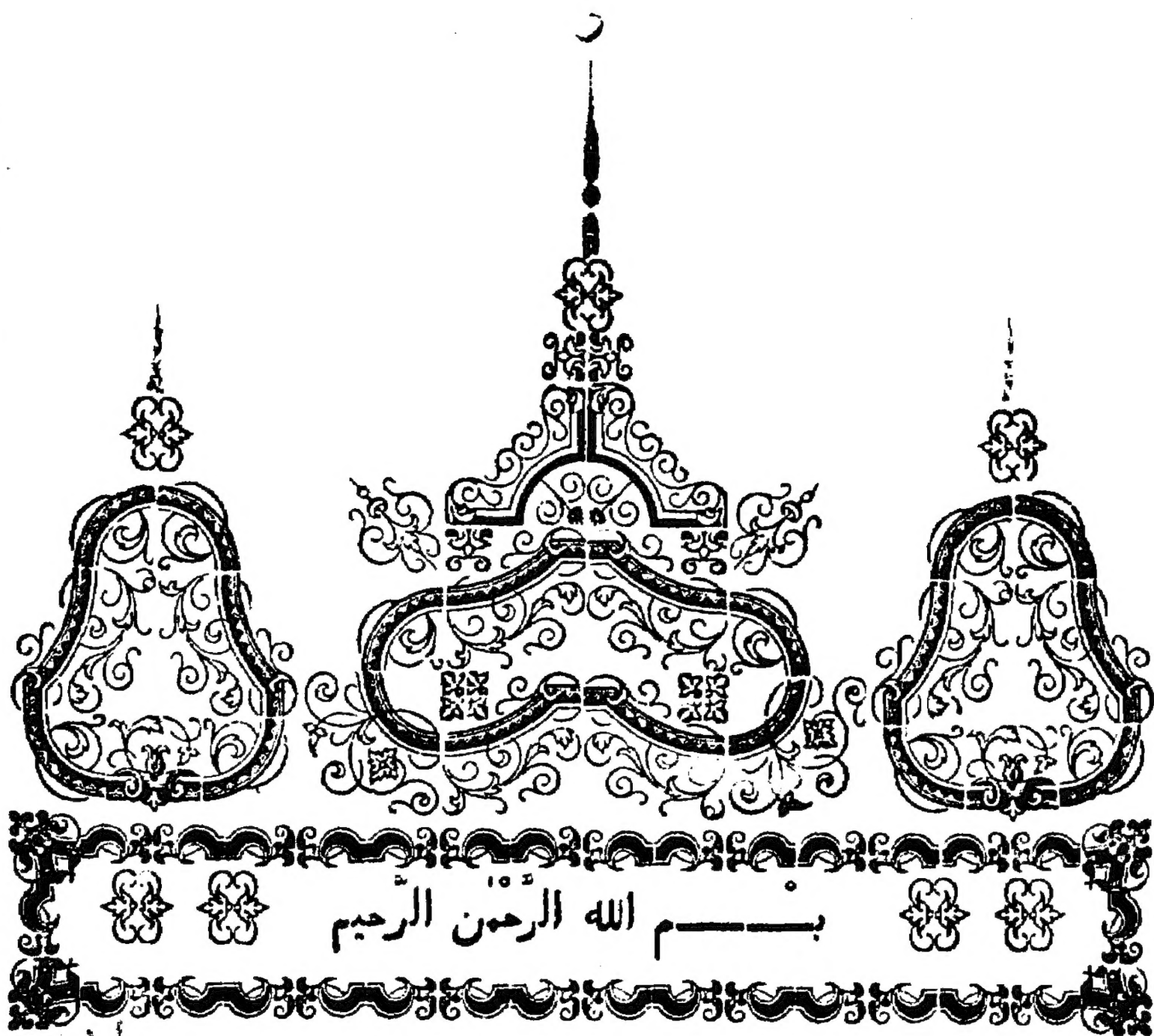
الاجرام الفلكية وتطالع بموتنتها

الامور الخفية التى لا تبدوا فى ساذج النظر

لكونها على غاية من البعد والصغر

(منه سلمه الله)

تعالى



الحمد لله تعالى عن ان يدرك جماله بالا بصار والعيون * وجلّ عن ان يكتنه كماله بالانظار
والظنون * الذي اخذ ميثاق عباده ان لا تتخذوا وكبلا من دون * وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون * ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون * احمده على ما انعم علينا
وعصمنا من ريب المنون * وجعلنا من المؤمنين الذين هم على صلاتهم يحافظون *
واصلوا وسلم على رسوله محمد المبعوث بالقاف والنون * وآيات بينات لا يحسد بها
الا الظالمون * وعلى آله واصحابه الذين سافوا الى السابقات في الاسلام والعون *
وفازوا بالقصبات وفاقوا على صاحب ياسين * ومؤمن من آل فرعون * اما بعد فيقول
العبد المستعين بحول ربه المعتم على حبله المتين هارون بن بهاء الدين المرجاني شهاب
الدين رزقه الله حسن الاتباع لا تار نبيه الامي الامين والانصداع بالقول الحق والحف

المبين ان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثانها وكل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وان من اقبح المبدعات وافضح المحدثات ما ية قوله رط من امدات الامة ان عمولة العشاء ساقطة عن سكان بلاد في ايام من السنة ينتهي اقتصار لياليها الى غاية لا يغيب فيها الشفق ولا يجب عنهم الافق وهذه الداهية الدهيا والمصيبة العظمى والخطة النكراء قد ابتدئ بها بعض المقصرين في النفقة واسلفها الى ذويهم من المخسرين في الامة والتسفه فراجت لديهم ونفقت سوقها عليهم لابل سرت فيهم سر بيان الجرب وتجارت في اعرا فهم تجارى الكلب وسمارت ^{فمنه} فتمتته عماء بكما عمياء فاحسبت ان اضع في هذا الشأن كتابا يشتمل على بيان رداة هذا الرى وعواره وتردى القائل به وبواره واذا وفقت على اقتباس الادلة من مواردها واقتناص اوانسبها وثورادها اوردت فيه فوائد جلية وموائد نبيلة تنبه على مباني الشريعة وقواعدها ومبادئ المسئلة وشواهدا لان ابناء العصر قد اضلوا من دميم وضلوا عنها منذ امد من يدور رتبته على مقدمة حقها التقديم ومطالب شرينة وخانة يقع عليها التتميم وسميته بنظرة الحفي في فرضية العشاء وان لم يغيب الشفق ليوافق اسمه مسماه ويطابق عنوانه به معناه وما زوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهو رولى الارشاد انه قريب مجيب معقمة اعلم ان فذلكة كورة الخلق وغاية دورة الامكان هي خليفة نوع الانسان قد ركب الله سبحانه فيه من القرة الناقلة والمشاعر الظاهرة والباطنة ما مكنه بها من الاهتداء الى مصالحه في حاله وماله وعرفه كيفية الارتفاق بها والتوسل الى الحد الممكن من كماله وان ذلك صامح ان يكون خليفة عنه بخلفه في اصلاح الارض وسباسة الخلق وتكميل نفوسهم وتنفيذ امره فيهم لقصورهم عن قبول الفيض فقط وفتورهم عن تلقى الامر من غير وسط فآدم وبنوه هم المراد من الخلق اولا وبالذات وما سواهم معونة لهم وذريعة الى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات كما قال جل ذكره انى جاء على فى الارض خليفة وقال وسخر لكم الشمس والقمر وسخر لكم الليل والنهار وقال وخلف لكم ما فى الارض جبهافهواذن لم يخلق عبثا

ولم يترك سدى بل الغاية لوجود معرفته بالله سبحانه وقد تعلق بكل فعل من أفعاله حكم من قبل الخالق يطابقه منوط بدليل من جهته يخصه والغاية لهذا المعنى ليست هي قوام مصلحة الخالق في حاله بل ظهوره للأخلق ليعرف بجلاله حيث قال سبحانه انحسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون وقال يحسب الانسان ان يترك سدى وقال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فدعاهم الى معرفته ونذ بهم لطاعته بارسال الرسل وانزال الكتب فبلغوا الرسالة واحسنوا السفار فوكان ختام النبوة وتام تلك الدعوة ببعثة نبيه المرتضى وحبيبه المعجنى محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه ائمة الرشيد والهدى فجعله خاتم الرسل وخاتم النبيين وجمع له هدى الاولين والآخرين وبه كمل بنيان البعثة وتم عمران النعمة كما دل عليه التنزيل اليوم اكملت لكم دينكم وانميت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً فالدين المشروع له اصول محكمة وفروع متقنة والفرع اللازم والواجب الدائم على كل احد فى اصول العقائد وفروع الاعمال ابتناء اموره على حكم الشرع وان يكمل عليه كالميت على الغسال اذ فيه كل الكفاية وتام الهداية كما قال عز مجده "او لم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" وقال قل ان هدى الله هو الهدى ولا مساع للمعدول عنه الى ما عداهم الاقتفاء الى ما سواه اذ كل معرفة تخالفه فهى جهالة وكل حجة تبايينه فهى خطا وعماية والمذهب الغير الموزون به كذب وهم وخيال وما ذابعد الحق الا الضلال وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه او ليا قليلا ما تذكرون وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واصول الفقه التى يبتنى عليها الدين ويؤخذ منها الحق المبين وعلم اليقين والرأى المتين من مسائل الاعتقاد وجملة مباحث المبدأ والمعاد وعلوم العبادات وانواع المعاملات ويستنبط منه حقايق الحكم ودقايق الاسرار وغوامض العلوم ولطائف الفنون فى كل باب كما يطلع

عليه اولو الالباب وارباب الابصار اربعة: ليس لها خمس الكتاب والسنة والاجماع والقياس فمن أجمل الطلب وأحسن التمسك بأسبابه ووفق لتوجيه عنايته عليه والاستئناس^{في الدين} من بابه وتشبث بهذه المأخذ وعض عليها بالنواجذ حصل له العلم القطعي بوجود الله سبحانه وتوحيده وتوحيده بأوصافه العلى وتسميته باسمائه الحسنى وتمجيد تمجيد الاله بانه تمثيل وتقديسه تقديساً لا يخالطه تهويل والنيقن بصدق النبوة وحقية البعثة حصولاً لا مربية به وبثبت ذلك عند البتة ثبوتاً لا مرد له ويهتدى الى فنون الحكمة وعلوم المعرفة وحقايق الاسرار ولطائف النكت ودقايق الانظار من غير بحث وتفتيش عن احوال موضوعاتها ولا انعاب باقامة براهينها وادلتها كما هو يدن الائمة الهدى وحال العلماء الاثبات فإن قيل لا مندوحة في اثبات وجود الخالق وعلمه وقدرته من الاحتياج الى الدلة العقلية اذ القرآن يتوقف على تحقيق هذه المسائل او لا من جهة القياس والفكر وذلك شىء يطبق عليه الخلق من اهل النظر قلت الاكتفاء بالشرع والتقيد بقيوده وملازمة حدوده ونسب الشارع ومخرج الكتاب وقضية التكليف والمقصود بالخطاب وهو طريقة السلف الصالحين ومن بعدهم من اعظم العلماء وائمة الدين المرضي عنهم والشهود لهم ولم يذهب الى خلافه الا المتفلسفة واخلاق اهل الكلام كيف وبه كمال الدين وسبوغ النعمة والبلاغ المبين وتمام الدعوة والزمام الحجة وازاحة العلة وهو ابين دليل واظهر حجة واصدق معجزة لنبوته وصحة دعواه بل لا معتمد في الباب الاياه ومثل ذلك كمثله ثلاثة يدعون حفظ القرآن ويروم كل منهم اثبات ما يدعيه بالبرهان فالواحد منهم يقيم الشهود ويحضر الوثائق والعهود والآثر وهو انبيلهما يظهر الكرامات ويأتى بخوارق العادات فيقلب الانسان حجراً والحجر انساناً او يكلم بتصديق دعواه حيواناً والناظر فيه بما يسبق الى باله يدرك انه من اختصاص صاحبه بهز يد معرفة وفضل علم الى ان يردده عنه صحيح النظر واما الثالث فلا يلتفت الى هذا ولا الى ذلك بل يقرأ القرآن من اوله ويسره الى آخره

فليت شعري أي الثلاثة اظهر حجة و ايبين محجة (شعر) * خذ ما نراه و دع شيئاً سمعت به *
 في طلعة الشمس ما يغينك عن زحل * و الصبي في المكتب يأخذ كتاباً لا يدري ماهو
 ولا يعرف ما فيه ولا علم عنده به معرفة استاذ به سوى حسن الظن المستولي عليه فيزاوله مرة
 و ما يفرغ منه الا وقد حصل له اليقين بالكتاب و العلم بما فيه و الاطلاع على معرفة استاذ به
 ألت اذا شاهدت ابا حنيفة و صاحبه و كلمته مشافهة و لازمته برهة او طالعت الكتب
 التي صنف في فتياءه و الدواوين التي جمعت فيها فقهه و آراءه و زاولته مدة حصل لك
 المعرفة بالفقه و الفقيه و التميز بينه و بين غيره تميزاً لا تشك فيه و شتان بينك في العلم
 بذلك و بين السميع به من ابي يوسف و محمد او ابن المبارك و وكيع و كذلك علوشان
 جنيد البغدادي و ابي يزيد البسطامي في المعرفة و ابي نصر الفارابي و ابن سينا في الحكمة
 و يحيى بن معين و ابن المديني في الحديث و ابي عبيدة و الاصمعي في اللغة و الخليل
 و سيبويه في النحو و العربية و جرير و الفرزدق في الشعر و الفصاحة و الزمخشري
 و ابن دحية في التفسير و مهارة ابي بكر محمد بن يحيى الصولي في لعب
 الشطرنج و النسبة بين رجال صناعة واحدة و النفاوة بينهم في تلك الصناعة
 لا يعرف بالبرهان العقلي ولا بالنقل من الناس و السماع منهم و بالجملة
 لا يعرف حال القيم بصناعة حتى الصنائع الجزئية بشيء مثل العلم بالنظر الى آثاره
 و مطالعة احواله و تتبع اعماله و اليه اشار على رضى الله عنه فيما روى عنه حيث قال اعرف
 الحق تعرف اهله مثلاً اذا اعترفت بان الفرزدق شاعر صاحب فصاحة في الشعر قيل عليك
 من اين لك ذلك ما ذا تقول ابرهان من العقل عرفته ولا سبيل الى ذلك او تقول اني سمعت
 غير واحد من الناس بل جماعة يقولون كذلك فاذا انت لست بعالم بانه فصيح شاعر
 و انما انت ناقل لمعرفة الناس بفصاحته او مقلد محض تعتقد ذلك و الظن ليس بعلم فضلاً
 عن التقليد و أملك تقول اني مقلد في كل ذلك ولا علم لي بشيء من ارباب تلك الصنائع

فاعلم انك مداهن متعصب لجهلك ومتثبت على ضلالك هب انك كذاك في ذلك فبما
 ذا عرفت حذاقة الخفأ والنعال في صناعته والتجار في عمله والخباط في خياطته ولا يرتاب
 ذو مسكة وانصاف في وجود عارف بكل صناعة بالنظر اليها ومحض الاكساب منها ومن يطعم
 كذلك على حال القيم بها فان قيل لو كان الامر كما ذكرت والطريق ما وصفت ووقى كل
 من نظر على صناعة على جليلة الحال واعترف بالفضل لصاحب المقال بل لم يكن لاحد
 للانكار فيه مجال وكم من ناظر قد انكر على ابي حنيفة فقهه وعلى ابي علي حكمته قات الكلام مع
 الاحرار اولى البصيرة والاعتبار الذين يعترفون بالفضل لاهل بيوتهم لا بالانصاف في
 محله وهم اهل الكياسة والفطرة القويمة واهل السلامة والقرمحة المستقيمة لا كل مفتن
 كذاب او حدث مرتاب متمرن على العناد متجرد للفساد لا يرد فكره براد ولا يؤل فهمه الى
 اعتقاد لا يزالون مختلفين الامن رحم ربك ولذلك خلقهم ولو رده الى الرسول واولى
 الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم **المطلب الاول** وهو الاصل الاصيل في الدين
 المعول الذي هو المقصود معرفته بالبرهان وتحصيله على القطع والايقان ولا مساغ فيه
 للتقليد واتباع الظن والحسبان واذ قد عرفت ان كتاب الله وسنة رسوله هو الاصل المستقل
 في امره المعنى عن غيره في معرفة الله سبحانه وما يبتنى عليه من عبادته والعمل بمقتضى
 دينه ومذاق شريعته فاعرف ان امر العقائد سهل اذ مدارها على مقدمتين يعطيهما
 آيتان قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقوله جل ذكره ليس كمثله شيء وهو السميع
 البصير فالواجب في هذا الباب على كل احد الوقوف عند بيان الشارع والثبات على
 حدوده وهو توصيف الله تعالى وتسميته بكل ما وصف به نفسه وسماه في منزل كتابه وفصل
 خطابه والصديق بانه حق بالمعنى الذي عناه والاقرار به اقرارا صادرا عن مطابقة جنانه
 ومواطأة قلبه وكل مالا دليل عليه من اسم او صفة او اعتبار او نسبة او حال او غير ذلك مما لم
 ينزل به آية ولم يرد فيه على القطع رواية فالله سبحانه منزّه عنه متعال واطلاقه عليه وبال

ونوصفه به محال وهذا هو المراد مما قالوا كل ما دل لا ليل عليه يجب نفيه على محاذات قول الحكيم
كل ما لم تدركه بقايم البرهان فذره في بقعة الامكان وليس المراد منه في الأول الحكم بانتفاء
كل ما لا دليل عليه في الواقع وعدم وقوعه في نفس الامر كما ان المراد منه في الثاني ليس
ان كل ما لم يقم عليه البرهان ليس بواجب ولا ممتنع بل ممكن بالذات في الواقع بل المراد
الامكان العقلي بمعنى سلب وضوح ضرورة الطرفين الذي يجتمع ضرورة الوجود وضرورة
العدم وكل ما ورد به الشريعة ونطق به الكتاب والسنة الحق من اسمائه سبحانه وصفاته
فهو حق موصوف به كما ورد وثابت بالمعنى الذي اراد مع غاية التقديس ونهاية التزيم
عما يوجب التشريك والتشبيه لصفات المخلوقين في وجه من الوجوه وما يحتاج في
الصدور او يهجم في الخواطر او يخاطر في الاذهان بل عن كل ما يقدر ويتصور في حوزة
الامكان وهذا هو حقيقة الايمان وتمام المعرفة بالله الملك المنان وكمال التمسك بالكتاب
والسنة ولازمة طريقة الجماعة والثبات على حدود الدلالة ومجانبة الهوى والبدعة
الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه السلف الصالحون واما البحث عن حقيقة
الذات والصفات والخوض في مصادق حملها ومطابق الحكم بها ومنشأ الانتزاع لها وان
قد صدوره عن المعرفة ووقوعه على طور الحكمة فهو في مرض من الخطاء الوخيم وعلى
شفاذ فرة من الخطر العظيم ومهما حصل السلامة لا يخلو عن كونه فضولا لا يتعلق به حكم ناجز
تمس اليه الحاجة بل لا يكاد ينفك عن قوافل التعجيب والتعجب به وشوب التعطيل والتشبيه
والنعرض للتأويل بارجاع بعض الاسماء والصفات الى بعض واعطاء معان لم يرد بها
الشرع زيادة ونقصان ورجم بالغيب وهجوم على الريب والهاجم عليه في معرض الخزي
والعكال وعلى شرف الاثم والوبال وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم
ورد به الشرع ونطق به الوحي اذا قارن النقص والزيادة والتشبيه واهمل ما هو الواجب
من حق التقديس والتعزيم به ولم يتخلص عن قياس الغايب على الشاهد واتباع الهوى

والوهم المارد والآفه ونطاق بالحق الاباح والمراد منه عند الله معنى غير ذي عوج والواجب علينا ليس الا اقرار به والاعتراف به وجبه على مراد الله ومراد رسوله وتفويض علمه الى صاحب الشرع وهو غلام ما شرع الله سبحانه لنا في هذا الباب وما كان يعتقد اعيان ائمة الاصحاب وفيه كل الكفاية ونظام الهداية وكمال الدراية اذ لا واجب الا ما وجبه الله ولا مشروع الا ما شرعه الله وهذا هو العقيدة الحقة وعقيدة اهل الحق والصواب المطلق وطريقة السلف الصالحين والائمة المجتهدين والفقهاء المحققين والعلماء المتبحرين ولذلك كانوا على عقيدة واحدة وطريقة مستقيمة متفقين فيها مطبقين عليها وكانت مسائل الاعتقاد واحوال المبدأ والمعاد عندهم من ضروريات الدين لا يحتاج فيه الى الحجة والقياس ولا يدخله الخلاف واراها الناس ولذلك نصوا عن آخرهم ان من هبنا في الأصول حق ومن هبنا في المخالف باطل على القطع واليقين والمخطئ فيه غير معذور والمكلف غير مأجور بل كل منهما آثم وزور ليعاطيه ما هو غير مكلف به ولا مأجور وقال العارف ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء رحمة الا في تجريد التوحيد وذلك لتمكن الكل من المعرفة بكل الواجب فرط التمكن وهو اعتقاد ما هو والصواب عند الله باثبات ما اثبته القاطع ونفى ما نفاه السكوت عما عداه على ما هو شأن الراسخين في العلم يقولون آمنة كل من عند ربنا وما ينكر الا اولوا الالباب ربنا لا تنزع قلوبنا بعد اذهب يتناهب لنامن ان نك رحمة انك انت الوهاب وكولا ان الواجب في باب العقائد هذا القدر اعني الثبات على بيان الشارع والوقوف عند حدوده والتقييد بقيوده وعدم التعدي عن حد الدلالة من الكتاب والسنة وهو مذهب الجماعة لما ترجع المذهب الحنفى على مذهب الخصم المبتدع ولما صح الجزم بحقيقة مذهبنا وبطلان رأى مخالفينا فانه مثلك يأخذ عقائده عن كتب يعتقد صحتها ويتبع شبهات يزعم حجيتها ويقلد رجالا يحسن الظن بهم ويرى اصابتهم فيها ويفسر الآيات والاحاديث على وفق هوائه ويقصر عليه ما سواها ولما ساء الحكم بكون المخطئ فيها غير معذور والمجتهد غير مأجور اذ من ضرورة طلب العجول اعتذار غير

مطلب
في تزييف الكلام

الواعل وإثابة الممثل الدامل وأما تولد الخلاف وحدثت الآراء المزخرفة فيها وما الله بغافل عن مبتدعيها ومقتفيها بعد انقراض القرن الصالح المرضي عنهم والعصر الخير المشهود لهم ومن الطرق الواهية الموضوعة بحكم الطبيعة ومجرد التشهي وهوى النفس طريقة المتكلمين فان الزائد فيها على ما دل عليه الكتاب والسنة ومضى عليه الجماعة لا يبتنى الا على خيالات فارغة وظنون فاسدة كقياس الغائب على الشاهد والحال على المخلوق بادنى مشاركة موهومة وانباع صور وهمانية يخيلها ظاهر اللفظ واللغة لقصورها عن الافادة وحتى الدلالة مع كون تفاعيل حقايق الذات ولطائف الصفات واحوال القيامة مما ليس فيه حكم ناجز يتهمل به وتمس الحاجة الى معرفته وقد قال الله تعالى اولم يكفهم انا انزل لنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان هدى الله هو الهدى وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال عليه الصلوة والسلام تفكروا في كل شيء ولا تتفكروا في ذات الله وقال تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فتهلكوا وقال تفكروا في آلاء الله تعالى ولا تتفكروا في الله فانكم لن تقدروا قدره وقال على رضى الله عنه كل ما خطر ببالك او توهمته بخيالك او تصورته في حال من احوالك فالله سبحانه وراء ذلك وقال العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر الذات اشراك وتلك حدود الله يبينها القوم بعلومهم ومن ثم اطبق السلف وائمة الدين على ذم الكلام وبفض اهله فقال ابو حنيفة رحمه الله قاتل الله عمرو بن عبيد فانه فتح بابا من الكلام وقال ابو يوسف العلم بالكلام جهل والجهل بالكلام عنم (وقال مالك اياكم والبدع اى اتقوا من الجهلة قليل ومن البدع قال اهل الكلام الذين يتكلمون في ذات الله وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه السلف وقال الشافعي لان القى الله تعالى بكل ذنب ما خلا الشرك احب الى من ان القاه بشئ من الكلام وقال احمد بن حنبل لا يفاع صاحب الكلام ابد او قال ابو الليث الحافظ من اشتغل بالكلام محى اسمه من العلماء وقال

شمس الأئمة الخلواني بكرة الصلوة خلف المنكلم ولو بحق وقالوا ولو ان رجلا وصى للعلماء
لا يدخل اهل الكلام ولو اوصى بوقف كتب العلم يباع كتب الكلام وأسند ابو بكر الخفاف
عن ابيه عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف انه قال اعلم ما يكون الرجل بالكلام اجهل
ما يكون بالله عز وجل الى غير ذلك مما يطول ذكره واحصاؤه ويمل استقصاؤه ولو انك لم
تقع بهن القدر الذي كلفت به وامرت بنحصيله وسلمت مسلك الكلام والتفت الى الجدال
وتتبعت شعب القيل والقال ولم تكف بما بينه الله وابتهغت هدى غيره وطلبت حجة بعد
الرسول والانبياء واستزنت على ما انزل اليك من ربك واتبعته من دونه اولياء فقد خرجت
من عشك الى ما انت غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك بتحرريك شيطان الجدال وتسويل
الوهم والخيال فتضل عن الهدى وتكفر من حيث لا تدري فان الله تعالى لا يهلك قوما حتى
يؤمتهم الجدال على ما نطق به واراد الخبر فان قيل المستفاد من قصارى بيانك هذا ان
الواجب ان يؤخذ جميع المسائل الاعتقادية والعملية من الشرع ولا يلتفت الى ما سواه
ولو كان الامر كذلك لزم افحام الانبياء وعدم الزامهم النظر في المعجزة اذ لا وجوب
قبل ثبوت الشرع وما يتخيل من ان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب لانفسه ليس
بشيء لان المراد من ثبوته هو ثبوته عند المخاطب والمكلف به بمعنى حصول العلم بان ما هو
عند الله وما في نفس الامر والواقع هو ما يقول المخبر والافتقار الى الشريعة هو وضع الهن
وحكم ازل لا يتموقف على انزال الكتب وارسال الرسل واحداث المدارك والعقول قلت
هذا مشترك الورود علينا وعلى من يقول بعقلية بعض الاحكام فان تصديق اول اخبار من
يدعي النبوة انما يجب على المخاطب اذا ثبت ثبوته وانما يثبت النبوة بنهوض الحجة
وصحة المعجزة وتميزها عن السحر وامثاله ولا تمتاز الا بالنظر واعمال الفكر ولا يلزم
عليه النظر لعدم الوجوب عليه بعد ولو ثبت فبمقدار خفية وانظار دقيقة وحينئذ
للمكلف ان يقول لا انظر ما لم يجب علي ولا يجب علي ما لم انظر والحل ان وجوب تصديق

جميع اخبار انه يثبت بنفس خبره بانه نبي مبعوث من عند الله يجب تصديقه فيما اخبر به
وهو عام متناول لوجوب تصديقه جميع اخباراته حتى نفس هذا الخبر فانه من افراده فأول
ما وجب على المخاطب هو تصديقه واما صدقه فهو بمنزلة الثابت عند المخاطب لفرط
تمكينه منه بما يرى من الآيات البينات والمعجزات القاهرة ولا يحتاج إلا على التنبيه وقد
حصل بأخباره فثبت الشرع بنفسه لكون العاقل متمكنا من العلم بصدقه فرط التمكن
فكان صدقه مركزا في فطرته يكفيه التذكير من الشارع في نبوته فاذا التفت اليه المخاطب
ادنى التفات يحصل له المعرفة بصدقه دعويه كما قال الله سبحانه كتاب انزلنا اليك
مباركك ليدبر واياته وليتذكر اولوا الالباب اي ليستحضر واما هو كالمركز في عقولهم
لفرط تمكّنهم منه وبالجملته ثبوت الاحكام التكليفية كلها في نفس الامر بحكم الله والوضع
الالهي وثبوته عند المخاطب بنفس خطاب النبي وهو لا يتوقف على العلم بوجوب
الصدق وحرمة الكذب عليه بل على العلم بصدقه وعدم كذب هو حاصل لكونه بمنزلة
الضروري عنده لفرط تمكينه منه فلو انكره عنادا او تساهلا لا يكون معذورا البتة على ان
شرف الانسان ولازمه بما هو عاقل ذو فكر التفكير في كل ما يعتريه من الاحوال والنظر فيه
من غير تعصب وكابرة وعناد والطبع يستحث على الحذر من الشرر فيعمله على التفكير
والنظر فيمكن كشف عليه حقيقة الحال ويظهر صدق المقال ومن سبغت عليه الشقاوة وحققت
عليه الضلالة والعياذ بالله ان تنكس عقله وعمت بصيرته وزين له سوء عمله فراه حسنا فمن يرد
الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في
السماء فان قيل حصول العلم عند المخاطب بصدق النبي ليس البتة بنفس قوله اني
صادق بل بمقدمة عقلية تستنبط من احكام الشرع واتقان احكامه وكونه مجاوبا للعقل مساوقا
للنظرا الصحيح غايبة الامر من معرفة تفاصيل احوال النبي من افعاله واقواله ووصافه واخلاقه
مما تضمنه القرآن ودواوين السنة بان هذا امر واقعي وكائن في نفس الامر ومحال ان

ونظير ذلك كمن قيل
له اثبت على مكناك فاما
نك ان تحررت قلبا
هككت ومن النجاة
بقصد ارشاده الى ان
وراءك سبع ضاري فان
لم تخرج من مكناك
قتلك وان صدق
وراءك عرفت فان قال
وصحة فولي فان قال
لا يثبت صدقك ما لم
التفت ولا انظر ما لم
التفت ولا انظر ما لم
يثبت صدقك فهو سفيه
معاند لجوج قد عرض
نفسه للهلكة ونهيف
للبيوار ولا ضرر فيه
على المرشد فكان النبي
عليه السلام يقول
للخلف وراكم الموت
ودونه النيران فانتموا

يكون مختلفا مصدرا وافكا مفترى ولا فرق بين ذلك وبين استنباطه من دليل عقلي خارج قلت لا نقول انه حاصل بمقدمة لفظية شرعية بل انما نقول انه يحصل بقضية حاصلة من مزاوله الشرعية وممارسة السنة^١ فهي قضية شرعية وان كانت عقلية وتحصيلها من الشرع وخبر الرسول اسلم واقوم وايسر واسهل من استنتاجها من المقدمات العقلية والاقيسة اللازمة ولذلك كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه يكلفون الناس أولا بالاقرار ثم بملزمة حدود الشرع واثتلاف الاحكام ومن بابي ذلك كانوا يقرونه بالجزية او يطلقونه بالامن والفدية لعله يزكى او يذكر وما كان احد منهم يشتغل بالمناظرة وابرار الادلة العقلية على انا قد اعطيناك ان ثبوت الاحكام الشرعية كلها بالشرع وخبر الرسول والتصديق به لا يتوقف على وجوب الصدق وحرمة الكذب حتى يلزم الدور والتسلسل وتوقف الشيء على نفسه بل انما يتوقف على العلم بصدقه وعدم كذبه ثم اننا لانكر افادة النظر وكونه من حجج الله ومدار التكليف وان الشرع لا يرد بابطال قضية العقل وان ورد بما يعجز عنه العقل ولكن انرى ان الاحكام الشرعية لا تثبت بالعقل^٢ وقول ابي حنيفة لا عذر لاحد في الجهل بخالقه ولو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب^٣ على الناس معرفته بعهولهم لا ينافي ثبوت الاحكام الشرعية بالشرع على تقدير ثبوت الشرع فافهم ان كنت ذافهم سليم وعقل قويم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم **المطلب الثاني** في جملة امور تجرى مجرى المبادئ والوسائل بالنسبة الى المقصود من المسائل اعلم ان الاداة الشرعية والاصول الفقهية اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس وآيات الكتاب منها ما ثبت به مجرد الاعتقاد كآيات الواردة في الاسماء والصفات واحوال القيامة ومنها ما ثبت به مجرد العمل كآيات المأولة والعمومات المخصوصة والمطلقات المقيدة ومنها ما ثبت به الاعتقاد والعمل كآيات القطعية الدلالة والحدِيث منه ما نواتر بنقل جمع كثير لا يتصور نواطوهم على الكذب وهو قليل جدا حتى قيل ليس له مصداق سوى

بالله ورسوله فانهم
تصدقوني بالالتفات
الى ما ادعوكم اليه
هاتكم وان صدقتموه
بالالتفات اليه عرفتم
صدقي وصحة دعوتي
وانها بعث الانبياء
رشاد الخلق وذن كبرهم
للحق وتنبيههم
العقل والمسا هلة
للمسارات مع الناس
ومخادلتهم الامن يلبس
الحق بزخارف شبيهة
بالحق هي احسن
(منه سلمه الله)
وقد حمل قول ابن
حنيفة رحمه الله لوجب
على الناس معرفة
بغولهم على الوجوب
العرفي والنقل بمعنى
ان ذلك يكون بمقتضى

اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد فخطأ فله اجر اخرجه الخمسة
 وقوله عليه الصلوة والسلام بعد ما قرأ لعدي بن حاتم قوله تعالى اتخذوا احبارهم
 ورهبانهم اربابا من دون الله وقول عدي له انهم لم يعبدوهم بل انهم حرموا عليهم
 الحلال واحلوا لهم المحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم اياهم اخرجه احمد والترمذي وابن
 جرير وقوله تعالى "ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله عمومات
 تنهض حجة على الجميع ويثبت حكمها بالنسبة الى كل الامة لان عمومات خطاب الله
 تعالى تعم الموجودين وقت النزول لفظا ولعن سيوجد معنى لما تواتر من دينه عليه
 السلام ان مقتضى خطابه واحكامه شامل للمكلفين ماض الى قيام الساعة الا ما خصه الدليل
 ومن زاع عن ذلك وزعم ان اتباع ما انزل الله تعالى والاعتصام بحمله المتين والحق
 المبين قد انتهى حكمه منذ زمان بماذا يخص تلك العمومات وبأي حجة يوجب العدول
 عن التمسك بظواهر النصوص والآيات وبما يعارض احاديث الرسول ويرى ترك
 العمل بالاصول بل زين له سوء عمله فراه حسنا وسول له باطل رأيه فسلك طريقة
 الاخسر بن اعمال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 فالاحكام التي صرح الله سبحانه بها وابرم القول في المراد منها تكون فريضة قطعية
 كالاركان الخمسة او حرام اقطاع البتة كحرمة الخنزير والدم والميتة وعليها اجماع الامة
 واتفاقهم فيها على كلمة واحدة عن اخرهم ويلتحق بها في وجوب العمل به والاخذ
 بموجبه الاجماع الساذج على الرتبة الاولى منه لعصمة الامة وامتناع اجتماعهم على الضلالة
 كاطعام بنت الابن السدس تكميلا للثلثين مع البنت الصلبية فهذا الضرب من الاحكام
 ثابت على القطع والبنات ولا يسوغ لاحد فيها الا التمسك بها والثبات فان ظواهر
 النصوص ومحملات الكتاب حجة قاطعة وبيّنة واضحة على كل احد يساوى فيها المجتهد
 والمستدل والمقلد ويستوى في مداركه العام والخاص ويجرى مجرى الضروريات

في نظر المؤمن المتدين ومن زعم انها ليست بحجة فقد كفر بالله تعالى ورد قوله سبحانه فله الحجة البالغة وجملة الآيات والاحاديث الموجبة لتباعد ما انزل الله وخالف علماء الأمة وفقهاء الملة في ما اجمعوا على ان رد النصوص كفر وان قدم الاسلام لا يثبت الا على ظهر التسليم والاستسلام واما الاحكام التي يثبت بخفى يالحقه الايضاح او مجمل او مشكل يرد عليه البيان او عام او مطلق يعترض به الخصوص والتقييد او معارض بغيره يقتضى الجمع او مسكوت عنه له علمه مطردة تقتضى الالتحاق بالقياس ويفتقر الى الاستنباط واراى الناس او غير ذلك مما فيه نوع خفاء واشتباه لا بد من النظر واعمال الفكر عنده وصرف الوسع وتوجيه الهمة نحوه فالمتكفل بهذا الضرب من الاحكام والقيم ببيانها هم اهل الفقه والاجتهاد واعحاب النظر والاستنباط وهو محل اختلاف الاراء ويقع فيه على التو زيع اصابة الصواب والخطا فاللايق بحال المؤمن المتدين ان يسلك مسلك الاحتياط في هذا الضرب ويأخذ بما يسوغه الكل من اهل الاستنباط فيجمع بين الأقوال في كل ما فيه خلاف ويراعى جميع ما وقع فيه اختلاف فيتوضأ من المس والقى والرعاف ويتيمم لكل صلواة اذا عجز عن الماء ويعطى الشفعة بالجوار ولا يأخذها به وذلك وان لم يجب عليه لكن فيه السلامة ويناسب حال العبادة وهو مذهب اهل الثبات ودين الاثبات فان ثقل عليه الاحتياط او تعرض له مسائل تدور بين النفي والاثبات مثل القنوت في الصبح ورفع اليدين عند الركوع والرفع وقراءة التثنية وآية التوجيه والتعوذ والتسمية والجهر بهما وبالتأمين ووضع اليدين تحت السرة او الصدر في القيام وامثال ذلك وبين خلاف هذه الاعمال مما يوجب الترك فان بعض الاثمة يرى وجوبها ^{بغير} او سنتها والبعض الآخر حرمتها او كراهتها فالواجب عند ذلك على كل احد تحري الصواب وبذل وسعه وصرف جهده في الطلاب بالتمسك بالدلة الظاهرة من الكتاب والسنة واعمالها على قدر طاقته بالاجتهاد المطلق او في المذهب او بالاستدلال العجود فيأخذ بما ادى

اليه نظره وساق اليه دليله وليس العمل بمقتضى الأدلة الشرعية كلها والنمسك
بها في البيانات والمعاملات من خواص المجتهد فان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد
من اهل الفقه والنظر والنبحر في قواعد الاصول وما أخذ احاديث الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم كابن الهمام وابن العزكو والسر وحي من يحذو حذوهم لا يجوز
له التقليد بل يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة واعمال الأدلة حتى قالوا ان دلالة
النص لا يختص مدركها بالمجتهد وهو شبهة شىء بالقياس حتى ان بعضهم لم يفرق بينهما
وقد يكون غامضا غريبا في النظرية ربما يكل عنه افهام افراد المجتهدين ولا يلزم من
كونه مقلدا في مسألة او غير مجتهد فيها ان يكون كذلك في غيرها ولا الاجتهاد مخصوصا
باشخاص معلومين او اهل زمان معين بل الآيات والاحاديث الدالة على وجوبها
عمومات يجب على كل احد الاخذ بموجبها وامثال الامر والنمسك بها ومهما عجز عنه وعن
تميز المشروع به عنده عن غيره فقد اضطر الى التقليد حذرا عن البطالة فيتعري الصواب
ويجتهد في تحصيل الظن به بالنظر في ان اى الائمة افضل في رائه وعبا به اغلب على خطائه
فيتمتع الا علم الاورع عنده والامثل فالامثل بعد فيرجع اليه ويعمل برأيه اما بمشافهة او
بمراجعة كتبه والفائمين يحفظ طريقته والذب عن مذهبه وينبغي له حين انتهى حاله الى
التقليد وان أخذ بقول من غلب على طمعه انه افقه واورع ان لا يتبع الهوى كما لو كان مريضا
ولا يعرف المداواة وطريق المعالجة وفي البلد اطباء فانه يأخذ باجتهاده لا بطبهم وهو اه
وهذا الان الخلق ما كلفوا اباء ما عند الله البتة فان ذلك غير مقدور في الظنيات ولا
تكليف بما لا يطاق بل كلفوا بالعمل بما يظنون نهو ابا عن طريقه وانما مبني الدين على
اطهار العبودية والامثال بالاوامر الربوبية وقد حصل لان الله تعالى حين انتهى الامر
الى التقليد وعدم العلم بالبينات والزبر امر بمسئلة العلماء واهل الذكر ورد الاجتهاد
الى اهله وكان معاذ رضى الله عنه حين بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى اليمن

يجتهد لا على اعتقاده انه لا يتصور منه الخطاء لكن على اعتقاده انه ان اخطأ كان معذورا
وبامثاله ماء جورا الآثرى ان المسافر ومن اشتبه عليه القبلة لم يكلف بان يصل الى
القبلة حقا بل الى جهة يظنها قبلة بالاستدلال بالعلامات والاخذ بالامارات ولم يكلفوا
بالصلوة على الطهارة قط ما بل على الطهارة في ظنه المأخوذ عن وجهه ولا بالصوم والافطار
بطلوع الهلال والصبح والغروب يقينا ولا بآداء الزكوة الى من هرا هله قطعاً ولا بالحكم
في مفك الدماء بالقصاص والرجم واباحة الفروج بطلب شهود يعلمون بمدقهم قط ما بل
بان يبنوا الامر على الظن الحامل من طريق شرعى على وجه بينه وحد عينه والخبر دون
المتواتر لا يفيد القطع ولا يوجب العلم بل وانما يفيد الظن ويوجب العمل على ما هو
الصواب ومن ثم قالوا من تحرى فخطأ جازت علماته دون من اصاب وام تحرى وليس
للامام ان يقيم الحد وبمشاهدة نفسه وان حصل اليقين دون شهادة الشهود وتجب عليه بعد
شهادة الشهود وان كان بمدقهم مائة وناو يكون معذورا ان ظهر كذبهم بعد ذلك فكن لك
المخطى في الاجتهاد والاستدلال بالدلالة الشرعية الظاهرة والمنحوى في حال الاثمة معذور
بل مأجور لامثاله المأمور واتيانه بما هو المقدور فالاجتهادون كلهم ومقلدوهم مصيبون
في الاثمار والامثال ومعذرون فيما اخطأوا في باب الاعمال ويختص البعض باعانة
ما هو عند الله من الصواب والاخرون مشاركون له في صحة العمل وحرار الشواب وليس
لهم ان يعاندوا ويحاجوا ويتعصب بعضهم مع بعض ولا سيما والمصيب منهم غير معين بل
كل واحد منهم يظن انه مصيب كالسافر اثنان واشتبه عليهما القبلة وتخالفا في امرها يجب
على كل الاخذ بما ادى اليه اجتهاده ^{ورأيه} في تحريه والصلوة على الجهة التي يظنها قبلة ولا
يجوز عليه ترك اجتهاده وموجب تحريه ومتابعة غيره فيه ولا ان ينكر على صاحبه ويمار به
لان كلامهم لم يكلف الا باستعمال موجب ظنه ولكنه لو تمكن من دليل اقوى من التحرى
قطعى او ظنى اخذ به وعمل به لا يجوز له التحرى لان المصير الى الظنى وترك الفاطم

قال ابن الكثير في
تفسيره انتفى العلماء
عن بكرة اليوم لا يقتل بيلمه
وان اختلفوا في سائر
الاحكام انتهى منه سلمه
الله

مع امكانه مما لا مساغ له قط والاستخبار فوق النحرى والذي يتقوله المخالف ويفترى به الكذب على الله انه يزعم ان التمسك بالدلة انما هو وظيفة المجتهد والاجتهاد ملكة راسخة وبصيرة شريفة ورغبة عظيمة صعبة المر في واهله قد انقرض وزمانه قد مضى وكل آية وحديث وخبر مخالف لقول اصحابنا لا يجوز العمل به ويقدم اقوال الفقهاء على الحديث لانهما لا يكون موضوعا او منكر او لو ثبت فيحتمل ان يكون منسوخا او مخصصا او مقيدا او مأثورا او معارضا واذا اورد عليه الحديث او الآية يهذى ويقول انه لم يأخذ به الفقيه والمجتهد فلا زمل بمقتضاه قلت كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا احسبنا ما وجدنا عليه آباءنا وانالفى شك ما تدعوننا اليه مر ببوقالوا امانته كثيرا مما تقولون الى غير ذلك من مقالاتهم المستهجنة وكلماتهم المنكرة المستقبحة المحكية في كتاب الله تعالى عنهم ويجمع الله الباطل ويحق الحق بكلماته انه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من رب العالمين ما لكم كيف تحكمون ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه ما تخيرون وذا لكم ظنكم الذي ظننتم بر بكم ارد بكم فاصبحتم من الخاسرين والذي اجمع عليه الائمة واتفق عليه كلمة فقهاء الامة ان ما صح من خبر الواحد فضلا عن الكتاب والسنة المتواترة او المشهورة اذا لم يعرف مخالفة لما هو فوقه وهو في حادثة لا تنعم بها البلوى ولم يكن متروكا الحاجة عند الحاجة فهو حجة لازمة والعمل به واجب لا محالة وكتب الاصول والفروع بنقله مشحونة والآيات والاحاديث الدالة على وجوب ذلك غير محصورة وانما الشذوذ خالفوا فيما تنعم به البلوى وفي متروك الحاجة عند الحاجة وهم يمنعون عن العمل بقول لم يسرف دليله وان صح عنهم نقل الفتوى به فكيف اذا لم يرفع اليهم بنقل صحيح وكان مخالف للحديث الصريح وتقدم اقوال الرجال على الحديث رد النصوص ورجم بالغيب وهو كفر بلاريب ولو لم يثبت الحكم الشرعي عند ذلك الكذاب المفترى على الله الا بقول الفقيه يلزم الدور او

التسلسل فانه اذا قبل له لم يجب الاخذ بقول الفقيه وما الذي رجحه على قول غيره ماذا يقول
فان قال وجب الاخذ به ونرجع على غيره بقول آخر للفقيه ينقل الكلام الى وجوب الاخذ
بقول هذا الفقيه الاخر وهكذا افا ما ان يدور او يتسلسل وهو باطل او ينتهي الى قول الرسول
او فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ومن مذهب الردى ان التمسك بالدلة انما هو وظيفة
المجتهد والمحدث في اصله كلام الرسول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
يوحي علمه شديد القوى وانما يتطرق اليه مظنة تلك الشبهات من البوضع والنعارة
والضعف بالنظر الى اسناده واحوال رواته ويعترض عليه الاحتمالات المذكورة بالنسبة
الى وجوه دلالاته واحتمال البوضع والنعارة والضعف يدفعه صحة مذهبه وثبوت نقله اما
برفع اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم بنقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعلّة
وتفتيش رجاله والبحث عن احوال رواته واما بوجدانه في الاصول المعتبرة والمجماع
المتمدة وقول الفقهاء بحتمل الخطأ في اصله وغالبه خال عن الاسناد اليه ورفع بطريق
مقبول مذهب عليه وكل احتمال ذكر في الحديث قائم فيه فانه يحتمل ان يكون موضوعا
قد افترى عليه غيره الا ترى ان ابا جعفر الطحاوى و ابا العباس الاعم وغيرهما رووا عن
محمد بن عبد الحكم انه سمع الشافعي يقول في اتيان المرأة من دبرها ما صح عن النبي صلى
الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس انه حلال وحكى عن مالك انه اباح نكاح
المتعة وكذا امثله عن غيره وهو موضوع عليهم وقد حكى ابو نصر بن الصباغ ان الربيع
كان يختلف بالله الذي لا اله الا هو لقد كذب ابن عبد الحكم على الشافعي في ذلك
ومذهب مالك وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة ويكون منكرا لاتهم ناقلا وضعيفا
لا اضطراب راويه كروايات ابي عصمة نوح بن ابي مریم رحمه الله فان رواياته انكروها
عليه وروايات هشام بن عبيد الله الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله فانه كان
يضطرب في رواياته قال القاضي ابو عبد الله الصمري كان مع عظيم شأنه لينفا في الرواية

وقال مالك رحمه الله
هو جائز هذا يشبهه
الى مالك رحمه الله فلهذا
فتح القدير

سمعت الشيخ ابا بكر محمد بن موسى يذكر عن ابي بكر الرازي رحمه الله انه كان يأمر
 ان يقرأ عليه الاصل برواية ابي سليمان او محمد بن سماعة لصحة ما وضبطهما ويكره
 ان يقرأ عليه من رواية هشام لما فيه من الاضطراب انتهى وامثال ذلك كثير خصوصاً عند
 تنزل الزمان وشيوع الكذب والبهتان ثم لو صح وثبت يحتمل ان يكون منسوخاً قد رجع
 عنه وافتن بخلافه فان كلام ابي حنيفة واصحابه ومالك والشافعي واحمد وغيرهم قد رجحوا
 من اقوال الى اقوال بما ترجحت عندهم من شواهد ودلائل ويحتمل ان يكون مأثراً لا تروى
 الى مالك فانه نص في كتابه على وجوب غسل الجمعة وسرفه اصحابه عن ظاهره وحمله
 على ان المراد منه انه حق متأكد قال الحافظ ابو عمرو بن عبد البر رحمه الله هو مأثول اي
 واجب في السنة اوفى المروءة اوفى الاخلاق الجميلة كقول العرب وجب سنة حقاك ثم
 اخرج بسند عن اشهب ان مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة اوجب هو قال هو سنة ومروى
 او يكون مخصصا ومقيداً فان ابا حنيفة رحمه الله نص على ان الاشهار مكرهة وحمله الطحاوي
 على اشعار اهل زمانه وربما يكون مباحاً ولا محالة من مباحة قول غيره من الفقهاء
 وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة الاعتماد على الائمة المؤثوق بهم في
 علم الحديث والآثار بالرجوع الى كتبهم كالصحيحين وجامع الترمذي وموطاء مالك
 ومسنند الدارمي وسنن ابى داود والنسائي وابن ماجه واثار الطحاوي ومن يلتفت بهم
 في سعة الحفظ والاطلاع وقوة الضبط والاتقان من الائمة العارفين باحوال الاحاديث
 المميزين بين الثقات والضعفاء والمتروكين فانهم جمعوا ودونوا وصححوا وحسنوا
 وضعفوا وفرغونا عن الاسناد وتفحص رجاله والبحث عن احوال رواة وتواترت عنهم
 كتبهم وذاعت وشاعت بين علماء الامة وتلقيها بالقبول الحزاق من الائمة ومنهم من
 التزم اخراج ما اتفق على صحته اهل الشأن كالبخاري ومسلم ومنهم من التزم اخراج
 ما صح عنده كابى عوانة وابن خزيمة ومنهم من بين صحيح الاسناد عن حسنه وميز حسنه عن

مطلب طريق
 معرفة الحديث

ضعيفه كالترمذي والطحاوي ومنهم من اطلق فيما ترجع فيه الصحة وصرح بغيره كاب
 داود والنسائي ولا يشترط في الرجوع اليها والا اعتماد عليها ان يكون له بهار واية الى
 مولفها بل اذا صحت عند النسخة منها بما يقابلتها على اعل معتد غير منهم صح الاحتجاج
 بها ووجب العمل بموجبها ويقوم حجة على كل مسلم صحاب او مجتهد او غيرهما ولا سيما
 اذا كانت النسخة قد استظهرت باصول متعددة ومجامع متكررة لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قد بعث كتابا الى الآفاق وملوك اليمن ومصر والروم والعراق لتبليغ الرسالة
 واداء الامانة اليهم واقامة حجة الله عليهم وكتب لعمر بن حزم وغيره وكانت الصحابة
 متفقين على العمل به والاحتجاج بما في كتبه صلى الله عليه وسلم وكانت الخلفاء يقدرون
 القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل بها والقيام بموجبها ويمدون النفود
 عن موجب الكتابة مخالفة للامر كما في سورة المشافهة وعلى ذلك جرت سنة النابيين
 وائمة الشرع وفقهاء الامة واعلام المجتهدين لا يقال لعلهم كانوا يقيمون الحجة عليهم
 على لسان رسالهم وشهادتهم بما كتبه لاننا نقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى قيسر
 يدعوه الى الاسلام وبعث بكتابه اليه دحية بن خليفة الكلبي وامره ان يدفعه الى عليم
 بصرى ليدفعه الى قيسر وبعث بكتابه الى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي وامره
 ان يدفعه الى عظيم البحر بن ليدفعه الى كسرى على ما في الصحيحين وغيرهما واما كان
 الكتاب الى المكتوب اليه عن يد رجال ما يعرفون بما فيه وبوسايط ليسوا من يصدق
 بخبره ويقوم الحجة به فعلم ان الكتاب حجة واما امر الخلفاء فاظهر واكثر واخرج احمد
 والدارمي والطبراني والحاكم والباوردي والبخاري في تاريخه وابن قانع في معجم
 الصحابة وابوبكر بن مردويه في تفسيره عن ابي جهم الانصاري رضي الله عنه قلنا
 يا رسول الله هل من قوم اعظم اجرامنا آثما بك واتبعناك قال ما يمنة تكمن من ذلك ورسول
 الله بين اظهركم يا نبيكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم يا نبيهم كتاب بين لوحين

من ابن
 عباس رضي
 الله عنه ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كتب الى
 قيسر يدعوه الى
 الاسلام وبعث بكتابه
 اليه دحية الكلبي وامره
 ان يدفعه الى عظيم
 بصرى ليدفعه الى قيسر
 فاذا فيه بسم الله الرحمن
 الرحيم من محمد عبد
 العظيم الرسول الى هرقل
 من ابنع الهدي سلام على
 قاضي ادعوا الى عليم
 الاسلام واسلم بوثك الله اجدك
 من زين واسلم بوثك الله اجدك
 فعليك وان توبلت
 وبيا اهل الكتاب لقالوا
 الابن متفق عليه مشكوة
 من نفسه
 وعنه ان رسول الله عليه

يوم منون بهو يعملون بما فيه اولئك اعظم منكم اجرامتين قال ابن كثير فيه دلالة على
 العمل بالوجاهة لانهم من حرم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرام من هذه الحيثية انتهى واما
 احتمال النسخ والتأويل والتخصيص والتقييد فان ظهر النسخ وموجب التخصيص
 والتقييد والتأويل فلا كلام في ثبوت مقتضاه من التفصيل والا فلا يحتمل النسخ والتأويل
 والتخصيص والتقييد هو القسم المختص باسم المحكم من اقسام النظم والذي يحتمل النسخ
 دونها هو المفسر والذي يحتملها هو الظاهر وكل ذلك يوجب الحكم قطعا وانما يظهر التباينة
 عند المعارضة فيقدم المحكم على المحتمل ولا يجوز ترك العمل بمجرد الاحتمال وكيف
 فان نسخ الكتاب لا يجوز الا بالماتواتر ولا الزيادة عليه الا بالمشهور ولا يجوز شئ منهما
 بخبر الواحد فكيف بالاحتمال المحض والوهم المجرد وقد صح عن اب حنيفة ومحمد بن
 الحسن وحسن بن زيار ان الحديث وان كان منسوخا لا يكون ادنى درجة من فتوى الفقيه
 المجتهد ما لم يبلغه النسخ كوعن مالك رحمه الله اذا خالف قولي الدليل فان ابن وا به الحايط
 وما لنا الا لمراد ومردود عليه الا صاحب هذا القبر وعن احمد رحمه الله ضعيف الحديث
 احب الى من اقوال الرجال وعجبت لقوم عرفوا الاسناد وصحته ينهبون الى رأى سفيان
 والله سبحانه يقول فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
 اليم ويقول تولى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال الشافعي اذا صح
 الحديث فهو مذهبي وعنه اذا صح الحديث وقلت فاناراجع عن قولي وقائل بذلك وفي
 رواية كلما قلت فكان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافه فحديث النبي عليه السلام
 اولى ولا تقلدوني اخرجه ابن ابي حاتم في كتاب فضائل الشافعي رحمه الله قال ابن كثير
 هذا من سيادته وامانته وهذا نفس اخوانه من الأئمة رحمهم الله اجمعين ولذلك قطع
 القاضي الماوردي وغيره بان مذهب الشافعي رحمه الله ان الصلوة الوسطى هي صلوة العصر
 لصحة الاحاديث فيها وان كان قد نص في الحديث وغيره انها الصبح وصرح عامة اصحابه انها

وسلم بعث بكتابه الى
 كسرى مع عبد الله بن
 حذافة السهمي فامر
 ان يدفعه الى عظيم
 البحر بن كسرى
 البحر بن كسرى
 فلما فرأه منقه قد عا
 عليهم رسول الله ان
 يمزقوا كل منزهة من
 البخاري (مشكوة من
 نفسه)

مطلب
في احكام النسخ

الصبح عنده قولاً واحداً والذي عن ابي يوسف رحمه الله ليس للامام ان يأخذ بظاهر الحديث المراد منه العامي الذي لا يعرف ثبوت الحديث وطرق الاسناد واقسام النظم واحكام التعارض وليس عنده اهلية لذلك فان قيل احتمال النسخ والتأويل انما لا يضر في قطعية الحكم اذا كان بالنظر الى دلالة اللفظ واما اذا احتمل كونه منسوخاً في نفس الامر فذلك ينبغي ان لا يفيد الحكم قلت ليس الامر كما تذكر والالم يكن فرق بين الاخبار والانشأت في احتمال النسخ والتأويل وقد سرحوا عن آخرهم ان احتمال النسخ لا يقوم في الاخبار وانفقوا على ان العمل بالمنسوخ جائز الى ان يظهر ناسخه وان الناسخ لا يلزم حكمه الا بعد العلم به واستدلوا عليه بان تحويل القبلة نزل على رسول الله عليه السلام وقد صلى ركعتين من الظهر وذلك بمسجد بنى سلمة فسمى مسجد القبلتين واما اهل قبا فلم يبلغهم الخبر الى صلاة الفجر من اليوم الثاني وفي حديث نويلة بنت اسلم انهم جاءهم الخبر بذلك وهم في الظهر فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال وفي الصحيحين عن ابن عمر بينهما الناس بقبا في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستنداروا الى الكعبة وراى مسلماً وقال فمر رجل من بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد ملوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت فما لوا كما هم نحو الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة وقال محمد بن الحسن في موطنه وبهذا انما أخذ فيمن اخطأ القبلة حتى صلى ركعة او ركعتين ثم علم انه يصلى الى غير القبلة ينحرف الى القبلة فيصلى ما بقى ويعتمد بما مضى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله هذا وقال الامام ابو جعفر الطحاوى رحمه الله في كتاب الآثار بعد ما استدلل على ان التكلم في الصلاة يفسدها بحيث يث معاوية بن الحكم السلمي وغيره وان التكلم في الصلاة كان مباحاً في اول الاسلام ثم نسخ فان سأل سائل عن المعنى الذي لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاوية بن

الحكم باعادة الصلوة لما تكلم فيها قبل لدلان المحجة لم تكن قامت عليه بنسخ ذلك فلهذا لم يأمره باعادة الصلوة وأول كلامه قالوا لا يجوز الكلام في الصلوة الا بالتكبير والتهيل وقرائة القرآن ولا يجوز ان يتكلم فيها بشي محدث من الامام فيها واحتجوا في ذلك بما حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون حدثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينما انا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوة اذ عطس رجل فقلت يرحمك الله فمد قنبي القوم بابصارهم فقلت واثكل امياه ما لكم تنظرون الي قال ف ضرب القوم بايديهم على افخاذهم فلما رأيتهم يسكتوني لكنني سكنت فلما ان رف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته دعاني فابي وامى ما رأيت مما قبله ولا بعده احسن تعليما منه والله ماض بنى ولا كهرنى ولا سبني ولكن قال لي ان صلواتنا هذه لا يصالح فيها شي من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن واخرجه مسلم في صحيحه واحمد وابوداود والنسائي قال مسلم حدثنا ابو جعفر محمد بن الصباح وابو بكر بن ابي شيبة وتعاربا في لفظ الحديث قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن حجاج الصواف عن يحيى بن ابي كثير وفي رواية له حدثنا اسحاق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد نحوه على ان المنسوخ من الاحاديث في غاية القلة والندرة وقد جمعه ابو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله في ورقات وقال انه افرد فيها ما سمع نسخه او احتمل واعرض عما لا وجه له نسخه ولا احتمال وقال فمن يسمع بخبر يدعي عليه النسخ وليس فيها فها تيك دعوى ثم قال وقد تدبرته فاذا هو احد وعشرون حديثا وذكرها وقال الشافعي رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له ان يدعيها بقول احد وقال ابو عمرو بن عبد البر يجب على كل من بلغه شي من الحديث ان يستعمله على عمومته حتى يثبت عنده ما يخصه او ينسخه انتهى والصحابي مجروح

في مسلم وفي التكملة
بعضه في
في مسلم ولا تنسخ منه

مطلب في ان
الاحاديث المنسوخة
قليلة

بالحديث الصحيح فكيف بمن دونهم ولو ظهر الفتوى مخالفا للحديث الصحيح يحمل ان
 صاحبه لم يبلغه هذا الحديث ولو بلغه لرجع اليه تحسينا للظن به فيمن هو اهله اذ لو
 خالفه لفلة المبالاة والنهاون به يسقط عدالته فلا يقبل فتواه ولا روايته وقد عرفت
 ان الاحتمال المحض لا عبرة له اصلا كالجرح المبهوم والاحتمال الناشئ عن دليل او خفاء
 كما اذا كان مشتركا او مشكلا او مجملا او نحو ذلك فان قدر على ترجيح احد المعاني
 المحتملة بطريقه يعمل بما ترجح عنده وان لم يقدر على ذلك عاد اليه ضرورة التقليد
 بقدرها فان قيل الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا لانهم اعلم واورع فكيف يصح لمن
 دونهم مخالفة لهم لان اجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولعل عندهم فيما خالف غيرهم وجها وجيهما
 ودليلا شافيا لا يقف عليه خصمهم ومعنى الحديث غامض لا يطالع عليه الا واحد بعد واحد
 قلت لا شك عندي في كونهم اقله واعلم واورع لكن الواجب على كل احد العمل
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس على موجب فهمه واجتهاده فمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 او بلغ ولم يبلغ رتبة الكمال فيه او حصل له ذلك الحال ولكن اشتبه عليه المسئلة ولم يظهر
 بدليل عمل بمقتضى الدليل على قدر فهمه ولا يجوز له تقليد غيره الا فيما عجز عن فقه
 الدليل واضطر الى التقليد الا ترى ان ابا حنيفة مع كونه اقله واورع من غيره عند ابي
 يوسف ومحمد وزفر وابن المبارك وكيع وامثالهم ربما خالفوه في مواضع وربما افتوا
 بقوله وعما وابعوجه بل كانوا يعملون بما ظهر عندهم من الادلة ولكن لو استفتاهم
 مستفت افتوا بقول ابي حنيفة رحمه الله الا ترى الى قول ابي يوسف رحمه الله اللهم انك
 تعلم اني لم اجر في حكم حكمت فيه بين اثنين من عبادك تعمدوا ولقد اجتهدت في الحكم
 بما وافق كتابك وسنة نبيك صلى الله تعالى عليه وسلم وكلما اشكل الامر على جعلت ابا
 حنيفة بيني وبينك وكان عندي من يعرف امرك ولا يخرج عن الحق وهو يعرفه وكان وكيع
 بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان يفتيان بقوله وكذلك عبد الله بن المبارك كثيرا ما

يغنى بقوله وقد اخرج ابو جعفر الطحاوي رحمه الله باسناده ما افتاه ابن المبارك بقوله
وبلغ نحو عشرين مسألة وقد صرح عن عصام بن يوسف انه سمع كونه من اصحاب ابي حنيفة
المنهسلين بذهبه والقائمين بنصرته كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
منه اخذ ابي حنيفة ابن عمر في الصحيحين فقبل له في ذلك انك من اتباع ابي حنيفة
المحبين له الممتددين فيه وتخالف ربه في عملك هذا فقال كيف ابلغ شأوه مع قلة علمي
وقصور اطلاعي وقد اعطى ثلاثة ارباع العلم وشارك الناس في الربع الرابع ثم كان يفتي بقول
ابي حنيفة لو استفتاه مستفت وكان ابو بكر القفال من اكابر الشافعية يقول للسائل في
مسئلة تسأل عن مذهب الشافعي ام ما هو عندي ومن هذا القبيل ما ذكره صاحب
الهداية في كتابه الانجيس ان الواجب عندي ان يفتي بقول ابي حنيفة على كل حال
مع انه صرح بالفتوى على قول ابي يوسف او محمد او غيرهما وترك قول ابي حنيفة في
مواضع وكذلك قاضي خان فعل مثل ذلك وفي التفصيل طويل وبالجمله فصرهم الفتوى
على قول ابي حنيفة رحمه الله بالنظر الى المقادير الذي يعجز عن فقه الدليل فانه اعلم عنده
واورع وما وقع من افتائهم بقول غيره لرجحانه عندهم بالنظر الى الدليل وكيف يدعى
من له ادنى مسكة وافل انصاف ان قوله عليه الصلوة والسلام مثلاً انما جعل الامام اماماً
ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده
فقولوا ربنا ولك الحمد وحديث عبادة بن الصامت نهى النبي عليه السلام عن بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماع بالماع الا سواء
بسواء عينا بعين فمن زاد او ازيد فقد اربا وامثاله لا يعرف معناه ولا يفهم المرام منه الا الفقيه
المجتهد ثم يدعى معرفة قول الفقيه مثل ما قال محمد رحمه الله في الزيادة رجل اوصى لـ
جل بمثل نصيب احد بنيه الاثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب او قال بعد الوصية او قال
الاثلث ما بقي من الثلث ولم يزد عليه شيئاً ثم مات وترك ثلثة بنين فتحق الورثة مال وتسع

مطلب في جواب
الاستدلال المفتي

مال ناقصا بشي وثلاث شي وغير ذلك مما لا يعدو بوجوب العمل بقول الفقيه دون الآنة
والحديث مخالفنا لاجماع الائمة كلهم مناقضا لصریح كلامهم ونصهم فإنه قد صح عن ابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعي واحمد وغيرهم ثبوت الامر دله انهم
منعوا عن التقليد من غير ضرورة واجمعوا على انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم
يعلم من اين قلنا وصح عن عصام بن يوسف قال كنت في ماتم قد اجتمع فيه اربعة من
اصحاب ابي حنيفة زفر وابي يوسف وعافيه وآخر فاجمعوا على انه لا يحل لاحد ان يفتي
بقولنا حتى يعلم من اين قلنا قال الذهبي عصام هذا صاحب حديث ثبت فيه وذكره
ابن حبان في الثقات وقال ابراهيم بن يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يحل
لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعرف من اين قلنا وروى عنه النسائي وقال ثقة وذكره ابن
مبان في الثقات وقال الشيخ قاسم الجمالي في ترجمته هذه الرواية هي التي حملتني
على شرحي للقدوري الذي ذكرت فيه من اين اخذوا علمهم واخرج الحافظ ابو نعيم الا
صبهاني في كتاب حلية الاولياء عن الشافعي انه قال لعبد بن الحسن انا كنا لا نعرف الا
القليل فلما قدمنا عليكم سمعناكم تقولون لا تقلدوا واطلبوا الحق والحجاج وقال عز الدين
بن عبد السلام اذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجوز مخالفته الا بد
ليل اوضح من دليله وذكر الفقيه ابو الليث في كتاب البستان لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان
يعرف اقوال العلماء ويعلم من اين قالوا ويعلم معاملات الناس فان عرف اقوال العلماء
ولم يعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين ينتحل هو مذهبهم اتفقوا
عليه فلا بأس عليه بان يقول هذا اجاز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية واذا
كان مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا اجاز في قول فلان ولا يجوز في قول
فلان ولا يجوز له ان يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجة وقال في الروضة وغيرها
الحادثة الواقعة او الحكم الواقع او الفريضة المفروضة اذا كان لها ذكر في كتاب الله تعالى

ولم يعرف العباد معنى الآية يجوز ان يعمل بالآية وان لم يعرف معناها مثل قوله تعالى
 اقيموا الصلوة وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله واحل الله البيع وحرم الربوا فانه
 يفتقد الآية ولا يشتغل بالمعنى ان الله تعالى لم اوجب الصلوة ولم احل البيع وحرم الربوا
 وجميعهم ان تقليد قوله عليه السلام يجوز مثل الفجر ركعتان وقوله في خمس من الابل
 المائة شاة وفي اربعين من الشياه ثاة وان لم يعرف معناها لماذا امر بها على هذا المثال
 وجميعهم ان تقليد قول التابعين وسائر الناس لا يجوز ما لم يعرف معناها فيقول فلان من
 الفقهاء او التابعين قال كذا افانا اعمل به وان لم اعرف حجة ومناه واختلفوا في تقليد
 قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال علماءونا في ظاهر الاصول ان اقاويل جميع الصحابة
 حجة تقبل من غير معرفة المعنى ويعمل به حتى روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قيل له اذا
 قلت قولا وكتاب الله يخالف قولك قال انك قولي بكتاب الله تعالى فقل اذا كان خبر
 الرسول يخالف قولك قال انك قولي بخبر الرسول فقل اذا كان قول الصحابي يخالف قولك
 قال انك قولي بقول الصحابي فقل اذا كان قول التابعي يخالف قولك قال اذا كان التابعي
 رجلا فانار جل انتهى وقد سبق مقالات مالك والشافعي واحمد فربما في هذا الباب فلا
 حاجة الى اعادة وتطويل الكتاب فان قيل هذا البيان ينافي ما صرحوا بان عصر الاجتهاد
 قد مضى واهله قد انقرض منذ زمان طويل وانقضى وان دليل المقلد قول المجتهدين ويجب
 الصلابة في المذهب والتمتعيل من مذهبه باجتهاد وبرهان آثم وعليه التعزيز ونحوها
 بالطريق الاولى قال صاحب الخلاصة من الحنفية ان القاضي اذا قاس مسئلة على اخرى
 وحكم فظهر رواية ان الحق بخلافه فالخصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى
 المدعى لان القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى آثم
 باخذ المال وقال الغزالي من الشافعية في احياء العلوم ومن ليس له رتبة الاجتهاد وهو حكم
 اهل العصر انما يفتى فيما يسأل عنه ناظرا عن صاحب مذهبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم

مطلب
 في القول بان عصر
 الاجتهاد قد انقرض

يجوز له ان يتركه وليس له الفتوى بغيره وما يشك عليه يلزمه ان يقول لعل عند صاحب
 مذهبي جوابا عن هذا فاني لست مستقلا بالاجتهاد في اصل الشرع وقال ابو العباس
 القرطبي من المالكية في شرح صحيح مسلم المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو
 المستقل بامتنع الاحكام من ادلته فهذا الاشك في انه اذا اجتهد مأجور لكن بعسر وجوده
 بل انعدم في هذه الازمان وثانيهما مجتهد في مذهب امام وهذا غالب قضات العدل في
 هذه الازمان وشرط هذا ان يتحقق اصول امامه وادلته وينزل احكامه عليها فيما لم يجد
 منصوصا في مذهب امامه وامامه وادله منصوصا فان لم يتخلف قول امامه عمل على ذلك
 النص وقد كفى مؤنة البحث والاولى به تعرف وجه ذلك واما ان اختلف قول امامه فهناك
 يجب عليه البحث في الاولى من القولين على اصول امامه انتهى وقد اختلف آراء المتأخرين
 من اصحاب الشافعي في ان الغزالي وشيخه ابا المآلى الجويني والرويانى من اصحاب
 الوجه في المذهب ام لا مع قول الرويانى لوضاعت نصوص الشافعي لاملية لها من صدرى
 ولما ادعى السيوطى الاجتهاد على رأس المائة العاشرة قام باعروه ورموه عن قوس واحد
 وانكر واعليه دعواه وكتبوا اليه مسائل اطلق اصحابه فيها وجهين وطلبوا منه الترجيح على
 قواعد الاجتهاد فرد السؤال من غير جواب واعتذر بان له شغلا يمنعه عن النظر فيه فاذا
 ظهر نزول حال اولئك وتقصيرهم عن هذا القدر فكيف من دونهم باكثر من ذلك قلت
 الادلة الدالة على وجوب التمسك بالكتاب والسنة والاجماع والقياس عامة موجبة لما
 تفيده من الحكم من غير تخصيص بشخص دون شخص وعصر دون عصر ولا يجوز الدول
 عن مقتضيها الا لضرورة العجز مقدرا بقدرها ولذلك صرح غير واحد من العلماء ان
 الاجتهاد فرض دائم وحق قائم الى قيام الساعة وانقراض هذه النشأة ودعوى انقراض
 عصر الاجتهاد وانقضاء اهله تقول لا دليل عليه قال محمد بن عبد الكريم الشيرازي رحمه
 الله في كتاب الملل والنحل النصوص متناهية والوقايح غير متناهية وما لا يتناهي لا يضبطه

ما يتناهى فالاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بعد كل حادثة اجتهاد وكلام
 الغزالي على سبيل الالتزام على معاصر به في خوضهم على المناطرات طلبا للمجاهد والمال
 وقد صرح صاحبه الفقيه احمد بن علي بن برهان بان التام لا يلزمه التقيد بمذهب
 ورجحه النووي وكلام القرطبي في المجتهد المطلق كاصحاب المذاهب المتبوعة وكلام الخلاصة
 محمول عليه ولا يدل كلامهم قط على امتناع وجوده بل على عدم وجوده في تلك الازمنة
 ومبنى على الاستقراء الناقص فحسب وما يدريهم باحوال البلد ان النائية والازمان
 الآتية وهل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا يلزم من عدم كون الغزالي والجويني والرويني
 والسيوطي مجتهدين ان لا يكون مجتهد غيرهم لو سلم انهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد وقد قال
 ابن الرفعة لا يختلف اثنان في ان ابن عبد السلام وابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد
 انتهى وابن عبد السلام من رجال المائة السابعة وابن دقيق العيد مات سنة اثنتين
 وسبع مائة وابن الهمام ليس شاذو بدون شاذو هما بل هو احق بذلك منهما ومعنى قولهم
 دليل المقلد قول المجتهد ان العاجز عن فقه الدليل الشرعي المضطر الى التقليد ليس عنده
 دليل يرجع الفعل على الترك او بالعكس سوى قول المجتهد الذي يقلك وينتجلى رايه
 وليس معناه ان غير المجتهد يجب عليه تقليد غيره ولا يجوز عليه التمسك بالدلة وقد
 عرفت انه ليس من ضرورة ان لا يكون الرجل مجتهدا ان يكون مقلدا وما نقل بعضهم
 من كتاب تحرير الاصول من انه انعقد الاجماع على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
 لا يصح اصلا فان المذكور في التحرير ما نقله عن كتاب البرهان لابي المعالي الجويني ان
 اجماع المحققين على منع العوام عن تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذين سبروا
 ووضعوا ودونوا هذا ثم قال وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين يعني ابن الصلاح منع
 تقليد غير الاربعة لانضباط مذاهبهم وتقييد مسائلهم وتخصيص عمومها ولم يدرك مثلها
 في غيرهم لانقراض اتباعهم انتهى قال ابن امير الحاج في شرحه التقرير والتخبير وحاصل

مطلب في معنى
 قولهم دليل المقلد
 قول المجتهد

هذا انه امنع تقليد غير هو ولا الائمة لانه نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوتها حق الثبوت
 لانه لا يقلد ومن ثم قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين القولين في
 الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليد وفاقوا الا فلا وقال ايضا اذا صح
 عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفة الا بدليل او وضع من دليله
 انتهى فانظر الى هذا الناقل كيف افترى بهتاناً عظيماً واتهاماً مبيناً وقال ان عقد الاجماع وحمله
 على الاجماع الشرعي احد الادلة الاربعة ونعصب على الحق ثم نسبه الى ابن الهمام وهو انما
 نقل عن غيره اتفاق من وصفه ذلك الغير بالتحقيق والله اعلم به وقد اعترض عليه بان
 ذلك لا يوجب تقليد الاربعة فحسب لان من عداهم جمع وسبران لم يكن اكثر ولا يجب
 اتباعهم والحق انه لا يصح هذه المنقول اصلاً لما مر من الادلة وتصریحات الائمة وكيف يصح
 هذه الدعوى واني وقع هذا الاجماع بل الاجماع ان عقد على خلافه وصرح ابن الهمام نفسه
 في فتح القدير وغيره بما ينافي به قال في فتح القدير لا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين
 بالتزام نفسه ذلك قولاً او فعلاً بل الدليل يقتضي العمل بقول مجتهد فيما احتاج اليه لقوله
 تعالى فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند الحاجة المعينة
 وحينئذ اذا ثبت عند قول المجتهد وجب العمل به والغالب ان مثل هذه يعنى منع الانتقال
 الزامات منهم لكفى الناس عن تتبع الرخص واخذ العامى في كل مسألة بقول مجتهد اخفى
 عليه وانا لا ندرى ما يمنع هذا من النقل او العقل فكون الانسان يتتبع ما هو اخفى على
 نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله تعالى
 عليه وسلم يحب ما خفى على امته انتهى وقال العراقي ان عقد الاجماع على ان من اسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حرج واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان
 من استفتى ابابكر وعمر وقلد هما فله ان يستفتى اباهريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل
 بقولهم من غير تكبر فمن ادعى برفع هذا بين الاجماعين فعليه البيان والدليل هذا كلامه

وقد ضبطوا سائر مذهب جماعة من الأئمة سوى الأربعة ولهم أصحاب ينتحلونه واتباع يعملون به الآثرى أن الخلفاء العباسية كانوا يعملون بمذهب جد هم عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم ما وجد عنده رواية من غير تكبير من العلماء وقد جمع فتياه حفيد المأمون أمير المؤمنين أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب وكانوا يكتبون في مناشيرهم إلى ملوك الأطراف أن يصلوا صلاة العيد بمذهب جد هم وكان عمل الناس عليه إلى أن انقرضت دولتهم قال في الهداية والكافي وغيرهما والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس رضي الله عنهما الأمر بنيه الخلفاء فانهم كتبوا في مناشيرهم أن يصلوا صلاة العيد بمذهب جد هم وأما المذهب فقول ابن مسعود رضي الله عنه ومن تلك المذاهب المضبوطة مذهب سفيان بن سعيد الثوري وكان له اتباع ينتحلونه منهم الشيخ أبو نصر بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالحافي رحمه الله قال الحافظ الذهبي كان بشر على مذهب سفيان الثوري في الفقه ومات سنة سبع وعشرين ومائتين وقال الغزالي في الأحياء الفقهاء الذين كثر اتباعهم في المذهب خمسة وعده منهم سفيان الثوري ثم قال هو أقل اتباعا من أحمد بن حنبل واتباعهما أقل من اتباع الثلاثة ومذهب أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي ومن اتباعه المنتحلين لرايه الحافظ أبو العباس حسن بن سفيان النسوي وكان يفتي على مذهبه وكذلك سيد الطائفة جنيد بن محمد البغدادي كان على مذهبه ومذهب داود بن علي الظاهري إمام الظاهرية ومن اتباعه الشيخ أبو محمد رويم بن محمد البغدادي الزاهد من طبقة جنيد مات هو والنسوي سنة ثلاث وثلاث مائة ومذهب محمد بن جرير الطبري المفسر المورخ ومن المنتحلين لرايه أبو الفرج معاوية بن عمران النهراني مات سنة تسعين وثلاثمائة ومذهب أبي بكر محمد بن خزيمه النيسابوري وكان على مذهبه أبو محمد دعاج بن أحمد بن دعاج السجزي العدل ويفتي به ومات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة وكان لتقي بن محمد القرطبي عالم الأندلس وحافظها ولاسحاق بن راهويه

النيسابوري امام خراسان و فقيها و لغيرهم من العلماء مذاهب مستقلة اختاروها و عملوا بها و في التفصيل طول فكيف يصح دعوى هذا الاجماع و معنى وجوب الصلابة في المذهب هو وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه و سلم و الصحابة و التابعين و من بعدهم من ائمة الدين و السلف الصالحين على ما بيناه لا التقليد بفتوى فقيه واحد و التعصب له على صاحبه من غير قيام دليل يوجب ذلك و من يتعصب لواحد من الائمة دون البواقي و يرى ان قوله هو الصواب و يجب اتباعه و رد غيره و ان ظهرت قوته و نهضت حجته فهو ضال جاهل بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة كالرافض و الخوارج و النواصب و غيرهم من اهل البدع و الاهواء و قال الرافعي و غيره لا واجب الا ما اوجبه الله و رسوله و لم يوجب الله و رسوله على احد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة فيقلده في دينه كل ما يأتي منه و يرد غيره على ان ابن حزم قال اجمعوا انه لا يحل لحاكم و لا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتى الا بقوله انتهى قال ابن امير الحاج في شرح التلخيص و قد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصح للعلماء مذهب و لو تمذهب به لعدمت اهلله و ليس له نظر و بصيرة بالمذهب على حسنه و لا يعرف فتاوى امامه و اقواله و دعواه بانها حنفى او شافعى كقوله انا فقيه او نحوي و كيف يصح له الانتساب الا بالدعوى المجردة من الحجة و القول الفارغ من المعنى من كل وجه هذا الكلام و كيف يتخيل صحة ذلك و الكلمة الشائعة بين الامة من قولهم اتفاهم حجة قاطعة و اختلافهم رحمة واسعة تشهد عليه بخلافه و تحكم بغير مراده فانه لو جاز اتباع الواحد ^{واحد} لوجب تقليده لازما يكون تضيقا و اى تضيق و في اتباع الناس للعلماء على التوزيع ليس فيه شىء من التخفيف و التوسيع لان من قلد ابا حنيفة مثلا لا يتضيق بتقليده الا في الوفاء غيره حتى يكون له توسعة في جواز تقليد جماعة للشافعى و اخرى لمالك و من دونهم لاحمد و غيره و انما يحصل التوسع بجواز اتباع كل

لكل في المسئلة الخلافية التي سوغ فيها الخلاف قال الشيخ ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء
رحمة الا في تجريد التوحيد ذكره القشيري في رسالته وقال الشيخ محي الدين رحمه الله
في الفتوحات ويحمد الله جعل ذلك رحمة لنا لولا ان الفقهاء حجرت هذه الرحمة على
الامة بالزامهم مذهب شخص معين ام يعين الله ورسوله ولا دل عليه ظاهر كتاب ولا سنة
صريحة ولا ضعيفة ومنعوا ان يطلب رخصة في نازلته في مذهب عالم آخر اقتضاه اجتهاده
وشد دوا في ذلك ثم قال والذي وسعه الشرع لهذه الامة بتقرير حكم المجتهد بن ضيقه
عوام الفقهاء يربط الرجل بمذهب خاص لا يعدل عنه الى غيره والمجبر عليه فيما لم يحجر
الشرع واما الائمة مثل ابي حنيفة ومالك واحمد بن حنبل والشافعي رحمه الله فحاشاهم
عن ذلك ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلنا في فيما
اقتينك به بل المنقول عنهم خلاف هذا انتهى وقال ابن العز رحمه الله في التنبيهات
على مشكلات الهداية من يتعصب لواحد معين غير الرسول عليه السلام ويرى ان قوله
هو الصواب الذي يجب اتباعه دون غيره فهو ضال جاهل بل كافر يستتاب فان تاب
والا قتل لجعله بمنزلة النبي المصوم هذا الكلام هو بالجملة لا يمكن ان يوجد دليل يوجب
على احمد بن محمد اتباع ابي حنيفة رحمه الله وعلى احمد بن عمر اتباع الشافعي رحمه الله
ثم العمل بمقتضى الادلة الشرعية والتمسك بالاصول الاربعة والاخذ بها والعمل
بموجبها ليس من الانتقال في شيء ولو سلم وفرض من غير ما لزوم كون التشديدات
المذكورة في كتب المتأخرين في حق المنتقل من مذهب الى آخر صحيحة مبنية على
حجة فمحملها من ينتقل انتقالا كلياً من غير برهان يدعوه اليه او اعتقاد رجحان يحمله
عليه بل بمجرد التهاون وعدم المبالاة او اتباع هوى النفس وقضية الطبع كما قيل
في وجيه الدين مبارك بن مبارك بن سعيد الواسطي المعروف بابن الدهان النحوي
الضرير انه كان حنبلياً انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة

نحو يا معلم والله النحوي ثم انه تحول شافعيين شغرت وظيفته تدريس النحوي بالنظامية
لما شرط صاحبها ان لا ينزل فيها الا شافعي وفي ذلك يقول ابو البركات مؤيد بن يزيد
التكريتي (شعر) ومن يبلغ عني للوجيه رسالة * وان كان لا تجدي اليه الرسائل * تمذهب
للمنعمان بعد ابن حنبل * وذلك لما اعوزتك الماكل * وما اخترت رأي الشافعي تدبينا
* ولكنما تهوى الذي منه حاصل * وعما قليل انت لاشك صاير * الى مالك فافطن بما
انتى قائل * فان الانتقال من مذهب الى آخر بالكيفية وترك الاول مهجورا البتة فلما يتخلو
من التعصب واتباع الهوى ولذلك قال عمر بن محمد النسفي رحمه الله فيما كتبه الى
بعضهم ليت شعري اخالفت ايا حنيفة في الاصول والفروع اوفى الفروع خاصة فان خالفته
في الاصول فسحقا لك سحقا وان خالفته في الفروع اجزا فاما خالفته واعتسافا ام لاح لك
الصواب في غيرها فرائيت التمسك به عدلا وانصافا وهب ان الامر كذلك فليت شعري
اوقع لك هذا الشكل والشبهة في مسئلة واحدة اوفى مسائل عدة اوفى جميع المسائل
التي لا يمكن حصرها في طويل مدة فان قلت في الجميع فبعض بعيد ومحال شديد وان
قلت في البعض فمن اين يجب مخالفة الحق على العموم لشبهة خاصة لولا الداء العضال
والزرق والافتعال والهوى المتبع والرأي المبتدع والجنون الذي لا تزيله شربة
افتيون هذا كلامه ولعل المنتقلين من الائمة وكثير من فضلاء الامم لم يكن لهم علم
اوطن بغير ما انتقلوا اليه من المذهب وانما كانوا قبل الانتقال لم ينتحلون ما انتقلوا عنه من
مذهبهم بمحض التقليد وقد انتقل الامام ابو جعفر الطحاوي وابو المحاسن محمد بن
عبد الله النيسابوري المحمدي من مذهب الشافعي الى مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه
وعكس ابو جعفر الترميذي وابو المظفر السمعاني وابو العباس احمد بن محمد الشافعي
وابو عبد الله محمد بن عمر القاهري المعروف بابن المغربي من مذهب مالك الى
مذهب ابي حنيفة وآسد بن الفرات على العكس وابو القاسم عبد الواحد بن علي

البغدادى وابوالمظفر يوسف بن قزغلى سبط ابن الجوزى من مذهب احمد بن حنبل
 الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله وآبو العلام بن حسين بن محمد الفراء بالعكس ومحمد بن
 عبد الله بن عبد الحكم واحمد بن زكريا بن فارس الهمدانى اللقوى من مذهب
 الشافعى الى مذهب مالك رحمه الله وعكس عبد العزيز بن عمران الخزاعى وابو الفتح
 محمد بن على بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد وابو حاتم محمد بن
 حبان البستي الحافظ من مذهب داود الظاهري الى مذهب الشافعى وابو محمد على
 بن احمد بن سعيد القرطبي المعروف بابن حزم الحافظ وابو هاشم احمد بن محمد بن
 اسماعيل المصري الزاهد بالعكس وابو بكر على بن احمد البغدادى الخطيب وسيف
 الدين الامدى من مذهب احمد الى مذهب الشافعى رحمه الله وعكس الحافظ
 شمس الدين ابو عبد الله الذهبي والكثيرون من العلماء الكبار والفضلاء
 الابرار غير هؤلاء قد انتقلوا من مذهب الى مذهب لا يجمع تفصيلها
 مانحن عليه من المطلب فان قيل قد صرحوا بان دليل المقلد قول المجتهد وان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا وان المفتى لا يخالفهم فيما افتوا فان اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم
 وان مذهبنا في الفروع صواب يحتمل الخطاء ومذهب المخالف بالعكس وفي الاصول
 الحق مذهبنا ومذهب المخالف باطل قطعاً فكيف يسوغ الانتقال من مذهبنا الى مذهب
 آخر قلت قد عرفت فيما سلف ان المقلد من يتبع غيره في قول او فعل من غير حجة
 فليس عنده دليل لما ينتعله من المذهب سوى تقليده لمن ظنه انه اعلم واورع وليس من
 ضرورة هذا ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد لا يجوز له العمل بالكتاب والسنة ومقتضى الأدلة
 نعم الظاهر ان اصابة الحق ان يكون مع اصحابنا الثلاثة ومن في طبقتهم بناء على الظن انهم
 اعلم واورع فيجب على المفتى اذا استفتاه المقلد لهم ان يفتى بقولهم بل بقول ابي حنيفة
 رحمه الله وحده ما صح منه قول وثبت عن روايته لما ان اجتهاده غيره لا يبلغ اجتهاده بحسب

ظن ذلك المستفتي لانه مقلد له لادليل عنده سوى قوله لانه قد اضطر الى تقليد الغلبة ظنه
 ان الحق معه لكونه اعلم في ظنه وانه لا يخرج عن الحق وهو يعلمه لكونه اورع في رأيه
 ثم ان مذهبنا في الفروع الثابتة بالنظر والقياس وبمدخل من الظنون واراها الناس يقع
 فيها اختلاف العلماء ويتردد قولهم بين الصواب والخطا صواب في ظننا والالما اتخذناه
 مذهبنا ولم يصح لنا تقليدنا ويحتمل الخطا لكونه منونا ثابتا بمدخل من الراي ودليل ظني
 فلا محالة يكون مذهب المخالف على عكس ذلك عندنا والالم يكن فرق بين المذهبين
 بحسب ظننا فان قيل قد ذكروا ان الكتب الخمسة التي هي اصول المذهب كالاخبار
 المتواترة او المشهورة وان المتون كالنصوص وما سويها كالاخبار الاحاد فكيف يكون
 الامر على ما ذكرت قلت تلك كلمة حق وانت تريد بها معنى باطلا وذلك لان كون
 الكتب الخمسة كالاخبار المتواترة او المشهورة في كونها ثابتة عن محمد بن الحسن رحمه الله
 بالنواتر والشهرة مثل الاخبار الثابتة عن محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك
 لا في كونها حقا البتة ثابتة في نفس الامر معصومة المراد من روضة المعاد عن الكذب والخطا
 والريب بحيث يجب على كل احد وصل اليه الاخذ به والعمل به وجبه كخبر الرسول
 الواجب الاتباع اللازم الامثال باوامره ونواهيه وليس معنى كون المتون كالنصوص
 انها مثل آيات الكتاب واحاديث الرسول في القوة وكونها قطعية يقينية بحيث تجري
 مجريها في وجوب التمسك بها على كل احد وتضليل المعارض عنها والعادل عن مقتضياتها
 بل لما كان وضع المتون لجمع اقوال صاحب المذهب وحفظها دون غيرها فالمنذور
 فيها بمنزلة صريح المعزى الى ابي حنيفة مثلا بقوله قال ابو حنيفة رحمه الله والله اني انرى
 اصحاب المتون متى احتاجوا الى ذكر قول غيره ذكروا او لا قوله في صورة الاطلاق ثم
 يردونه بقول غيره مثل قولهم عند ابي يوسف او قال محمد او زفرا او قالوا عندهما او نحو
 ذلك ولو ذكروه في صورة الاطلاق لحمل على قول صاحب المذهب وكان خطا ونظير ذلك

ان البخاري ومسلما رحمهما الله لما التزموا في صحيحيهما ايراد الاحاديث الصحيحة التي
اتفق عليها الحفاظ وتجريد ما عن غيره وذلك ارتفع شأنهما وبلغ سمك السماء قدرهما
اعتراض عليهما غير واحد من النقاد كابن جعفر الطحاوي وغيره في احاديث بانها ليست
على ما شرط عليه وهذا الاعتراض متوجه عليهما بالنظر الى ما التزماه وان صحت تلك
الاحاديث بل لا ريب ولم يخرج جاعن محمد بن اسحاق صاحب المغازي مع كونه ثقة ثبتا حجة
لما تكلم عليه مالك بن انس رحمه الله بما تكلم ثم هذا الاعتماد انما هو على المتن التي
سنصف حالها فيما سيأتي عليك واما المتن المحدث في القرون المتأخرة فحالها ينزل
عن ذلك لكون اصحابها غير ثقة مع ما يختلسون فيها من اقوال الشيوخ والفتاوى وغيرها
واما في الاصول في باب العقائد وغيرها فمذهبنا ما نطق به الكتاب ومتواتر السنة مع
الثبات على حدود الشرع في اثبات ما اثبته ونفى ما نفاه والسكوت عما عداه من غير
زيادة على ما يعطيه ولانقصان عن مفاده ولا امتداد الى ما وراءه على ما قررناه في المطلب
الاول وبيناه وليس المراد منه بالذي ركبته طوائف اهل الكلام من الاشاعرة والمعتزلة
والحنابلة والكرامية وغيرهم من الاراء الركيكة الا هو اء السخيفة فلا جرم ان مذهبنا هذا
حق لا يجوز لاحد مخالفته من كان وما يخالفه باطل لا محالة سواء كان القائل به كلاميا او فلسفيا
او اشعر يا او عدليا او جبريا او ظاهريا او اماميا او حنبليا او غير هؤلاء (تذنيب) قد
عرفت ان الله سبحانه قد اكمل لنا ديننا واتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام ديننا وقال
اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء ثم قال فاستلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وقال ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال ولوردوه الى
الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقال ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم واخرج مسلم
رحمه الله في صحيحه عن محمد بن سيرين رحمه الله ان هذا العلم دين فانظروا عمن

تأخذون دينكم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم ينزعه انتزاعاً من قلوب العلماء ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلووا وضلوا وقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال ولا تقف ما ليس لك به علم والظن ليس بداخل في مسمى العلم فضلاً عن التقليد لقوله تعالى ما لهم به من علم ان هم الا يظنون حيث اثبت الظن بعد نفى العلم ولكن الأدلة قد تطاردت على ان المراد من العلم في باب العمليات المعنى الاعم الشامل لهول للظن الحائل من طريقه المعتبر في نظر الشارع ووجوهه المبينة عنده المبينة من جهةه والمقلد العاجز عن فقه الدليل وتعقل الحجة غاية طاقته تحصيل الظن من فتوى العالم المتورع لضرورة تقليده له تخاشياً عن البطالة والاسترسال بهوائه والارتباك في الحيرة فأعلم ان نقل الشريعة اما باصلها المنصوص عليه واما بفرعها المستنبط منه والآول آيات القرآن واحاديث الرسول ويلحق بهما في كونهما حجة فتياً الصحابة في نظر ابي حنيفة واصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين حملاً على السماع لنبوهم عن المجاذفة والتقول في دين الله لثبوت عدالتهم وستارتهم والقران متواتر الثبوت معروف الحال وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة هو الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في عام الحديث بالرجوع الى كتبهم لانهم جمعوها وادونوها وصححوها وحسنوها وضعفوها وبينوها وفرغونا عن تفتيش رجاله والبحث عن احوال روايته وتواترت عنهم كتبهم او اشتهرت واستبان الاعتماد بهم والثاني فتيها الفقهاء وكبار العلماء المتبحرين في علم الفقه وفن النظر ومسائل الفروع والروايات بين صحيحة يجوز الاعتماد عليها وسقيمة لا يعتمد بها ولا يعتبر بشأنها ويجب على الناس ان ينفروا في اديانهم نظرهم في اموالهم وهم لا يقبلون في معاملاتهم دراهم ودنانير لا يعرفون جودتها وانما يختارون السالم الطيب الصحيح كذلك يجب عليهم ان لا يأخذوا من الروايات الحديثية والمسائل الفقهية الا ما

صح وثبت رواية ودراية فان التدين بما لا دليل عليه منهى عنه من جهة الشرع قال الله تعالى
 ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا
 تتبعوا من دونه اولياء وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا فلا يسوغ
 ان يعمل بكل كتاب اذ الشايخ الذايغ في زماننا كتب جمعها ضفاف الرجال من اطراف
 الحواشي واثبتوا فيها ما تصرفوا فيها بارائهم من غير بصيرة ولفقوها لا بحزم وخبرة ولا بقول
 من نصب نفسه مفتيا وسماه عالما اذ قد غلب الجهل وشاع الفسق بعد القرون الثلاثة
 فالمستور في حكم الفاسق يحكم هذه الغلبة والشيوع الى ان يكشف عن حقيقة الحال
 البحث والبيان وعن هذا قال القاضي ابو زيد رحمه الله في الامد الاقصى ماضت امة
 من مضى قبلنا الا بتباعد ابائهم وفساق علماء دهورهم ونبت الكتاب والسنة وراء ظهورهم
 وقد اشتهر عن الامام ابي بكر الرازي الجصاص رحمه الله بل تواتر عنه وتبعه من جاء بعده
 وتلقاه ما قال قد اقر رأي الاصوليين ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من كـ
 اقوال المجتهد فليس بمفت والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كابي حنيفة
 رحمه الله على جهة الحكاية فانه لا يفتي الا المجتهد وهو الفقيه فعرف ان ما يكون في زماننا
 ليس بفتوى بل نقل كلام المفتي اياخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد احد
 امور اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب
 محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للائمة المجتهدين المعروفين بالفقه
 والعروة الوثقى في الرواية لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور وقال ابن الهمام
 فعلى هذا لو وجد في بعض نسخ النواذر في زماننا لا يحل عز وما فيها الى محمد ولا الى ابي
 يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا وم اذا وجد في كتاب مشهور معروف كالمهدي
 والمبسوط فاذا كان الحال في النواذر ذلك فبالحرى ان لا يصح عز وما في كتب المتأخرين
 من الفتاوى والوافعات وغيرها الى المجتهدين لانها مع خلوها عن الاسناد وعرائها عن

الدليل لم ينسب غالب ما فيها الى الائمة الثلاثة ومن يحذو حذوهم في الفقه والاجتهاد
 والثقة ولا التزام اربابها الاخراج عنهم بل ما تضمنه من اقوالهم في غاية الندرة وما عداه من
 اقوال طائفة من متفقيه القرون الوسطى والمتأخرة لم يعرف حالهم ولم يثبت عدالتهم
 وربما يخالف المأخوذ منه ويبين المنقول عنه ونظير ذلك ما وقع في شرح الكنز لابن
 النجيم حيث قال في كتاب الصوم منه ولم يترض لحكم باقي الالهة التسعة وذكر الامام
 الاسيحي في شرح مختصر الطحاوي الكبير واما في هلال الفطر والاضحى وغيرهما من
 الالهة فانه لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول وادراكا في سائر الاحكام
 انتهى وفي بعض حواشي الاشباه والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان مع
 غيرهما اذ قصد باثباته امر ديني خالص لله تعالى كان يغفم هلال رمضان فيحتاج الى اثبات
 اول شعبان فلو غمما يحتاج الى اثبات هلال رجب وهلم جرا هذا فانظر الى التفاوت بين
 هذه الحكاية والمحكي عنه وعدم المطابقة فان ابن النجيم انما نقل ما ذكره الاسيحي
 فحسب وهو في غير موقعه ودلالته على وجوب اكمال جميع الاشهر لو لم يثبت بشهادة
 شاهدين في حيز المنع ومن الجائز ان يكون المراد منه لا يثبت هذه الالهة بدون شهادة
 شاهدين في حكم متعلق بها من تعليق طلاق او عتاق او نذر صوم شهر معين او غير
 ذلك والا لكان معارضا للعموم ما في الوقاية وغيرها من قولهم وقيل بلاد عوى ولفظ اشهد
 للصوم مع غيم خبر فرد بشرط انه عدل لان جميع الالهة في هذا الصوم البتة ومخالفا
 لتعليقهم اشتراط الهدى في الفطر والاضحى على ظاهر الرواية بتملق حق العباد وعدم
 اشتراطه في الصوم والاضحى على رواية النوادر بكونه من امور الدين وصاحب تلك
 الحواشي لم يعرف ما هو المراد من الامر الديني ونزله في غير محله ولم يفرق بينه وبين
 غيره بل كان يشرع ما حدثنا مردودا على صاحبه لانه لا دليل قط من آية او سنة او اجماع
 امة او قياس او اتباع على اكمال جميع الاشهر لو غم فيها لان الصوم لم يرد فيه الشرع الا

بالامر برؤية هلال رمضان او اكمال شعبان والقول بان من ضرورة عدم رؤية هلال
شعبان اكمال رجب غير مسلم فانه انما يلزم ذلك ان لم يعرف بدليل آخر وقد عرف فان
الشهر لا يكون الا تسعا وعشرين يوما وكسرا وانما اوجب الشرع اكمال ثلاثين في شعبان
وفي شهر رمضان للاحتياط ويتأتى انقضاء الشهر بيقين وذلك مما توافق فيه العقل والنقل
وثبت من جهة الشريعة ومن حيث الحكمة فانه قد ثبت عند الحساب ثبوت الامر له ان
القمر يصل الى نقطة فارق فيها عن الشمس في مدة سبعة وعشرين يوما وسبع ساعات
وثلاث واربعين دقيقة واربع ثوان ويجتمع معها تارة اخرى في مدة تسع وعشرين يوما
ونصف يوم واربع واربعين دقيقة وثلاث ثوان وان مدة السنة القمرية ثلاثمائة واربعة
وخمسون يوما وخمس يوم واحد وسدسه وكسرها والحسابيات كلها امور قطعية برهانية لا سبيل
الى مجادتها بعد فهمها ومعرفة ما قال صاحب الهداية في مختارات الفوازل علم النجوم في
نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس
والقمر بحسبان اي سيرهما بحساب واستند لالى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث
وهو جائز كما استند لال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض وقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم انا امة امة لا نكتب ولا نحسب ليس فيه ما يدل على تخطية الكتاب والحساب بل يدل
على تصويبها وتصديقه ما فاته صدر في معرض اظهار المعجزة وبيان ان معارفه الهمة
بوحى يوحى من عند الله تعالى فان حاصل المراد منه اذ ان عرف ذلك باعلام الله تعالى
وتعريفه لنا لا بغيره لانا امة امة لا نستعمل الحساب ولا نكتب اول الكتاب وانما يعرفه الحساب
بمزاولة حسابهم والكتاب بالكتابة عن غيرهم كما قال الله تعالى وما كنت تتلو من قبله من
كتاب ولا تخطه يمينك اذا الارتاب المبطلون بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا
العلم وما يحمد باياتنا الا الالمون واهل الشرع من الفقهاء وغيرهم يراجعون في كل حادثة
الى اهل الخبرة بها وذوى البصيرة في حالها فانهم يأخذون بقول اهل اللغة في معاني الفاظ

القرآن والحديث وبقول الطبيب في افطار شهر رمضان وغير ذلك فيما الذي يمنع من بناء
 اكمال شعبان وغيرها من الاشهر عليه مع كونه قطعيا وموافقا لاجبار الشارع به وقد صح
 عن محمد بن مقاتل الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمهما الله انه كان يعمل به
 ويراجع اهله فيه وقال ابن سريج وغيره ان قوله عليه الصلوة والسلام فان غم عليكم
 الهلال فاقدروا له خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب
 للعامة ولم يرو عن احد من هو في طبقة محمد بن مقاتل او من هو فوقهما يخالف كلامه
 ولا عن يقاربه ولا اعتبارا لتعصب عدة ضعاف من المتأخرين عليه وحديث من اني
 حايزا وامرأة في دبرها او كاهنا فقد كفر اخرج احمد وابن ماجه والدارمي وفي سنن
 ابي داود فقد برئ مما انزل على محمد انتهى ضعيف وليس فيه ذكر النجم وان وجد
 في بعض كتب احداث المتفقه ولو ثبت فهو خبر واحد لا يفيد العلم ومصرف عن
 ظاهره فانه لم يذهب احد من الفقهاء الى كفر من اني حايزا وامرأة في دبرها ومخصوص
 ببعض متناولاته فقد شهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض اخبار الكهنة
 بالصدق على ما في الصحيحين وغيرها فضلا عن اهل النجوم المستدلين بالامارات
 وقال ابو المنصور الماتريدي وغيره ليس في الآية ما يدل على تكذيب النجمة والمنطبعة
 بل المنهى تصديقه في تكذيبه النبوة او في اخباره بما يناقض ما اعتبر في عقد الدين
 ولذلك لم يجب طلب الهلال الا في قدوم شهر رمضان ولم يتعرض احد من الفقهاء
 وجهاهير العلماء الى حال سائر الاهلة وما جعلوا يوم الشك الا يوما واحدا واما عدم
 اعتمادهم على الحساب وقول اهل النجوم في دخول شهر رمضان للصوم والخروج عنه
 فلان الشارع علقه للرؤية بقوله صوموا للرؤية وافطروا للرؤية اشفافا للامة وتيسيرا لهم
 مع مراعات الاحتياط دون انقضاء سائر الشهور ومضى الدهور لا لبطلانه وعدم صحته في
 نفس الامر وتزييفه وتكذيب قائله بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم لذلك والآفاء

ثم معرفة ذلك باجتهاد
 المريض والاجتهاد غير
 مجرد الوهم بل هو غلبة
 النان عن اماراة او تجربة
 او باخبار طبيب مسلم
 غير ظاهر النسخ وقيل
 عند الله شرط
 فتح القدير من نفسه
 يدي للمحقق ابن
 الهمام

بمعنى لو وجب اكمال
 جميع الاشهر عند عدم
 الرؤية يلزم تكثير يوم
 الشك على عدد كل شهر
 لم يبره لاله ولم يقل
 به احد بل صرحوا بخلافه
 منه سلمه الله

غير الابطال فقد الغى الشرع اموراً في مواضع من غير ابطالها فانه الغي الاءابة من غير
تحرر واعتبر الخطاء معه في اشتباه القبلة والغى العلم القطعي الحاصل للامام من المشاهدة
في اقامة الحدود واعتبر الظن الحاصل له من شهادة الشهود فحرم اقامتها عليه في الاول
واوجبها عليه في الثاني والحس مما يفيد العلم قطعي والخبر دون المتواتر لا يفيد الا الظن
قال ابن كثير اتفق العلماء عن بكرة ابيهم علي ان القاضي لا يقتل بعلمه وان اختلفوا في
سائر الاحكام ولا ييوسف القاضي رحمه الله في ذلك قصة مشهورة مع الرشيد امير المؤمنين
وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه
فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين وفي صحيح مسلم رحمه الله عن جابر رضي الله عنه
آلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن نساءه شهراً معيناً فدخل عليهن صباح تسع
وعشرين فقبل يا رسول الله انما اصبحنا التسع وعشرين فقال عليه السلام ان الشهر يكون
تسعا وعشرين وفي صحيح البخاري رحمه الله حد ثنا آدم حد ثنا شعبة حد ثنا الاسود بن
قيس حد ثنا عبيد بن عمر وانه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال انا امة امية لانكتب ولانحسب الشهر هكذا وهكذا اي معنى مرة تسعة
وعشرين ومرة ثلاثين وفي صحيح مسلم حد ثنا القاسم بن زكريا حد ثنا حسين بن علي
عن زائدة عن اسماعيل عن محمد بن سعد عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال الشهر هكذا وهكذا او تسعا مرة وله في رواية عن ابن عمر قال عليه الصلوة والسلام
انا امة امية لانكتب ولانحسب الشهر هكذا وهكذا او عقد الابهام في الثالثة
والشهر هكذا وهكذا اي معنى تمام ثلاثين انتهى فتجد الطرق وتغاير الرجال
مع تفاوت في اللفظ واتحاد في المعنى يدل على ان البيان الواقع فيه والتفسير بقوله
مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وبقوله عشرا وتسعا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وأولم يثبت ذلك فرأى المحققين في أمثاله أن غايته أن يكون مدرجا وغايته الأرسال
 وهو حجة عندنا وعند جمهور العلماء أو هو حكاية حال بلفظ ظاهر العموم وهي نعم دون
 حكاية الفعل والفرق بينهما أن في الأول يذكر الراوي حالا متضمنا للمقول نحو قضى
 بالشفعة للجار فالظاهر أنه نقل بالمعنى ولو كان بيانا لحاله في قضية معينة فالظاهر أنه فهم
 العموم من كلامه ولو بقرينة ذلك اسند القضاء على العموم إليه فيكون حجة وفي الثاني
 ينقل فعلا من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو صلى في الكعبة وليس له عموم أصلا
 ومقتضى ذلك اشتباك العددين في شهور السنة وقد اعتبره العلماء كذلك في مراضع
 حيث قالوا أن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمسة يوم وسدسه وبعضهم
 أنها ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما بالتقريب وإن فضل ما بينها وبين الشمسية عشرة
 أيام وثلاثون يوما كذا قالوا إذا احتيج إلى نصب العادة للاستحاضة لم يلغها
 كذلك أو نسيان عادتها أو غير ذلك يقدر حيضها في كل شهر بعشرة أيام وباقيها طهر فيكون
 طهر شهر عشرين يوما وطهر شهر آخر تسعة عشر يوما وهما جرا هذا ولا يمكن حمله على
 أنه قد يكون كذلك لفوات الفائدة التبليغية وخلوه عن إفادة الحكم الشرعي والأنبياء
 بعثوا لبيان الأحكام الشرعية لا لبيان الحقائق كما صرحوا في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم الهرة سبع وإنها من الطوافين عليكم والطوافات وقوله عليه الصلوة والسلام
 الأذان من الرُّس والمراد ببيان الحكم المتعلق به بل الدليل قام على بطلان إيجاب
 اكمال سائر الأشهر وروية اثنين إذ لا شك أن المراد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فإن غم الحديث ليس الأغوم هلال رمضان واكمال شعبان فحسب ضرورة أنه لا يجب
 اكمال شعبان بغموم سائر الأهلة إذ رأى هلال رمضان لتسع وعشرين منه ولا اكمال سائر
 الأشهر المرئية أهلها لتسع وعشرين بغموم هلال رمضان وحده وفي الصحيحين من
 حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا

لرويته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل اكمال شعبان على تقدير
 الغمة تمام الجزاء وكل الواجب فايجاب اكمال عدة سائر الاشهر او اخبار اثنين بالروية
 يكون مخالفا للحد يث وابطال المدلول الخاص القطعي وزيادة عليه من غير دليل شرعي
 وعلماء وناوئهم الله تعالى ردوا ايجاب الشافعي رحمه الله التفریب للزاني بحد يث عبادة
 بن الصامت في قوله صلى الله عليه وسلم بالبكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة وحدث زيد
 بن خالد امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بجلد مائة وتغريب عام وايجاب الكفارة
 في قتل العمد بدلالة نص ورد في قتل الخطاء بانه ابطال للنص القطعي بما هو ظني او ما
 هو دونه فان الله تعالى جعل تمام الجزاء في الزاني الجلد وفي قتل العمد دخول جهنم ولما
 اورد من جهة الشافعي بانه اذا يدل على نفى القصاص ايضا وانتم لا تقولون به اجابوا عنه
 بانه انما يدل عليه بطريق الاشارة وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل وامثاله
 يدل على وجوبه بطريق العبارة وهي متقدمة على الاشارة فانظر كيف لم يجوزوا الزيادة
 على النص بما هو دونه فما ظنك في الزيادة من غير دليل بل على خلاف الادلة فان اورد
 علينا بلزوم عدم اكمال رمضان قلنا نعم لا يجب اكماله لدخول رمضان وان كان ربما
 يجب اكماله لدخوله هذا ولكن رجع الى اصل المطلوب في هذا المقام فنقول الفقهاء
 عبارة عن ملكة قوية وبصيرة راسخة في المرء يتمكن به من فرط الاطلاع على اسرار الشريعة
 واستنباط الاحكام الفرعية عن ادلتها التفصيلية الشرعية وصاحب تلك الملكة الشريفة
 والخبرة النبيلة هو المجتهد والفقهاء على الحقيقة وفقه ابي حنيفة رضي الله عنه وسائر الائمة
 وكبراء الصحابة والتابعين من هذا القبيل ومن يحفظ المسائل الفقهية عن ادلتها من غير
 حصول الملكة المذكورة هو العالم بالفقه والفقهاء بمعنى صاحب العلم بالفقه بمعنى الصناعة
 والمسائل المدونة وهذا هو الغالب في علماء القرون الوسطى والذي يحفظها لا عن
 ادلتها فهو ليس بفقهاء اصلا ولا يصدق عليه هذا الاسم الشريف بمعنى وهو حال غالب

القرون المتأخرة المشتغلين بالفقه ولا يقبل منهم الا مع احد الشرطين والعدالة والتمكن من فهم كلام الفقيه وعليه ان يحكى جميع الاقوال المختلفة لمجتهدين عند الاستفتاء قال ابن الهمام وعندي انه لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه ان يحكى قولاً منها فان المقلد له ان يقلد اى مجتهد شاء فاذا ذكر واحد امنها فقلده حصل المقصود نعم لو حكى كلها فلاخذ بما يقع في قلبه انه الصواب اولى والا فالعامى لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطائه انتهى واما الفرقة الثانية التى لها معرفة بالحجة وقدرة على سبر الادلة والترجيح فعليها العمل بمقتضى هذه المعرفة وانتهاض الادلة واما في حكاية قول غيره فالشرط ما سبق والواجب قد سلف واما حال الكتب المصنفة في الفقه والفتاوى وغيرها فهو على جملة اتفقت كلمة المتقدمين والمتأخرين عليها وان اختلفت عباراتهم فيها اما الاولون فعبارتهم لا يصح عزوما في النوادر الى ابي حنيفة ولا الى ابي يوسف ومحمد رحمهم الله الا اذا كان له اسناد متصل او وجد في كتاب مشهور معروف تداولته الايدي واما الآخرون فقالوا لا يؤخذ بقول كل كتاب وان ما في المتن مقدم على ما في الشروح وهو مقدم على ما في كتب الفتاوى وتفصيل المقام ان المسائل الفروعية في مذهبنا على مراتب الاولى مسائل الاصول وهى ظاهر الرواية وظاهر المذهب وهى التى اشتملت عليها تآليف محمد بن الحسن رحمه الله من الجامعين والسيرين والزيادات والمبسوط وهذه المسائل هى التى اسندها محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله وصنف تلك الكتب في بغداد ثم تواترت عنه واشتهرت برواية جمع كثير وجم غفير من اصحابه قد بلغ عددهم مبلغا لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب والخطأ وهلم جرا الى ان وصل اليها للمبسوط نسخ اظهرها واصحابها واشهرها نسخة ابي سليمان الجوزجاني ويقال لها الاصل وقد شرحها جماعة كثيرة من كبار العلماء وكتاب الكافي للحاكم الشهيد المروزي مجموع كلام محمد رحمه الله

مطلب في تفصيل
احوال الروايات

في الأصول وفي حكمها وقد شرحه كثير من الفقهاء الحنفية الثانية مسائل النواذر
 وهي غير ظاهر الرواية لأنها لم تظهر كما ظهرت الأولى ولم تر والابن يرق أحاديث
 صحيح وضعيف كالرقيات والكيسانيات والجرجانيات والهارونيات من تصانيف محمد الذي
 رويها عنه الأحاد ولم يبلغ حد التواتر والشهرة عنه والرقيات صنفها حين نزل رقة وكان
 وردها مع الرشيد أمير المؤمنين قاضيا عليها والكيسانيات رويها عنه شعيب بن سليمان
 الكيسان والجرجانيات رويها عنه علي بن صالح الجرجاني من أصحابه وكتاب المنتقى
 للحاكم مجموع كلامه في غير رواية الأصول وفي حكمه ومن ذلك الإجماع والجوامع لأبي يوسف
 رحمه الله وكتاب المعتمد للحسن بن زياد رحمه الله ومنها الروايات المتفرقة كنواذر
 محمد بن سماعة ونواذر إبراهيم بن رستم المروزي ونواذر هشام بن عبيد الله الرازي
 وغيرهم وأما المختصرات التي صنفها حذاق الأئمة وكبار الفقهاء الأجلة المعروفة بالعلم
 والزهد والفقاهة والثقة في الرواية كالإمام أبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي
 والحاكم الشهيد المروزي وأبي الحسين القدوري ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار
 فهي موضوعة لضبط أقوال أصحاب المذهب وجمع فتاويه المروية عنه فمسائلها ما حقت
 بمسائل الأصول وظواهر الروايات في صحتها وثقة روايتها وثبت ما فيها عند أصحابها بين
 متواتر ومشهور أو أحاد صحيحة الأسناد وتواترت عنهم وتلقوها علماء المذهب بالقبول منهم
 والثالثة الفتاوى وتسمى الواقعات وهي مسائل استنبطها المتأخرون من أصحاب محمد
 وأبي يوسف وزفر والحسن بن زياد وأصحابهم وهلم جرا مثل كتاب النوازل لأبي الليث
 السمرقندي جمع فيه فتاوى مشايخه ومشايخ شيوخه كـ محمد بن سماعة ومحمد بن مقاتل
 الرازي وعلي بن موسى القمي ومحمد بن سلمة وشاذل بن حكيم ونصير بن يحيى الباقين
 ومجموع النوازل والحوادث والواقعات لأحمد بن موسى بن عيسى الكشي والواقعات لأبي
 العباس أحمد بن محمد الرازي الناطقي والواقعات للصدر الشهيد ثم جمع من بعدهم

بالفاء لا
 ولا بالقاف

فتاوى اولئك مختلطة غير ممتازة كفاضى خان فى فتاويه وصاحب المحيط البرهانى
 وخلاصة الفتاوى والسراجية وغير هانعم قد احسن الشيخ رضى الدين السرخسى رحمه
 الله ونعم ما فعل فانه بدأ فى كتابه المحيط بمسائل الاصول ثم بمسائل النواذر ثم الفتاوى
 فالاصول الستة فى مذهب ابي حنيفة كالصحيحين فى الحديث والنواذر كالسنن الاربعة
 والمحيط الرضى كالمصابيح والمشكوة ومن ذلك اشتهر ان المتون كالنصوص بالمعنى الذى
 مر بيانها وانها مقدمة على ما فى الشروح وما فيها على ما فى الفتاوى لان ما يورد فى الشروح
 من المسائل لاستيناس ما فى المتون من الاصول وكشف حاله غالباً فله اعتضاد ما بالاصول ثم
 ما فى الفتاوى فانه مخلوط بآراء المتأخرين ودون تلك النواذر اذهى فى نفسها ليس جميعها
 من اقوال صاحب المذهب وايس لها السناد ويرفعها الى صاحب المقالة ولا اصحابها فى مثابة
 الاصحاب الثلاثة وارباب المتون فى المتانة من حيث الزهد والورع والعدالة ولا من حيث
 العلم والاتقان والفقاهة والحفظ والثقة فى الرواية بل انما جمعها اشخاص من المتفقهين لم
 يعرف حالهم فى الرواية وحسن الدراية فلا يعمل بها ولا يقبل ما فيها من متفرقاتهم الا بشرط
 مساعدة الادلة ومعاضدة القواعد الاصولية وآما الروايات الغريبة التى ينفر دبنقلها احاد
 المصنفين من اهل القرون المتأخرة فلا يعتبر بها ولا يعتمد عليها ولا يعتمد بصاحبها
 ولا سيما فيما خالف الاصول وباين المعقول والمنقول وحالها فى حكم الفهارس والمجامع
 المجهولة بالنسبة الى المقاصد فهمما اضطر المسلم الحنفى الى التقليد وانتهى حاله الى
 هذه الضرورة ياخذ بما فى الاصول ثم بما فى المتون المختصرات كمختصر الطحاوى
 والكرخى والحاكم الشهيد والقدرى رحمهم الله فانها نصاب مفيدة وتواليف معتمدة
 قد تدوا لها العلماء وتنافس فيها الفقهاء واولعوا فيها حفظا ورواية ودراسة وقراءة وتفقهها ودراسة
 وشرحها وتعليقها فقد شرح مختصر الطحاوى ابو الحسن الكرخى وابوبكر الرازى الجصاص وابوبكر
 احمد بن على الترميدى الصوفى الوراق وابو عبد الله حسين بن عبد الله الصيرى

مطلب
 فيما ياخذ المقلد
 الحنفى

القاضي وابونصر احمد بن محمد الشيرازي الاقطع وابونصر احمد بن منصور الطبري
وشمس الائمة السرخسي ومحمد بن احمد الخجندی وبهاء الدين علي بن محمد الاسييجابي
وابونصر احمد بن محمد بن مسعود الوبري وخلق كثير من الفقهاء الاعلام وشرح مختصر
الكرخي ابوبكر الرازي وابوالحسين القدوري وابو الفضل عبد الرحمن بن محمد
الكرماني وآخرون ومختصر الحاكم شرحه اسماعيل بن يعقوب الانباري واحمد بن منصور
الاسييجابي وشمس الائمة السرخسي وجماعة كثيرة واما مختصر القدوري فهو متن متين
وتصنيف رصين معتبر من اول بين الائمة الاعيان وشهرته وظهور حاله تغني عن الاطناب
بالبيان قال البسطامي هو كتاب مبارك وكانت الحنفية يتبركون بقراءته في ايام الوباء
ومن حفظه يكون امينا من الفقر حتى قيل من قرأه على استاذ صالح ودعاه عند ختم الكتاب
بالخير والبركة يكون مالكا لدرهم على عدد مسائله اثني عشر الفا وهو مراد صاحب
الهداية وغيره حيث اطلقوا الكتاب والمختصر وقد شرحه ابونصر الاقطع ومحمد بن
ابراهيم الرازي وابو المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي وابراهيم بن عبد الرزاق
الرسعني وشمس الائمة اسماعيل بن حسين البيهقي وابوسعدي مطهر بن الحسين اليزدي
وحسام الدين علي بن احمد بن مكي الرازي وابوالرجاء مختار بن محمود الزاهدي وخلق
لا يحصى وليس المراد من المتون المختصرات هو الاما من حذاق الائمة والفقهاء الاجلة واما
المختصرات التي جمعها المتأخرون كالوقاية والكنز والنفاية وغيرها فان اصحابها وان
كانوا علماء صالحين فضلاء كاملين ليسوا بهذه المثابة من الثقة والفقاهة مع خلوكلامهم
عن الحجة والاسناد وعدم سلامته عن نوع تغيير وخلط وتصرف في التعبير فلا يعتمد
عليها هذا الاعتماد وانما يعمل بما فيها من الضروريات والمشهورات وما قد صرح في المذهب
اعتمادا على الشهرة او ظهور الصحة او ابتناء على اعتضاد الاصول وتطابق الادلة لانه
لورده واحد من اصحاب هذه الكتب فضلا عن المختصرات التي دونها من دونهم فان

كتاب الغرر والملةقى والتنوير بل الوقاية والكنز وامثالها مشحونة بآراء المتأخرين
ثم يأخذ بما صح من غير ظاهر الرواية والنوادر فانها وان تنزلت رتبته عن ظاهر
الرواية باعتبار عدم اشتها ر اسنادها الا ان غالبها قد صحت به الرواية وساعدته
الدراية فلذلك ربما اختاره كثيرون من العلماء المتأخرين على الظاهر الآتري
صاحب تحفة الفقهاء قد اختار رواية النوادر على الظاهر وصححها في هلال الاضحى حيث
قال والصحيح انه تقبل فيه شهادة الواحد وكذلك في ظاهر الرواية لا يجب تقليد التابعي
مطلقا وفي رواية النوادر يجب تقليده اذا ظهر فتاويه في زمن الصحابة واعتبره فخر الاسلام
وتابعه بعضهم وجعله هو الاصح ومثل ذلك وقع عن صاحب الهداية وغيره في مسائل ثم
يأخذ بالاصح والاثبت من الواقعات والفتاوى والامثل فالامثل الى ما دونها من المجامع
والتواليى ومن ههنا ينقدح ان الصحيح نوعان صحيح دراية وهو الذى نهض دليله
وظهرت حجته وتعليقه ممن كان وكيف كان وما هو صحيح رواية لثبوتها عن القايل به مثل
ابى حنيفة او ابى يوسف او محمد او زفر او الحسن او مالك او الشافعى او احمد او غيرهم
بطريق صحيح اما برفع اسناده بنقل الثقة عن الثقة سالما عن القادح والعملة او بالوجدان
في كتاب معروف قد عرف صاحبه بالعدل والثقة في الرواية ككتب محمد بن الحسن
رحمه الله وما قد سبق ذكره من المتون فان قيل قد صرحوا بان الرواية اذازيلت بقوله
هو الصحيح او هو المأخوذ او الظاهر او به يفتى او عليه الفتوى فليس للمفتى ان يخالفه
وان الصحيح مقدم على الاصح والظاهر على الاظهر عند التعارض قلت المراد منه هو
الصحيح في الواقع دراية او رواية والظاهر بحسب ثبوتها في الواقع على ما مر تفصيله غير ان
ذلك لما كان مما لا يعرفه المقلد الابتز ييل العالم بقوله هو الصحيح او نحوه افادوه بهذه
العبارة والافما الفضيحة في قول الجاهل بحقيقة الحال ولذلك قالوا المذكور في صورة
الاطلاق اقوى واصح مما صرح به لانه يكون في المتون الموضوعات لجمع اقوال صاحب المذهب

مطلب
الصحيح نوعان

وذكر وافي ترجيح ما هو الصحيح والظاهر على ما هو الاصح والظاهر وغير ذلك مما يدور
 بين اصل الفعل وافعل التفضيل ان لفظ هو الصحيح مثلاً يقتضى ان يكون سواه غير
 صحيح فيكون فاسداً والقائل بانه اصح يوافق المخالف في صحة قوله غير انه يدعى مزيد
 الاصححة في قول نفسه والقائل بانه الصحيح يحكم بفساد كلام صاحبه ويقصر الصحة على
 كلام نفسه والاخذ بما اتفق على صحته المخالف اولى قلت وانما ذلك فيما اورده بصيغة
 المحصر وما يزيد كقوله هو الصحيح والافيدونه فانما يدل على صحة كلامه ساكتاً عن غيره
 فيحتمل ان يكون صحيحاً عنده ايضا لجواز تعدد الصحيح رواية ثم المعتبر فيه كما عرفت
 ان يكون القائل عالماً ثقة اهلاً لذلك قد عرف بالفقه والضبط والورع والعدالة والا
 فقول من لا يميز الغث من السمين ولا يفرق بين الشمال واليمين من ضعفاء الناس
 والمستورين الذين لم يعرف حالهم ولم يثبت عد التهم فلا عبرة به وبصحيحه كما لا عبرة
 لقوله ونقله ولا يعمل بما تفرد به الابشر ط تعاضد الاصول وتوافق الادلة والنقول ثم لا بد
 ان لا يعارض فيه لمن هو فوقه او مثله والافيض محل بالتعارض او بظهور عدم صحته ومثال
 ذلك ان المنفرد اذا قضى الجهرية هل يجب عليه الاخفاء ام لا يختلف فيه فقيل الجهر افضل
 ليكون القضاء على حسب الاداء وقيل بل يجب عليه الاخفاء قال في الهداية هو الصحيح
 واعتراض عليه العلامة الدنناقي في النهاية وغيره بانه مخالف لقول شمس الاثمة الرخسى
 وفخر الاسلام والامام التمر تاشى والامام المحبوبى وقاضى بخان وغيرهم يتخير والجهر
 افضل وهو الصحيح وكذا في الذخيرة والكافي هو الاصح لان القضاء على وفق الاداء فعلم
 ان ما صححه بقوله هو الصحيح غير صحيح واجاب عنه الشيخ اكل الدين رحمه الله في العناية
 بان ليس مراد المصنف الصحيح رواية حتى يرد عليه ما ذكر بل الصحيح دراية وذلك لان
 الحكم الشرعى ينتفى بانتفاء المدرك الشرعى والمعلوم من الشرع كون الجهر على
 المنفرد تخيير افي الوقت وحتماً على الامام ولولا الاثر من ان النبى صلى الله تعالى عليه

مطلب
 الصحيح رواية
 يضمن بالمعارض

وسلم ادى قضاء فجر غداة التعريس وجهر فيها بالقراءة كما كان يصليها في وقتها قلنا
 بتقييده بالوقت في الامام ايضا ومثله في المنفر دمعدوم فيبقى الجهر في حقه على الانتفاء
 الاصلى فلا يعدل عنه الا بموجب ولم يوجد ورد المحققون باننا لانسلم ان الاصل في القراءة
 الاخفاء والجهر بعارض دليل آخر فان الثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان
 يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار يغلطونه كما يشير اليه قوله تعالى وقال الذين كفروا
 لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه فاختفى النبي عليه السلام الا في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا
 فيها غيبا او نائمين او بالطعام مشغولين فاستقر الامر على ذلك فهذا يدل على ان الاصل
 فيها الجهر والاخفاء بعارض ثم لانسلم انتفاء المدرك الشرعى بل هو موجود وهو القياس على
 ادائها بعد الوقت باذان واقامة بل اولى لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشروع في الصلوة
 وقد سن بعد ذلك في القضاء وان لم يكن ثمة من يعلمه بها فاعلم ان المقصود مراعات
 هيئة الجماعة وقد روى من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوته عوفى من الملائكة
 وفي موطاء مالك عن زيد بن اسلم اذ ارقد احدكم عن الصلوة او نسيها فليصلها كما كان
 يصليها في وقتها فان قيل ما ذكره صاحب الهداية من سببى الجهر ثابت بالاجماع وقد
 انتفى كل منهما فينتفى الحكم وامامو افقة القضاء للاداء فليس على سببيتها اجماع ولانص
 فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرئى ابتداء قائل الحكم انها ينتفى بانتفاء السببين
 اذا كان الاجماع على حصر السببية فيهما وليس كذلك وقد تقرر في الاصول ان ما
 ثبت بالاجماع يجوز تعليله والحاق غيره به لوجود العلة فيه قال بعض الفضلاء فظاهر ان
 ما ذكره ليس بصحيح دراية ايضا هذا وذلك محمل اولئك الكلمات حيث صدرت عن
 العلماء الثقات ووجد في كلام من يعتمد به ويعتمد على ما في كتابه ولو قدر انها منكر
 فة الظاهر عنه يجب حملها عليه اصلاحا لكلامه بقدر الامكان واحسانا للظن به حيث ما كان
 مهمال لم يصح بخلافه فكيف وهى صريحة وآمان دونهم فلا يعباء بشأنه ولا يلتفت الى كلامه

وما قيل ان افضل الكتب هو خلاصة الفتاوى ثم فتاوى قاضى خان ثم المحيطان والذخيرة
والملتقط والخزانة والقنية تحكم محض ومجرد حسابان صدر من اتباع الهوى اذ كيف يصح
ان يقال انها افضل من الصحيحين فى الحديث ولو خص المراد بكتب الفقه فكتب محمد
بن الحسن وما ذكر من المتنون افضل واصح واثبت واوثق بحيث لا يجوز المقايسة بينها
وبين تلك الكتب اصلا بوجه من الوجوه وكيف يقاس الملائكة مع الحدادين نعم لو اعتبر
كثرة اشتغالها على مسائل الحوادث النادرة الوقوع مع قطع النظر عن صحتها وثبوتها
لاحتل ذلك لكنه ليس من جهات الترجيح الموجبة لرجحان ما تضمنته من المسائل على
العموم مع أنه لا يستقيم ايضا بالنسبة الى بعض مجامع المتأخرين وأعجب من الكل عد
القنية منها وصاحبها معتزلى ربما ينقل اهواء الجبائى وامثاله وقال ابن الشحنة فى شرح
المنظومة ان كل ما فى القنية مخالفا للقواعد والاصول لا التفات اليه ولا عمل عليه ما لم
يعضده نقل عن غيره وكذا ما يقال ان الامام فخر الدين قاضى خان مقدم على غيره لانه
فقيه النفس اهل للترجيح وهو اجل من يعتمد على تصحيحه لا يكاد يستقيم الا بالنسبة الى
بعض الاشخاص المعينة وكرم الله من رجال اجل واعظم شأن من قاضى خان وامثاله فى الفقه
والكمال ثم اعلم ان المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو صاحب المملكة
الكاملة فى الفقه والنباهة وفرط البصيرة والتمكن من الاستنباط المستقل به من ادلته كابي
حنيفة وابى يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعى واحمد والثورى والاوزاعى وثانيهما
المجتهد فى مذهب امام قالوا وهو الذى يتحقق اصول امامه وادلته ويتخذ نصوصه
اصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الاحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر
على الاستنباط من الادلة وهذه الطائفة وان لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتفاصيل
فى الفقه عن شاو اولئك لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم اصحاب النظر والاستدلال
والبصارة فى الاصول والخبرة التامة بالفقه ولهم محل رفيع فى العلم وفقاهة النفس ونباهة

مطلب فيما قيل ان
افضل الكتب

مطلب الكلام
فى المجتهدين

الفكر وقدرة وافية في الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عال
 في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتاخير المسئلة وبسط الأدلة وتقرير الحجج
 وتزبيف الشبهة وكانوا يفتون ويخرجون ثم من بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين
 ثقة وضعيف في الرواية وكامل وقاصر في الفقه والدراية وقد جعل أحمد بن سليمان
 الرومي المعروف بابن الكمال أحد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية فقهاء الأصحاب
 على ست طبقات الطبقة الأولى المجتهدون في الشرع كالائمة الأربعة ومن يحدوهم
 في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد
 لأحد لا في الفروع ولا في الأصول والثانية المجتهدون في المذهب كأصحاب أبي حنيفة
 الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الأحكام على القواعد التي قررها شيخهم واستأذهم
 فهم وإن خالفوه في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول وبه يمتازون عن
 المخالفين له في الأصول والفروع والثالثة المجتهدون في المسائل كالخفاف والطحاوي
 والكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البرز دوي وفخر
 الدين قاضيان و أمثالهم الذين لا يقدرون على المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع
 وإنما يستنبطون الأحكام فيما لا نص فيها عن المجتهد في الشرع على حسب أصول قررها
 ومقتضى قواعد بسطها والرابعة المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً ولكنهم
 لاحاطتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم
 محتمل لأمرين منقول عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التخريج كالرازي وأضرابه
 والخامسة أصحاب الترجيع كابن الحسين القدوري وصاحب الهداية وشأنهم تفضيل
 بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أصح رواية وهذا وفق للقياس وأرفق بالناس
 والسادسة المقلدون القادرون على التمييز بين الأقوى والضعيف وظاهر المذهب
 وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم والسابعة

المقلدون الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرّقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال
عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كخطاب الليل فالويل لهم ولن قلدهم كل الويل هذا
ذكره وقد أورده التميمي في طبقاته بحر وفه ثم قال وهو تقسيم حسن جدا وأقول بل هو بعيد
عن الصحة بمرآة فضل عن حسنه جدا فإنه تحكيمات باردة وخيالات فارغة وكلمات لا روح
لها والفاظ غير محصلة المعنى ولا سلف له في ذلك المدعى ولا سبيل له إلى ذلك الدعوى
وان تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحنة تاجيه اليه ومهما ساعدناهم في كون
الفقهاء والمتفقه على هذه المراتب السبعة وهو غير مسلم لهم فلا يتخلصون من فحش الغلط
والوقوع في الخطأ المفرط في تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت
شعري ما معني قوله ان ابا يوسف ومحمد اوزفروا ان خالفوا ابا حنيفة في بعض الاحكام لكنهم
يقلدونه في قواعد الاصول ما الذي يريد من الاصول فان اراد منه الاحكام الاجمالية
التي يبحث عنها في كتب اصول الفقه فهي قواعد عقلية وضوابط هائية يعرفها المرء من
حيث انه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا او غير مجتهد ولا تعلق لها بالاجتهاد
قط و شأن الائمة الثلاثة ارفع واجل من ان لا يعرفوا بها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها
فما شأهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه ان لم يكن ارفع من مالك والشافعي
وامثالهما فليسوا بوابد ونهما وقد اشتهر في افواه الموافق والمخالف وجرى مجرى الامثال
قولهم ابو حنيفة ابو يوسف بمعنى ان البالغ الى الدرجة القصوى في الفقه هو ابو يوسف
ليس الا وقولهم ابو يوسف ابو حنيفة بمعنى ان ابا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقه
ولم يقصر عنها والقصر على كلا التقديرين افرادي وقال الخطيب البغدادي قال طائفة
بن محمد بن جعفر ابو يوسف مشهور الامر ظاهر الفضل وافقه اهل عصره ولم يتقدمه احد
في زمانه وكان على النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وهو اول من وضع الكتب
في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة واملى المسائل ونشرها وبث علم ابي حنيفة في اقطار

مطلب
في ان تقسيم ابن
الكمال تحكم

مطلب
يظهر منه ان الائمة
الثلاثة من اصحاب
ابي حنيفة رحمهم الله
يتقدمون على
الاطلاق

الارض وقال محمد بن الحسن مرض ابو يوسف وخيف عليه فعاده ابو حنيفة فلما خرج من عنده قال ان يموت هذا الفتى فانه اعلم من على الارض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقال الربيع بن سليمان كتب اليه الشافعي وقد طلب منه كتباً فاخبره فكتب اليه (شعر) قل للذي لم ير عيني من رآه مثله * ومن كان من رآه قدر أي من قبله * العلم ينهى اهله ان يمنعهوا اهله * لعله يبين له لاهله لعله * فانفذ اليه الكتب وقال ابراهيم الحربي قلت لاحمد بن حنبل من اين لك هذه المسائل الدقيقة قال من كتب محمد بن الحسن وقال الحسن بن ابي مالك لم يكن ابو يوسف يدقق هذا التدقيق الشديد وقال عيسى بن ابان هو افقه من ابي يوسف وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته ان الشافعي رحل الى العراق ولقي اصحاب الامام ابي حنيفة واخذ عنهم ومزج طريقة اهل الحجاز بطريقة اهل العراق واختص بمنزله وكذلك احمد بن حنبل اخذ عن اصحاب ابي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاخص بمنزله انتهى الا ترى انه لما ادعى بعض الشافعية ترجيح القول بمفهوم الصفة على القول بنفيه بكون الشافعي قائلًا به مع سلامة طبعه واستقامة فهمه وغلظة علمه وصحة النقل عنه لكثرة اتباعه رده ابن الهمام وآخرون بان هذه الكلمات كلها متحركة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه واما زفر فقد قال فيه ابو حنيفة رحمه الله هذا امام من ائمة المسلمين وانه اقيس اصحابي وقال المزني هو احدثهم قياساً وكفى بذلك شهادة له ولكل واحد منهم اول مختصة به تفردوا بها عن ابي حنيفة وخالفوه فيها ومن ذلك ان الاصل في تخفيف النجاسة تعارض الادلة عند ابي حنيفة رحمه الله واختلاف الائمة عندهما بل قال الغزالي انهما خالفا ابا حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في كتابه تهذيب الاسماء واللغات عن ابي المعالي الجويني ان كل ما اختاره المزني ارى انه تخريج ملحق بالمذهب فانه يخالف اقوال الشافعي لا كابي يوسف ومحمد

مع كثرة المجتهدين واعظم الفقهاء في هذا العصر في بلاد العراق وغيرها سلمه الله

الحسن بن ابي مالك من تلاميذ ابي يوسف رحمه الله خاصة سلمه الله

فانهما يخالفان اصول صاحبهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الامام ابو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال انها هوم من حفاظ الحديث وذلك مشهور وقال ابن خلدون واما احمد بن حنبل فمقلده قليل لبعده مذهب عن الاجتهاد وقال ان الحنفية اهل البحث والذار واما المالكية فليسوا باهل نظر انتهى فكيف يكون هوم من المجتهدين في الشرع دون ابي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر غير انهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط اجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشعروا على تنويه شأنه وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لقواله وروايتها للناس ونقلها لهم وردهم اليها والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها واصولها وتعيين ابوابها وفصولها وتهيد قواعد محكمة ومقاييس متقنة يستفاد بها الاحكام واستنباط قوانين صحيحة وطرائق قويمه يتعرف بها المعاني في تضاعيف الكلام واجروا ذلك في تصحيح مذهبهم وبيان ما يتمسك به لا اعتقادهم انه اعلم واورع واحق للاقتداء به والاخذ بقوله واوثق للمفتي وارقى للمستفتي على ما قال مسعر بن كدام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه في الاحتياط انتهى ومقامه في الفقه بمقام لا يلحق شهيد له بذلك اهل جلدته وخصوصا مالك والشافعي ومن ذلك الوجه امتاز واعن المخالفين كالأئمة الثلاثة والاوزاه وسفيان وامثالهم لانهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو انهم اولعوا بنشر آرائهم بين الخلف وبثها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهبهم منفردا عن مذهب الامام ابي حنيفة مخالفه هذا وان اراد منه الأدلة الاربعة واصول الشريعة من الكتاب والسنة والجماع والقياس في الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل له الى ذلك لان الشريعة مستند كل الأئمة وما جاؤهم في اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها فان قيل لعل مراده انهم يقلدون ابا حنيفة في كون قول الصحابي والمراسل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسله وامثال ذلك قلت هذا ليس من التقليد

مطلب يعرف كون ابي يوسف ومحمد وزفر حنفيين دون مالك والشافعي واحمد

وبالجملة ان مدار كون
ابي يوسف ومحمد وزفر
وغيرهم حنفيين دون
مالك والشافعي واحمد
هو
امثالهم ليس
التقليد في شيء بل هو
العصبية والتعاون والتنا
ص في نشر علمه واداعه
منه به مع التلمذ له
واخذ العلم منه والتفقه
به الا ترى زفر رحمه الله
مع كونه من اجلاء
اصحاب ابي حنيفة
وقد ماتهم اخصصين به
المعتقد بين فيه يساق
اقواله
المتأخرين
الاصحاب يساق اقوال

في شيء بل انما وافق رأيهم في ذلك رأيه وقامت الحجة عندهم كما قامت عنده الا ترى
 ان مالكا لا يلزمه تقليد ابي حنيفة من القول بحجية المراسل ولا الشافعي من
 القول بنفي الحجية عن المصالح ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق في كون
 الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه انكر حجية الاجماع بعض المبتدعة
 وحجية القياس داود الظاهري وغيره من الشذوذ وقد نقل عن ابي بكر القفال وابي علي
 بن حيران والقاضي حسين من الشافعية انهم قالوا السنن مقلدين للشافعي بل وافق رأينا
 رثيه وهو الظاهر من حال الامام ابي جعفر الطحاوي في اخذه بذهب ابي حنيفة
 رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لاقواله على ما قال في اول كتاب شرح الآثار اذ ذكر في كل
 كتاب ما فيه الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض واقامة الحجة
 لمن صح عنده قولهم ريشما يصح فيه مثله من كتاب او سنة او اجماع او تواتر من اقاويل
 الصحابة او تابعيهم رضي الله عنهم ثم ان قوله في الحصاف والطحاوي والكرخي لا يقدر
 على مخالفة ابي حنيفة لا في الاصول ولا في الفروع ليس بشيء فان ما خالفوه من المسائل
 لا يعد ولا يحصى ولهم اختيارات في الاصول والفروع واقوال مستنبطة بالقياس والمسئوع
 واحتجاجات بالمنقول والمعقول على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات
 والاصول وقد انفرد الكرخي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وغيره في ان العام بعد
 التخصيص لا يبقى حجة اصلا وان خبر الواحد الوارد في حادثة تعم بها البلوى ومتروك
 المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط وابو بكر الرازي رحمه الله في ان العام المخصوص حقيقة
 ان كان الباقي جمعا والافمجاز ليس هذا من مسائل الاصول ثم انه عدا بابكر الرازي
 الجصاص من العلماء الذين لا يقدر على الاجتهاد اصلا وهو ظلم عظيم في حقه
 وتنزيل له عن رفيع محله وعض منه وجهل بين بجلالة شأنه في العلم وباعه الممتد في الفقه
 وكعبه العالي في الاصول ورسومه قد موشد وطائنه وقوة بطشه في معارك النظر والاستدلال

المخالفين في الباب
 وذلك لنقصان امره
 في ذلك المعنى لنقص
 عمره وسرعة اجله وقلة
 اصحابه وانباؤه لانه
 مات سنة ثمان
 وخمسين ومائة في خلافة
 النصور فلم يكن منه ما
 كان من ابي يوسف
 ومحمد من النصرة
 والقيام بحمل المذهب
 ونقله الى الناس هذا
 منسله الله

مطلب في تنويه
 شان ابي بكر الرازي
 الجصاص رحمه الله

ومن تتبع تصانيفه والاقوال المنقولة عنه علم ان الذين عدّهم من
المجتهدين من شمس الاثمة ومن بعده كلهم عيال لابي بكر الرازي
ومصادق ذلك دلائله التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف فيها
عن وجوه استدلالاته نشأ بيغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم
والرشاد ومدنية السلام ومعقل الاسلام ورحل في الاقطار ودخل
الامصار ولقى العلماء اولى الايدي والابصار واخذ الفقه والحديث
عن المشايخ الكبار وقال شمس الاثمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم وانا نقلده وتأخذ بقوله فكيف يصح تقليد المجتهد
للمقلد وذكر في الكشف الكبير ما يدل على انه افقه من ابي المنصور
الما تریدی وقال قاضخان في التوكيل بالخصومة يجوز للمرأة
المخدرة ان توكل وهي التي لم تخالط الرجال بكر كانت او ثيبا
كذا ذكر ابوبكر الرازي ثم قال وعامة المشايخ اخذوا بما ذكره
ابوبكر الرازي رحمه الله وفي الهداية ولو كانت المرأة مخدرة قال
الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال وهذا شيء استعجه المتأخرون
وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير ابوبكر الجصاص احمد
بن علي الرازي رحمه الله يعني اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره
عن ابي حنيفة رحمه الله لا فرق بين البكر والثيب المخدرة والمبرزة
والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحينئذ فتخصيص الرازي ثم
تعميم المتأخرين ليس الالفائدة انه المبتدى بتفريع ذلك وتبعوه
انتهى كلامه وقد أكثر شمس الاثمة السرخسي في كتبه النقل عن ابي
بكر الرازي والاستشهاد به والمتابعة لرائه ثم الحلواني ومن ذكره

قال السبوطي في كتابه
المحاضرة واعلم ان امرها
مسن كل بلدة عارت دار الخلافة عظم فيها السنة
وكثر ثمار الاسلام بها وعلت العلماء ومطار رجال
وفنت منها البديعة وصارت مسكن الاديان وادعته في الخلافة
الفضلاء وهذا سر من اسرار الله تعالى والكتاب
النبوية حيث ما كانت يكون معها الايمان والعلم
كما ورد حديث دال على ان ذلك بسبب الملك كيف
يكونان معهما ولا تنظن ان ذلك بسبب الملك كيف
وقد كان في اقطار
الارض من الطوك
باسا
من هو اشد
واكثر جند الاعراف
والروم والعجم والهند
والقرب من ملوك
مصر هين
الغناء العباسية بها
وليس الدين والعلم *

فانظر الى قاضخان
الذي عدّه ابن الكيال
واقباعه من المجتهدين
كيف يستحسن ويقا
هو ومشايجه العظام
الاجلة يقول اب بكر
الرازي هذا القول
بتفريع هذا قول اب
علي خلاف قول يوسف
حنيفة واب يوسف
ومحمد وزفر وغيرهم
ويتبعونه ويقتنون به
منه سلمه
الله

مطلب في ان صاحب الهداية ليس بدون قاضخان بل هو اجل منه

بعد موعدهم من المجتهدين في المسائل كلهم ينتهي سلسلة علومهم الى ابي بكر الرازي
فقد تفقه عليه ابو جعفر الاستر وشني وهو استاذ القاضي ابي زيد الدبوسي وابو علي
حسين بن خضر النسفي وهو استاذ شمس الاثمة الحلواني ومعلوم ان السرخسي من
تلامذه وقاضخان من اصحاب اصحابه فلعله نظر الى قولهم انه كذا في تخريج الرازي فظان
ان وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب وان غاية شأوه هذا القدر وقد خرج ابو حنيفة
واصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العبد من انها ثلث عشر تكبيرة
بحمل انها على هذا العدد باضافة التكبيرات الاصلية والشافعي وانباؤه بحملها على
الزوائد وخرج ابو يوسف قول الشعبي رحمه الله ان للخنثي المشكل من الميراث نصف
النصيبين بان ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر وخرج
ابو الحسن الكرخي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في تعديل الركوع والسجود وجعله
واجبا وابو عبد الله الجرجاني وحمله على السنة ونظاير ذلك كثيرة وقعت من كبار
المجتهدين فما ضرهم ذلك في اجتهادهم ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل ابا بكر الرازي
الى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القدوري وصاحب الهداية من اصحاب الترجيع
وقاضخان من المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الاثمة زمانا وكونه اعلى منه
كعبا واطول باعافكي لا من قاضخان واما صاحب الهداية فهو المشار اليه في عصره
والمعقود عليه الخناصر في دهره وفريد وقته ونسب وحده وقد ذكر في الجواهر وغيره
انه اقرله اهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضخان والامام زين الدين
العتابي وغيرهما وقالوا انه فاق على اقرانه حتى على شيوخه في الفقه واذا عنوا له به فكيف
ينزل شأنه عن قاضخان بمراتب بل هو احق منه بالاجتهاد واثبت في اسبابه والزم
لا بوابه هذا ثم لم يحصل من بيانه فرق بين اهل الطبقة الخامسة والسادسة وليت شعري
ان هذا الرجل باي مقياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم وهو قليل الممارسة

بيلادهم كقباموما
انتهى كلامه (وقال
عمر بن محمد السهروردي في كتابه الذي سماه ادلة العيان على البرهان الخلافة واجتماع العلوم في احوال الكون كقربان رها في احوال الكون كقربان ذلك في ترجمته النوكلي على العزيز بن العز عبد العباس في سنة ثلاث وتسعمائة من كتاب وفيه الاسلاف منه سلمه الله

في الباب كليل الموانسة بين ذكره في الكتاب ولا يعرف كثير منهم و ربما يجعل الواحد اثنين
 ويعكس الامر ويقدم عما هو عليه ويؤخر وينسب كثيرا من الكتب لا الى صاحبها فكيف
 يعرف طبقاتهم ويميز في الفقه درجاتهم والحال ان العلم بهذه الكلية كالمعذر بالنسبة الى
 اجلة الفقهاء وائمة العلماء فانهم كالحلقة المفرعة لا يدري اين طرفها على ما يشير اليه
 قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها يريد والله اعلم ان كل آية اذا جرد
 النظر اليها قال الناظر هي اكبر الايات والا فلا يتصور ان يكون كل آية اكبر من الاخرى
 من كل جهة للتناقض ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السداجة في الالقاب وعدم
 التلون في العنوانات والعضاضة في الجري على منهاج السلف في التجافي عن الالقاب
 الهايلة والاصاف الحافلة والتعاش عن الترفع وتنويه النفس واعجاب الحال تدبينا وتصلبا
 وتورعا وتأدبا كما كان الغالب عليهم الحمولة والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الاعمال
 السلطانية لان منازع الاتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولة الى شعار
 غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم باسماء ساذجة
 يتبذلها العامة ويمتهنها السوق من الانتساب الى الصناعة او القبيلة او القرية
 او المحلة او نحو ذلك كالتصافي والجصاص والقديري والثاجي والطحاوي والكرخي
 والصيمري فجاء المتأخرون منهم على منهاجهم في الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها
 في الحكاية عنهم واما الغالب على اهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر في القرون الوسطى
 والمتأخرة فهو المغالات في الترفع على غيرهم واعجاب حالهم والذهاب بانفسهم عجبا
 وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الاحاديث عن سويهم ولا يستكر
 مون في معمورة الارض مثوى غير مثويهم قد تصور كل منهم في خلدته ان الوجود كله يصغر
 بالاضافة الى بلده فلا جرم انتزع عرق منهم في علمائهم فلقبوا بالالقاب النبيلة ووسموا
 بالاوصاف الجليلة مثل شمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الشريعة واستمرت الحال في

مطلب ٩٨

الغالب على فقهاء
العراق الحمولة

اخلافهم على ذلك المنوال من الاتراف والفلوفى تنويه اسلافهم والعض من غيرهم
 فاذاذكروا واحدا من انفسهم بالفوافى وصفه وقالوا الشيخ الامام الاجل الزاهد الفقيه
 ونحو ذلك واذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزيدون على مثل قولهم قال الكرخى والمجصاص
 وربما يقتدى بهم من عداهم من يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل باحوال الرجال ومراتبهم
 فى الكمال وطبقات العلماء ودرجات الفقهاء ظن السوء فيأخذ فى الاستدلال بنباهة الاول
 صافى على نباهة الموصوفى فيحمله ذلك على الانكار بما عداهم واستخفاف رجال الله سوا
 هم وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الافتاء من جهة الدولة فاحوجه ذلك الى مراجعة
 كتب الفتاوى والاكثر من مطالعة ما فيها فى تحصيل اربه والتخلص عن كربه ووقع
 نظره فى ما سار به اهل ما وراء النهر من رفع انفسهم والوضع من غيرهم فانتزع اليهم وصار
 ذلك طبيعة له وسببا لهجومه الى هذه التحكمات الباردة والتعسفات الداهية فكان
 ما فعله حذرا لمن بعده من الجهلة فلا يجاوزون عما ذكره ولا يمدون طوره فى تنزيل
 العالى عن درجته ورفع غيره فوق رتبته فلو نقل اليهم شئ من كبار العلماء ربما
 يقولون انه ليس من المجتهدين لانه ليس بمذكور فى طبقاتهم وغير مستور عن اهل
 الشأن ان ما اورده الرجل منهم فى كتابه كنقبة من دأى ما وتربة فى بهما وعن عائشة
 رضى الله تعالى عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم
 صححه الحاكم وغيره وكلهم ائمة الدين ودعات الحق فى الارض ولكن الله فضل بعضهم
 على بعض وهذه فوائد وفصول وقواعد واصول لارباب البصيرة والتحصيل والله الهادى
 الى سواء السبيل وهو حسبى ونعم الوكيل (المطلب الثالث فى سرد آيات واحاديث تحتوى
 من الحجج الناطقة بالمقصود على لبابها واصولها وتنطوى من البراهين الباهرة على ابوابها
 وفصولها اعلم ان الصلوة اعظم فريضة الله تعالى وافوى اركان الاسلام وافضلها بعد
 الايمان واعلى المعالم وعماد الدين وعلم المعرفة ونور اليقين ما خلت عنها شريعة وما

المطلب الثالث

صحت دونها طريقه وهي اجل وسيلة للخلق وامثل ذريعة لهم يصلون بها الى جناب الحق
فانها عبادة محضة وطاعة حسنة بالذات تالية للايمان ثانية العبادات ثابتة بالكتاب
والسنة ومتواتر الاخبار وواجبة مؤكدة على الابد لا تسقط بعذر من الاعذار وفي تركيبها
ما يدل على كونها ثانية للايمان على تلوه واتصالها لصلوه فانه يقال للسابق من افراس
الحلبة المجلى وللذي يتلوه ويكون رأسه عند صلوه المصلى على ما قال سيف الدولة
مخاطبا لآخيه ناصر الدولة (شعر) ولا بد لي من ان اكون مصليا * اذا كنت ارضى ان يكون
لك السبق * وما جمع الله سبحانه بينها وبين غيرها من الصالحات في القرآن الا وقد بدء
بها وقد مهأ على ما سويها ما خلا الايمان ولا تسقط عن المكلف بعذر ما مهأ كان متمكنا منها فان
المريض المشرف على الهلاك يفترض عليه اقامتها ويطالب ذمته باداؤها كما قال النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لعمران بن الحصين رضى الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا
فان لم تستطع فعلى جنب هذا وقال زفر رحمه الله ان عجز عن الايماء برأسه يومى بعينه
وان عجز عنه فبقلمه ثم ان تعذر الايماء اخرت فيجب عليه قضاؤها وان استمر عجزه
اكثر من يوم وليلة وقيل لا يلزمه القضاء ان زاد على اليوم والليله كما في الاغماء
وقالوا فيمن قطع يده او رجلاه من المرفقين والساقين ان وجد من يوضيه بامر يغسل
وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والاذن وضع وجهه ورأسه وموضع القطع على الجدار ويمسح
فيصلى وقالوا في المرأة اذا خرج بعض ولدها لا تكون نفساء فان لم تصل صارت عاصية
فيحفر حفرة وتجلس هناك كيلا يتأذى الولد فتصلى وقالوا في الغريق اذا حضره وقت
الصلوة وامكنه ادائها بتعلق خشب او خشيش او نحو ذلك وتركها يكون عاصيا ويموت
آثما وقالوا في المسحاضة اذا ترددت في الحيض والطمهر ولم يستقر رأيها في احدهما
لا تمسك عن الصلوة بل تصليها في كل وقت ترددت في كونه وقت حيض او طهر لوجوب
الاحتياط في العبادات وقد اشتملت من المحاسن على توحيد الله سبحانه والثناء عليه

هو امير الشام
الدولة ابو الحسن على
بن عبد الله بن حمدان
الذي يقول ان كان
الطيب شعر فانه *
ملك القلوب بارضه
ملك الزمان
وساؤه الشمس من
حساده * والنصر من
قزائه * والسيوف من
اسائه ابن الثلاثة من
ثلاث خلالة * من حسنه
وايا به ومضائه *

مطلب
في ان الصلوة لا تسقط
عن المكلف بعذر

وتعجيدته والابتهاال اليه ودعائهم التوكل عليه فان اولها الطهارة سرا وجهرا ثم جمع الهمة
واخلاء السر بالنية ثم الانصراف عما دون الله تعالى بالقصد نحوه والتوجه اليه ثم الاشارة
برفع اليدين الى نبت ما ربط به ثم اول اذكارها التكبير وهو النهاية في تعظيم قدر الله
تعالى ثم اول ثناء فيه ثناء لا يشوبه ذكر شئ سواه ثم قراءة كلامه عز وجل ومناجاته قد زم
جوارحه هيبة وخشوعا واجلالا وتعظيمات تحقيق ما عبر بلسانه عن ضميره من التعظيم لله
تعالى فعلا وحركة وتنزيهه سبحانه عز وجل واجلاله وتقديسه بكل ذكر وتسبيحة فنورد
في هذا المطلب عدة من الآيات المتضمنة لذكر الصلوة باراداف مقالات المهرة
الحذاق في علم التفسير اصحاب التصانيف المقبولة في هذا الفن المنيف اعنى
الكشاف وانوار التنزيل والمدارك بعباراتها ليتعرف كيفية ورود التكليف بها وتأكيد
الامر باقامتها ونستمتع بذلك بذكر التفاسير المنقولة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم واصحابه الا عيان رضى الله عنهم ورضوانه والذين اتبعوهم باحسان وسائر
الاحاديث الواردة في هذا الشأن فان غالب ما يفيدونه في هذه التفاسير الثلاثة
مع كونه من محتملات النظم ومفاد العبارة قد رويت عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم او الصحابة او التابعين او غيرهم من اهل التفسير وائمة الدين واحتوت عليها
دواوين السنة ومجامع السير والمغازي والاخبار واحسن طرق التفسير القرآن فما
اجمل في مكان فانه قد فسر في موضع اخر فان اعيانك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة
للقران وموضحة له فقد نقل عن الشافعي رحمه الله ان كل ما حكم به النبي عايه الصلوة
والسلام فهو مما فهمه من القرآن لقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين
الناس بما اريك الله ثم باقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوا من القران
والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لاسيما
علماءهم وكبرائهم كالخلفاء الراشدين والعبادلة الراشدين واخرج ابن جرير عن

هم عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم
عند الخليفة وعبد الله بن عمرو بن العاص
دون ابن مسعود عند الشافعية
مسعود بن هرونهم عند
وذلك اصطلاح بعض
ولكن الظاهر مع الخفية
يختص باسم عبد الله
عند الاطراف وهو واقف
من كلام واعلم واجل
منهم واكثرهم نشر
وغالب مذهب ابى *

ابن مسعود رضي الله عنه كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزها حتى يعرف معانيها والعمل بهن وعن ابي عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يستقرون من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا اذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعرفوا معانيهن وقال حدثنا محمد بن بشار ثنا وكيع عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح ابي الضحى عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود نعم ترجمان القرآن ابن عباس ثم في الاخذ بتفسير التابعين خلاف قال شعبة بن الحجاج اقوالهم في الفروع ليست بحجة فكيف في التفسير وكان الثوري يقول اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به قال محمد بن اسحاق حدثنا ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته الى خاتمته واقفه عند كل آية منه واسأله عنها وغالب ما يرويه اسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير عن ابن مسعود وابن عباس ولكن ربما ينقل عنهم ما يحكونه من اقاويل اهل الكتاب والاسرائيليات وهي امام معلوم الصدق وامام معلوم الكذب واما غير معلوم الحال وهذا القسم الثالث لا يؤمن به ولا يكذب وانما يجوز حكايته للاستشهاد لا للاعتضاد لقوله عليه الصلوة والسلام حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج قال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن عمار عن ابي الزناد قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما التفسير على اربعة اوجه وجه يعرفه العلماء ووجه يعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر احد بجهله وتفسير لا يعلمه الا الله وعنه انزل القرآن على سبعة احرف حلال وحرام لا يعذر احد بالجهل به وتفسير يفسره العرب وتفسير يفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه الا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب ومن تكلم بما يعلم من ذلك لغة او شرعية فلا حرج عليه فان الواجب على كل احد فيما سئل عنه الجواب بما يعلمه والسكوت عما لا يعلمه قال الله تعالى لَتَبَيِّنَنَّهٗ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ سئل عن علم فكتمه اجمع يوم القيمة بالجحيم من نار وما روي ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من فسر القرآن

*خليفة واصحابه معهم
الله ماخوذ عنه وعن
علي بن ابي طالب
رضي الله عنهما وقد
صنف محمد بن علي بن
عبد الكريم الجرجاني
الحنفي رحمه الله في
ذلك كتاب الاقتداء
بعلي وعبد الله
منه سلمه الله

مطلب في حال
الاسرائيليات

مطلب
تاويل من فسر
القرآن براهمه

برايه او بما لا يعلم فليتبوء عقوبته من النار اخرجه ابو داود والنسائي وابن جرير وقال
الترمذي حديث حسن فمحملة امر ان احدهما ان يكون له في الشيء رأي واليه ميل من
طبعه وهو اهتياؤ القرآن على وفق رايه وهو اهتياج به على تصحيح غرضه ولو لم يكن
له هذا الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المسمى وثانيهما ان يتسارع الى
تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسمع والنقل فيما يتعلق بغريب
القرآن وما فيه من الالفاظ المحتملة والمبدلة والاختصار والحذف والاضمار والتقديم
والتاخير الا ترى ان قوله تعالى واتيناثم ودالناقة مبصرة فظلموا بها معناه آية مبصرة
فظلموا انفسهم بقتلها فالناظر الى ظاهر العربية يظن ان المراد به ان الناقة كانت مبصرة
ولم تكن عمياء ولا يدرى بماذا ظلموا انفسهم او غيرهم وامثال ذلك وما عدا هذين
الوجهين لا يتطرق اليه النبي وكثير فان الصحابة رضي الله عنهم قد فسر القرآن
واختلفوا في تفسيره على وجوه ليس كلها مسموعة وان النبي عليه السلام دعا لابن عباس
رضي الله عنهما فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل فهو يؤذن انه ليس مقصورا
على السمع كالتنزيل ونقول قد ورد في كتاب الله ذكر الصلوة عشرين مرة
تارة في صيغة الامر باقامتها واخرى في ضمن الحكاية لاحوال الصالحين المحافظين عليها
وتارة بالتوبيخ والتقرع على من تساهل فيها وتختلف عن ادائها مشتملة على وجوه من
التأكيذ والثناء المبالغة في الحمث عليها والتنافس فيها ثم وقع لا باسم الصلوة بل باسم
التسبيح والذكر والركوع والسجود وغير ذلك في مواضع كما قال الله تعالى فلو لانه كان
من المسبحين فاذكروا الله قياما وقعودا واركعوا مع الراكعين وتقلبك في الساجدين وقوموا
لله قانتين كل ذلك يدل على تأكيد الامر بها وشدة الاهتمام بشانها ومن ذلك قوله تعالى
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وهم اربابهم ينفقون قال في الكشاف معنى
اقامة الصلوة تعديل اركانها وحفظها من ان يقع زيغ في فرايضها وسننها وادائها من اقام

مطلب
ذكر الصلوة
في الكتاب

العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة كما قال عز وجل الذين هم على صلواتهم دائمون
 والذين هم على صلواتهم يحافظون من قامت السوق اذ انفقت واقامها قال (شعر) اقامت
 غزاله سوق الضراب * لاهل العراقين هو لا قميطا * لانه اذا حوفظ عليها كانت كالشيء
 النافق الذي تتوجه اليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون واذا عطلت واضيعت كانت
 كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه او التجلد والتشمر وان لا يكون في موديتها فتور عنها
 ولا توان من قولهم قام بالامر وقامت الحرب على ساقها وفي ضد هقع عن الامر وتقاعد اذا
 تقاعس وتشبث او اداؤها فعبر عن الاداء بالاقامة لان القيام بعض اركانها كما عبر عنه
 بالقنوت والقنوت القيام وبالركوع والسجود وقالوا سبع اذا صلى لوجود التسبيح
 فيها وقال في انوار التنزيل اي يعدلون باركانها ويحفظونها من ان يقع زيغ في افعالها
 من اقام العود اذا قومه او يواطبون عليها مأخوذ من قامت السوق اذ انفقت واقمتها اذا
 جعلتها نافقة قال (شعر) اقامت غزاله سوق الضراب * لاهل العراقين هو لا قميطا * فانه
 اذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذي ترغب فيه واذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه
 او يتشرون لادائها من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالامر واقامه اذا اجت فيه وتجلد
 وضد هقع عن الامر او يؤدونها عبر عن ادائها بالاقامة لاشتمالها على القيام كما عبر عنها
 بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح والآول اظهر لانه اشهر والى الحقيقة اقرب وافيد
 لتضمنه التنبيه على ان الحقيق بالمح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن
 وحقوقها الباطنة كالخشوع والاقبال بقلبه على الله تعالى لا المصلون الذين هم عن صلواتهم
 ساهون ولذلك ذكر في سياق المدح المقيمين الصلوة وفي معرض الذم فويل للمصلين وقال
 في مدارك التنزيل اي يؤدونها فعبر عن الاداء بالاقامة لان القيام بعض اركانها كما عبر
 عنه بالقنوت وهو القيام وبالركوع والسجود والتسبيح لوجودها فيها او اريد باقامة
 الصلوة تعدي اركانها من اقام العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق

اذ انفتحت لانه اذا وقظ عليها كانت كالشيء النافق الذي يتوجه اليه الرغبات واذا ضيقت
 كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه وقد اخرج محمد بن جرير في تفسيره باسناده عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ان المراد منها الصلوات الخمس واقامتها اتمام الركوع والسجود
 والتلاوة والخشوع والاقبال عليها فيها واخرج عبد بن حميد عن قتادة اقامتها المحافظة على
 مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها الى غير ذلك وقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين قال في الكشاف الصلوة الوسطى بين الصلوات اى
 الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما افردت وعطفت على الصلوات لانفرادها بالفضل
 وهى صلوة العصر وقال البيضاوى اى الوسطى بينها او الفضلى منها خصوصاً وهى صلوة
 العصر لقوله عليه السلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة
 بيوتهم ناراً وفضلها لكثرة اشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة وقيل صلوة الظهر لانها
 في وسط النهار وكانت اشق الصلوات عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات
 احمرها وقيل الفجر لانها بين صلوتي النهار والليل والواقعة في الحد المشترك بينهما ولانها
 مشهودة وقيل المغرب لانها المتوسطة بالعدو وتر النهار وقيل العشاء لانها بين جهر يتيين
 واقعتين طرفي الليل وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يقرأ والصلوة الوسطى
 و صلوة العصر فتكون صلوة من الاربع خصت بالذكر مع العصر وقال البيهقي في معالم
 التنزيل صلوا الصلوات الخمس تامة بحقوقها انتهى وقوله تعالى فاذا قضيتم فاذكروا الله
 قياما وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمأننتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا قال في الكشاف فاذا صليتم في حال الخوف والقتال فاذكروا الله فصلوها قياما
 مسايفين ومقارعين وقعودا جاثمين على الركب مرامين وعلى جنوبكم متحنين بالجراح فاذا
 اطمأننتم حين تضع الحرب اوزارها وامنتم فاقموا الصلوة فاقضوا ما صليتم في تلك
 الاحوال التى هي احوال القلق والانزعاج ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا

محدود ابواقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها على اى حال كنتم من خوف او امن وهذا على
 مذهب الشافعى رحمه الله في ايجاب الصلوة على المحارب في حال المسايفة والمشى
 والاضطراب في المعركة اذا حضر وقتها فاذا اطمأن فعليه القضاء واما عند ابي حنيفة رحمه
 الله عليه فهو معذور في تركها الى ان يطمئن وقال البيضاوى فاذا قضيت الصلوة اديتم
 وفرغتم عنها فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم فدوموا على الذكر في جميع الاحوال
 او اذا اردتم اداء الصلوة واشتد الخوف فصلوها كيف ما امكن قياما مسايفين ومقارعين
 وقعودا رامين وعلى جنوبكم منحنين فاذا اطمأنتم سكنت قلوبكم من الخوف فاقيموا
 الصلوة فعد لواوا حفظواركانها وشرائطها واتوا بها تامة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 موقوتا فرضا محدودا لالوقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها في شىء من الاحوال وهذا دليل
 على ان المراد بالذكر الصلوة وانها واجبة الاداء حال المسايفة والاضطراب في المعركة
 وتعليل الامر بالاتيان بها كيف ما امكن وقال في المدارك فاذا قضيت الصلوة فرغتم عنها
 فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم اى دوموا على ذكر الله في جميع الاحوال او فاذا
 اردتم اداء الصلوة فصلوا قياما ان قدرتم عليه وقعودا ان عجزتم عن القيام ومضطجعين ان
 عجزتم عن القعود فاذا اطمأنتم سكنتم بزوال الخوف فاقيموا الصلوة فاتموها بطائفة واحدة
 او اذا اقمتم فاتموا ولا تقصروا او اذا اطمأنتم بالصحة فاتموا بالقيام والقعود والركوع
 والسجود ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا مكتوبا محدودا باوقات معلومة
 واخرج ابن ابي شيبه عن ابن مسعود رضى الله عنه انه بلغه ان قوما يذكرون الله قياما
 فاتاهم فقال ما هذا قالوا سمعنا الله يقول فاذا ذكر والله قياما قال انما هذه اذا لم يستطع
 الرجل ان يصلى قائما صلى قاعدا واخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد فاذا
 اطمأنتم فاذا امنتم فاقيموا الصلوة فاتموها واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن السدى
 فاذا امنتم بعد الخوف واخرجاهما عن مجاهد اذا خرجتم من دار السفر الى دار الاقامة

فَاتَمُّوْهَا وَآخِرُ جَعِدَ الرَّزَاقِ وَعَبْدُ بَنِ حَمِيْدٍ وَابْنُ جَرِيْرٍ وَابْنُ الْمُنْدَرِ عَنْ قَتَادَةَ
فِي امْصَارِكُمْ فَاتَمُّوْا الصَّلَاةَ وَآخِرُ جَعِدَ ابْنِ جَرِيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ اِسْلَمٍ اِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَصَلُّوْا الصَّلَاةَ
لَا تَصَلُّوْهَا رَاكِبًا وَلَا مَاشِيًا وَلَا قَاعِدًا قَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ
اِنْ لِلصَّلَاةِ وَقْتًا كَوَقْتُ الْحَجِّ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ اِسْلَمٍ مِنْجَمًا كُلَّمَا مَضَى وَقْتُ جَاءَ وَقْتُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى
اَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ اِنْ الْحَسَنَاتُ يَنْدُهِبْنَ السَّيِّئَاتِ قَالَ فِي الْمَدَارِكِ
غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ وَسَاعَاتٌ مِنَ اللَّيْلِ جَمْعُ زُلْفَةٍ كَطَلَمٌ فِي ظُلْمَةٍ وَهِيَ سَاعَاتُهُ
الْقَرِيْبَةُ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ مِنْ اَزْلَفِهِ اِذَا قَرُبَهِ وَصَلَاةُ الْغَدُوَّةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةُ الْعَشِيَّةِ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ لِأَنَّهُ بَعْدُ الزَّوَالِ عَشِيٌّ وَصَلَاةُ الزُّلْفَى الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءُ وَانْتَصَابُ طَرَفِي النَّهَارِ
عَلَى الظَّرْفِ لِأَنَّهُمَا مُضَافَانِ إِلَى الْوَقْتِ كَقَوْلِكَ اَقِمْتُ عِنْدَ جَمِيعِ النَّهَارِ وَاتَيْتُهُ نَصْفَ النَّهَارِ
وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ تَنْصِبُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى اعْطَاءِ الْمُضَافِ حُكْمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ اِنْ الْحَسَنَاتُ يَنْدُهِبْنَ
السَّيِّئَاتِ اِنْ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ يَنْدُهِبْنَ الذُّنُوبَ فِي الْحَدِيثِ اِنْ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ تَكْفِّرُ مَا
بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ وَفِي الْأَنْوَارِ غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ وَانْتَصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى يَوْمٍ وَزُلْفَا مِنْ
اللَّيْلِ وَسَاعَاتٌ مِنْهُ قَرِيْبَةٌ مِنَ النَّهَارِ فَانَّهُ مِنْ اَزْلَفِهِ اِذَا قَرُبَهِ وَهُوَ جَمْعُ زُلْفَةٍ وَصَلَاةُ الْغَدَاةِ
صَلَاةُ الصُّبْحِ لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ الصَّلَاةَ مِنَ النَّهَارِ وَصَلَاةُ الْعَشِيَّةِ الْعَصْرِ وَقِيلَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ
لِأَنَّهُمَا بَعْدُ الزَّوَالِ عَشِيٌّ وَصَلَاةُ الزُّلْفَى الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءُ ثُمَّ قَالَ اِنْ الْحَسَنَاتُ يَنْدُهِبْنَ
السَّيِّئَاتِ يَكْفِرْنَ بِهَا وَفِي الْحَدِيثِ اِنْ الصَّلَاةَ إِلَى الصَّلَاةِ كَفَارَةٌ مَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ
وَفِي سَبَبِ النُّزُولِ اِنْ رَجُلًا اتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اِنِّي قَدْ اَصْبَحْتُ مِنْ امْرَأَةٍ
غَيْرِ اِنِّي لَمْ اَتَّهَأْ فَتَزَلَّتْ اَنْتَهَى وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي طَرَفِي النَّهَارِ يَعْنِي الصُّبْحَ وَالْمَغْرِبَ وَهُوَ
قَوْلُ الْحَسَنِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ اِسْلَمٍ وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ الْحَسَنِ هِيَ الصُّبْحُ وَالْعَصْرُ وَهُوَ
قَوْلُ قَتَادَةَ وَالضَّحَّاكَ وَغَيْرُهُمْ وَقَالَ مُجَاهِدٌ هِيَ الصُّبْحُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ مِنْ
آخِرِهِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ وَرَوَايَةٌ عَنِ الضَّحَّاكَ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ

ومجاهد والحسن البصري هي صلاة العشاء وقال الحسن البصري في رواية هما زلفتان
صلاة المغرب والعشاء أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ قال
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما زلفتا الليل وهو رواية عن مجاهد وقول قتادة
ومحمد بن كعب والضحاك وغيرهم وأخرج الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من
حديث قيس بن الربيع عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي اليسر كعب
بن عمرو الأنصاري قال اتتني امرأة تبتاع مني بدرهم تمر افقلت ان في البيت تمرا
اجود من هذا فدخلت فاهويت اليها فقبلتها فاتيت عمر فسألتها فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احدا قال فلم اصبر حتى اتيت ابا بكر فسألتها فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احدا قال فلم اصبر حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته
فقال اخلفت رجلا غازيا في سبيل الله في اهله بمثل هذا حتى ظننت اني من اهل النار
حتى تمنيت اني اسلمت ساعة اذ فارق رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فنزل جبرائيل
فقال ابو اليسر فجئت فقراء على اقم الصلاة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين فقال انسان يا رسول الله له خاصة ام للناس
عامة قال للناس عامة وعن ابن عباس ان صاحب الواقعة عمرو بن عريفة بن عمرو
الأنصاري الخزرجي وقال مقاتل هو ابو معيل عامر بن قيس الأنصاري وعن ابراهيم
التخفي انه ابن معتب رجل من الأنصار والآثر على انه ابو اليسر ان الحسنات يذهب
السيئات قال ابن مسعود رضي الله عنه الحسنات هي الصلوات الخمس أخرجه ابن جرير
وابن مردويه والبيهقي وقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن
الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا قال في المدارك لدلوك الشمس لزوالها وعلى هذا
الآية جامعة للصلوات الخمس اولها وغروبها وعلى هذا يخرج الظهر والعصر الى غسق الليل
هو الظلمة وهو وقت صلاة العشاء قرآن الفجر صلاة الفجر وقال البيضاوي لزوالها

ويدل عليه قوله عليه السلام اتاني جبرائيل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر
وقيل لغروبها واصل التركيب للانتقال ومنه الدلاك لانه لا يستقر يده وكذا ما تركب
من الدال واللام كدالح ودلج ودلع ودلف وقيل الدلوك من الدلك لان الناظر يدلك
عينيه ليدفع شعاعها واللام للتناقيت مثلها في ثلث خلون الى غسق الليل الى ظلمته وهو
وقت صلاة العشاء الاخيرة وقرآن الفجر صلاة الصبح سميت قرآنا لانه ركنها كما سميت
ركوعا وسجودا في ادبار السجود ثم قال والآية جامعة للصلوات الخمس ان فسرت
لدلوك بالزوال واصلوات الليل ان فسرت بالغروب وأخرج عبد بن حميد عن الحكم
بن هشيم ثنا عمرو بن قيس عن ابن ابي ليلى عن جابر بن عبد الله قال دعوت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من اصحابه فطعموا عندي ثم خرجوا حين زالت الشمس
فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال اخرج يا ابا بكر فهذا حين دلت الشمس وبه قال
ابن عباس وابن عمر وابو برة الاسلمي وابو جعفر محمد بن علي الباقر والحسن البصري
وقتادة والضحاك هورواية عن ابن مسعود واختاره ابن جرير وقال ابن مسعود ومجاهد
وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وغيرهم الدلوك الغروب وقال محمد بن الحسن في كتاب
الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال نظر ابن مسعود رضي الله عنه الى الشمس
حين غربت فقال هذا حين دلت واخرجه ابو جعفر الطحاوي عن ابي هريرة وقوله
تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اناء الليل فسبح واطراف
النهار وقال في المدارك وصل بحمد ربك في موضع الحال وانى واهم لك على ان
وفقك للتسبيح واعانك عليه قبل طلوع الشمس يعني صلاة الفجر وقبل غروبها يعني
الظهر والعصر لانهما واقعتان في النصف الاخير من النهار بين زوال الشمس وغروبها
ومن اناء الليل فسبح واطراف النهار اي وتعمد اناء الليل ساعاته واطراف النهار فمختصاها
بصلواتك وقد تناول التسبيح في اناء الليل صلاة العتمة وفي اطراف النهار صلاة المغرب

وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله والصلوة الوسطى
 عند البعض وانما جمع اطراف النهار وهما طرفان لآمن الالتباس وهو عطف على قبل
 وقال البيضاوي وصل وانت حامد لربك على هدايته وتوفيقه ونزهه عن الشرك وسائر
 ما يضيفون اليه من النقايس حامد لله على ما ميزك بالهدى معترف بانهم مولى النعم كلها
 قبل طلوع الشمس يعنى الفجر وقبل غروبها يعنى الظهر والعصر لانهما من آخر النهار
 او العصر وحده من آناء الليل ومن ساعاته جمع انى بالكسر والقصر وآناء بالفتح والمد يعنى
 المغرب والعشاء وانما قدم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع
 والنفس اميل الى الاستراحة فكانت العبادة فيه احمز ولذلك قال الله تعالى ان ناشئة
 الليل هي اشد وطأ واقوم قليلا فسبح واطراف النهار تكرير لصلوتي الصبح والمغرب
 ارادة الاختصاص ومجيئه بلفظ الجمع لآمن الالتباس كقوله (شعر) ظهراهما مثل ظهور
 الترسين * او امر بصلوة الظهر فانه نهاية النصف الاول من النهار وبداية النصف
 الاخير وجمعه باعتبار النصفين اولان النهار جنس او بالتطوع في اجزاء النهار وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار
 السجود قال في المدارك حامد لربك والتسبيح محمول على ظاهره او على الصلوة
 فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن الليل فسبحه العشاء
 او التهجد وادبار السجود التسبيح في ادبار الصلوات والركوع والسجود يعبر بهما
 عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات او الوتر بعد العشاء وقال في الكشف والتسبيح
 محمول على ظاهره وعلى الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر
 والعصر ومن الليل العشاء وقيل التهجد وادبار السجود التسبيح في آثار الصلوات
 والسجود والركوع يعبر بهما عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات وعن على رضى
 الله عنه الركعتان بعد المغرب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد

المغرب قبل ان يتكلم كتبت صلوته في عليين وعن ابن عباس رضى الله عنهما الوتر
 بعد العشاء وعن جرير بن عبد الله عنه عليه السلام في قوله قبل طلوع الشمس صلوة
 الصبح وقبل الغروب صلوة العصر اخرجه الطبراني وابن عساكر وعن عبد الرحمن
 بن زيد ومن الليل فسيحه قال العتمة اخرجه ابن جرير وعن مجاهد ومن الليل فسيحه قال
 ومن الليل كله اخرجه ابن جرير وعن ابن عباس وادبار النجوم في سورة الطور انه
 ركعتا الفجر اخرجه ابن جرير وابن ابي حاتم وعن الضحاك انه صلوة الفداة اخرجه
 ابن جرير وقوله تعالى واذ كر اسم ربك بكرة واصيلا ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا
 طويلا قال في الكشف ودم على صلوة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل
 فصل له اذ يعنى صلوة المغرب والعشاء وادخل من على الظرف للتبعض كما دخل على
 المفعول في قوله يغفر لكم من ذنوبكم وسبحه ليلا طويلا وتهجد له هزيعا طويلا من الليل
 ثلثيه او نصفه او ثلثه وفي المدارك واذ كر اسم ربك صل له بكرة صلوة الفجر واصيلا صلوة
 الظهر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل صلوة العشاءين وسبحه ليلا طويلا
 تهجد له هزيعا طويلا من الليل وقال البيضاوى وداوم على ذكره او دم على صلواتي
 الفجر والظهر والعصر فان الاصيل يتناول وقتيهما ومن الليل فاسجد له ولعل المراد
 صلواتي المغرب والعشاء وتقدير الظرف لما في صلوة الليل من مزيد الكلفة والخلوص
 وسبحه ليلا طويلا وتهجد له طائفة طويلة من الليل وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
 وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال البيضاوى
 اخبار في معنى الامر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات التي ظهر فيها
 قدرته وتجدد بها نعمته او دلالة على ان ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتنزيهه
 واستحقاقه الحمد من له تميز من اهل السموات والارض وتخصيص التسبيح بالمسلي والصباح
 لان آثار القدرة والعظمة فيها اظهر وتخصيص الحمد بالعشي الذي هو آخر النهار من

عشى العين اذا نقص نورها والظهيرة التي هي وسطه لان تجد النعم فيها اكثر ويجوز ان يكون عشيها معطوفا على حين تمسون وقوله وله الحمد في السموات والارض اعتراضا وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان الآية جامعة للصلوات الخمس تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيها صلوة العصر وتظهرون صلوة الظهر ولذلك زعم الحسن انها مدنية لانه كان يقول كان الواجب بمكة ركعتين في اى وقت اتفقت وانما فرضت الخمس بالمدينة والاكثر انها فرضت بمكة وقال في المدارك المراد بالتسبيح ظاهره الذي هو تنزيه الله تعالى من السوء والثناء بالخير وهذه الاوقات لما يتجدد فيها من نعمة الله الظاهرة او الصلوة فقل لابن عباس رضى الله عنهما هل تجد الصلوات الخمس في القرآن فقال نعم وتلى الآية وهو نصب على المصدر والمعنى نزوه عمالا يليق به او صلوا لله حين تمسون صلوة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلوة الفجر وله الحمد في السموات والارض اعتراضا ومعناه ان على المميزين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمده وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر اظهر اى دخل في وقت الظهر وقول الاكثر ان الصلوات الخمس فرضت بمكة انتهى وقد اخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبرانى والحاكم وصححه عن ابى رزين قال جاء نافع بن الازرق الى ابن عباس رضى الله عنهما فقال هل تجد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم فقرأ فسبحان الله حين تمسون صلوة المغرب وحين تصبحون صلوة الصبح وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقرأ من بعد صلوة العشاء واخرج ابن شعبة وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد رحمه الله مثله وأما الأحاديث الواردة في هذا الباب فمنها قوله عليه السلام لرجل سأله كم فرض الله على عباده من الصلوة افترض الله على عباده صلوات خمساً فحلف الرجل لا يزيد عليه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صدق ليدخلن الجنة اخرجه مسلم والترمذى والنسائى عن انس بن مالك

مطلب الأحاديث الواردة في صلوة العشاء عموماً أو خصوصاً

رضى الله عنه وعن طائفة بن عبيد الله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من اهل
 نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل عاكى غيرهن قال لا
 الا ان تطوع اخرجهما لك البخارى ومسلم وابو داود والنسائى وعن عبادة بن الصامت
 اشهد انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله من
 احسن وضوءهن وصلاهن لوقتتهن واتمركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد
 ان يغفر له اخرجه احمد وابو داود وفى رواية بلفظ خمس صلوات كتبهن الله
 على العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن ^{XX} كان له عند الله عهد ان
 يدخله الجنة اخرجه مالك وابو داود والنسائى وابن ماجه وعن ابى امامة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة أموالكم واطيعوا ذؤوا
 امركم تدخلوا الجنة ربكم اخرجه احمد والترمذى وقال عليه السلام الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة مكفرات لما بينهما اذا اجتنبت الكبائر اخرجه مسلم والترمذى عن ابى
 هريرة وفى رواية عنه ارايتم لو ان نهر ايباب احدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى
 من درنه شىء قالوا لا يبقى من درنه شىء قال فذلك مثل الصلوات الخمس ^{XX} والله بهن
 الخطايا اخرجه مسلم والبخارى والترمذى والنسائى وقال عليه السلام نزل جبرئيل عليه
 السلام فامنى فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه بحسب
 باصابعه خمس صلوات اخرجه البخارى ومسلم والنسائى عن ابى مسعود البدرى وبعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فقال انك تأتى قوما من اهل الكتاب فادعهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله قد
 فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة اخرجاه عن ابن عباس وعن عهد الله بن
 فضالة عن ابيه علمنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيما علمنى حافظ على

الصلوات الخمس اخرجها ابو داود وقال النبي عليه الصلوة والسلام من سرَّمان يلقى الله غدًا مسلمًا فليحافظ على هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بهن اخرجها مسلم عن ابن مسعود وفي رواية عنه حافظوا على الصلوات الخمس حيث ينادي بهن فانهن من سنن الهدى اخرجها ابو داود وعنه اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا اعطى الصلوات الخمس واعطى خواتيم سورة البقرة وغفر لمن لا يشرك بالله شيئا اخرجها مسلم وعن ابن عمر قال عليه السلام ثلاثة على كُتبان المسك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه ورجل اتم قوما وهم به راؤون ورجل ينادى بالصلوات الخمس اخرجها احمد والترمذي والطبراني وعن ابن عباس في قوله تعالى الذين يقيمون الصلوة قال الصلوات الخمس اخرجها ابن اسحاق وابن جرير وابن ابى حاتم وعن زيد بن ثابت كان النبي عليه الصلوة والسلام يصلى الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلى صلوة اشد على اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال ان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين اخرجها احمد وابو داود وقال انس بن مالك بنينا نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد اذ دخل رجل على جمل ثم اناخه في المسجد ثم عقله ثم قال ايكم محمد والنبي صلى الله عليه وسلم متكى بين ظهرانيهم فقلنا هذا الرجل الابيض المتكى فقال له ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد اجبتك فقال الرجل انى سائلك فمشى دعليك في المسئلة فلا تجد على في نفسك قال سل عما يدالك فقال اسالك بربك ورب من قبلك الله ارسلك الى الناس كلهم قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله امرك ان تصلى الصلوات الخمس في اليوم والليلة قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله امرك ان تصوم هذا الشهر من السنة قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله امرك ان تاخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرا ثنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم قال الرجل امنت بما جئت به وانار سول من

ورأى من قومي وأنا ضام بن ثعلبة اخو بني سعد بن بكر اخرجه البخاري وفي رواية
مسلم زعم رسولك ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلة فقال صدق قال فبالذي ارسلك
الله امرك بهذا قال نعم واخرجه ابوداود والترمذي والنسائي بغير هذا اللفظ واخرج
ابوداود مثله عن ابن عباس والنسائي عن ابي هريرة وقال عوف بن مالك الاشجعي كنا
عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال الانبياء عن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيعتهم فقلنا قد بايعناك يا رسول الله
قال فبسطنا ايدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك قال ان تعبدوا الله ولا
تشرکوا به شيئاً وتصلوا الصلوات الخمس وتسمعوا واطيعوا واسر كلمة خفيفة قال ولا تسئلوا
الناس شيئاً فلقد رأيت بعض اولئك النفر يسقط سوط احد هم فما يسال احد ايئنا وله اياه
اخرجه مسلم وابوداود واخرجه النسائي بلفظ احصروني حديث الاسراء انيت باناء من
خمر وانا من لبن وانا من عسل فاخذت اللبن فقال هي الفطرة انت عليها وامتك ثم
فرضت على الصلوة خمسين صلوة كل يوم فرجعت فمررت على موسى فقال بما امرت
قلت امرت بخمسين صلوة كل يوم قال ان امتك لا تستطيع خمسين صلوة كل يوم واني
والله قد جربت الناس قبلك وعالجت بني اسرائيل اشد المعالجة فارجم الى ربك فاسأله
التخفيف لامتك فرجعت فوضع عنى عشر افرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع
عنى عشر افرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشر افرجعت الى موسى
فقال مثله فرجعت فامرته بعشر صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت
فامرته بخمس صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال بم امرت قلت امرت بخمسين
صلوات كل يوم قال ان امتك لا تستطيع واني قد جربت الناس قبلك وعالجت بني
اسرائيل اشد المعالجة فارجم الى ربك فاسأله التخفيف لامتك قال سالت ربي حتى
استحييت ولكنى ارضى واسلم فلما جاوزت نادى مناد امضيت فريضتى وخففت عن

عبادى اخرج البخارى ومسلم والترميدى عن مالك بن صعبة والنسائى نحوه بمعناه
وفي رواية انس بن مالك اوحى الى ما اوحى ففرض على خمسين صلوة في كل يوم وليلة
فنزلت الى موسى فقال ما فرض ربك على امتك قلت خمسين صلوة قال فلم ازل اراجع
بين ربي وبين موسى حتى قال يا محمد انهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلوة عشر
فذلك خمسون صلوة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت عشر
اخرجه مسلم وفي رواية البخارى قال انه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في ام
الكتاب فكل حسنة بعشر امثالها هي خمسون في ام الكتاب وهي خمس عليك وفي رواية
النسائى انى يوم خلقت السموات والارض فرضت عليك وعلى امتك خمسين صلوة
فخمس بخمسين فقم بها انت وامتك فعرفت انها امر الله صلى الله عليه وسلم فلم ارجع وفي
رواية الترميدى عن انس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة اسرى به الصلوة
خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد انى لا يبدل القول لدى وان لك
بهذا الخمس خمسين وفي رواية ابي ذر الغفارى قال هي خمس وهن خمسون لا يبدل
القول لدى اخرج البخارى ومسلم وكان ابن عباس وابو حبة الانصارى يقولان قال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه عزير الاقلام
وقال ابن مزم وانس قال النبي صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي خمسين صلوة
فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال ما فرض الله لك على امتك قلت فرض
خمسين صلوة قال فارجع الى ربك فان امتك لا تطيق فراجعت ربي فوضع شطرها
فرجعت الى موسى فقلت وضع شطرها فقال راجع الى ربك فان امتك لا تطيق ذلك
فرجعت فراجعت فوضع شطرها فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان امتك لا تطيق
ذلك فراجعت فقال هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى اخرج البخارى ومسلم
وعن ابن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار والغسل من البول

مرى اى عزينة وجب
مشتق من امرت
على الشئ اذا دنت
ولزقته منه
عليه عليه الله

في الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة
خمساً وغسل الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة واحدة أخرجه أبو داود وقال عليه
الصلوة والسلام لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلواتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء
فانما يعتمد بحلاب الأبل أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله
بن مغفل المزني رضي الله عنه وأخرج البخاري نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما وعن
عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام قبل العشاء فلانامت عينه
أخرجه البزار في مسنده وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
لولا ما في البيوت من النساء والذرية اقمْتُ صلوة العشاء وامرت فتيتاني يُحرقون ما في
البيوت بالنار أخرجه أحمد وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلم أحدكم انه يجد عظاما
سمينا او مرامتين حسنتين لشهد العشاء أخرجه أبو جعفر الطحاوي في شرح الآثار
باسانيد كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه الستة ومنهم مالك وعن معاذ بن
جبل رضي الله عنه قال عليه السلام اعتموا بهذه الصلوة فانكم فضلتم بها على سائر الأمم
ولم تصلوها امة قبلكم أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والبيهقي وعن أنس قال كانوا
يتنفلون ما بين المغرب والعشاء يصلون أخرجه أبو داود وعنه في قوله تعالى تتجافى
جنوبهم عن المضاجع نزلت في انتظار الصلوة التي تدعى العتمة أخرجه الترمذي وقال
النبي صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا أخرجه مالك
وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة وعن أبي بن كعب قال
صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً الصبح فلما سلم قال أشهد فلان قالوا لا قال
أشهد فلان قالوا لا قال ان هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ولو تعلمون
ما فيهما لأتيتوهما ولو حبوا على الركب أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
وقال صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكانما قام نصف الليل أخرجه مسلم

مطلب في احاديث
هي نصة في صلوة
العشاء

بكسر الميم ويفتح ظلف
الشاة وواو بمعنى بل قبل
لحم ما بين ظلفها لانها
يروي وقيل هذا العظم
الذي لا لحم عليه وقيل
بكسر الصغير الذي ينظم
به الحسن الرمي وصفها
ببيتاء ليكون مشعرا
منه بلسان الله

وابوداود والترميدى عن عثمان رضى الله عنه وعن شداد بن اوس رضى الله عنه قال
 عليه الصلوة والسلام من قرض بيت شعر بعد العشاء الاخيرة لم يقبل له صلوة تلك
 الليلة اخرجه احمد في مسنده والبيهزار والطبرانى وقال انس رضى الله عنه اقيمت صلوة
 العشاء فقال رجل لى حاجة فقام النبى عليه السلام يناجيه حتى نام القوم ثم صلوا اخرجه
 الخمسة الا الترميدى وعن ابن عباس رضى الله عنهم قال بعثنى ابي العباس الى النبى
 صلى الله عليه وسلم فى حاجة فوجدته جالسا فى المسجد فلم استطع ان اكلمه فلما صلى
 المغرب قام فركع حتى اذن المؤذن بصلوة العشاء اخرجه ابو عوانة ومحمد بن نصر وقال
 عليه الصلوة والسلام ايما امرأة اصابته بخورا فلا تشهد معنا العشاء الاخيرة اخرجه مسلم
 عن ابى هريرة وقال حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان رجلا من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال قلت وانا فى سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لارقب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم للصلوة حتى ارى فعله فلما صلى العشاء وهى العتمة اضطجع هو يا
 من الليل ثم استيقظت فى الآفاق فقال ربنا ما خلقت هذا باطلا حتى بلغ انك لا تخلنى
 الميعاد اخرجه النسائى وقال عليه الصلوة والسلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى
 صلوة العصر ملائكة الله قبورهم وبيوتهم ناراً ثم صلىها بين العشائين المغرب والعشاء
 اخرجه احمد ومسلم والبخارى وابوداود والترميدى والنسائى وغير واحد من
 اصحاب المسانيد والسنن عن على بن ابي طالب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى
 الله عنه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم
 الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام
 فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء اخرجه احمد والترميدى
 والنسائى عن عمار بن ياسر انه اغشى عليه فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 فافاق نصف الليل فقضاها من اخرجه الدارقطنى وفى مسند الامام ابى حنيفة رحمه الله

مطلب فى الجمع بين
 المغرب والعشاء
 فى مزدلفة

عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامة واحدة وفي رواية قال فاتته صلاة العشاء والمغرب فجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية للبخاري عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن هاتين الصلاتين حولنا عن وقتيهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم الناس جمعا حتى يعتموا وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى أسفر وقال ابن عمر رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جمعا أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقال أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في حجة الوداع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة أخرجه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة أخرجه النسائي وعن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بأذان بعرفة ولم يسمع بينهما وإقامتين وصلى المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامتين ولم يسمع بينهما أخرجه أبو داود وقال ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء أخرجه الستة عن طرق وعن علي رضي الله عنه كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس حتى كاد أن يظلم ثم ينزل فيصلي المغرب ثم يدعو بعشائه فيتعشى ثم يصلي العشاء ثم يرتحل ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع أخرجه أبو داود قال وووي حفص بن عبيد الله إن أنسا كان يجمع بينهما حين يغيب الشفق ويقول كان رسول الله صلى الله

مطلب في احاديث
الجمع بين
الصلوتين في السفر

عليه وسلم يصنع ذلك وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاتي الظهر والعصر اذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء اخرجه البخاري وفي رواية عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة في سفر سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء اخرجه مسلم وعن علي بن حسين كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا اراد ان يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء اخرجه مالك وقال انس بن مالك ان النبي عليه السلام كان اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء اخرجه البخاري ومسلم وابو داود ومثله النسائي وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جمعا والمغرب والعشاء جمعا وفي رواية فقلت ما حمله على ذلك قال ان لا يخرج امته اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائي ومالك وفي رواية لابي داود والترمذي ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء فان ارتحل قبل ان يغيب الشمس اخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم يجمع بينهما وقال ابو داود وروى هذا الحديث هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة قبل غروب الشمس فجمع بين العشاءين بسرف وبينهما عشرة اميال اخرجه زين بن معاوية العبدري وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف قال هشام بن سعد بينهما عشرة اميال اخرجه ابو داود والنسائي وقال ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالمدنية سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال ايوب لعله في ليلة مطيرة قال عسى وفي رواية قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانيا جمعا وسبعا جمعا قال عمرو قلت يا ابا الشعثاء اظنه اخر

مطلب في الجمع بين
الصلوتين في الحضر

الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك اخرجه البخاري ومسلم
وزاد مسلم في رواية وابوداود والترمذي والنسائي قوله من غير خوف ولا سفر وفي رواية
لمسلم من غير خوف ولا مطر وقال ابو الزبير فسألت سعيد الم فعل ذلك فقال سألت ابن
عباس عما سألتني فقال اراد ان لا يخرج امته وله في اخرى قال عبد الله بن شقيق العقيلي
خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس
يقولون الصلوة الصلوة قال فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثنى يقول الصلوة للصلوة
فقال ابن عباس تعلمني بالسنة لا ابالك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق فمالك في صدري من ذلك
شيء فأتيت ابا هريرة فسألته فصدق مقالته وفي رواية للنسائي انه صلى بالبصرة الاولى
والعصر ليس بينهما شيء والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل وزعم
ابن عباس انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثماني
سجرات ليس بينهما شيء وعن ابن عمر رضي الله عنهما كان اذا جمع الامر بين المغرب
والعشاء في المطر جمع معهم اخرجه مالك في الموطأ وقد اسند الامام ابو جعفر الطحاوي
رحمه الله في شرح الآثار عن طريق الى ابن مسعود وابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل
وجابر بن عبد الله وانس وعائشة وابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
المغرب والعشاء في السفر وفي بعض طرقه في الحضر من غير خوف ولا علة وعن حمنة
بنت جحش رضي الله عنها انه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مستحاضة
تؤخر بين المغرب وتعجل بين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلوتين فافعلين وتغتسلين
مع الفجر فافعلين وصومي اخرجه احمد وابوداود والترمذي وعن اسماء بنت عميس
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في فاطمة بنت ابی حبيش تغتسل للظهر
والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا واحدا

مطلب (في احاديث
الجمع بين الصلوتين
في السفر)

وتوضا فيما بين ذلك اخرجه ابو داود وقال روى مجاهد عن ابن عباس لما اشتد عليها
 الغسل امرها ان تجمع بين الصلوتين وروى ان سهيلة بنت سهيل استحيضت فأتت النبي
 صلى الله عليه وسلم فامرها ان تغتسل لكل صلاة فلما جهدها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر
 والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح اخرجه ابو داود وفي رواية ان
 امرأة مستحاضة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لها انه عرق عاند فأمرت ان
 تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لهما غسلا واحدا وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 لهما غسلا واحدا وتغتسل لصلوة الصبح غسلا واحدا اخرجه النسائي وعن زينب بنت
 جحش انها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم انما مستحاضة فقال تجلس ايام اقرائها ثم تغتسل
 وتؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل وتصلى وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 وتصليهما جميعا وتغتسل للفجر اخرجه النسائي وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
 ان معاذ كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الأخيرة ثم يرجع الى قومه فيصلى
 بهم تلك الصلوة اخرجه البخاري ومسلم وابو داود وفي رواية لهم وللترمذي ثم يرجع الى
 قومه فيؤمهم وقال كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه
 فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم أتى قومه فأمهم فافتتح بسورة البقرة
 فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف فقالوا له نافقت يا فلان قال لا والله ولا تبين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله انا اصحاب نواضح نعمل بالنهار وان معاذ صلى معك العشاء ثم أتى فافتتح بسورة
 البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال يا معاذ أفنأت أنت اقرأ بكذا
 وقرأ بكذا اقال سفيان فقلت لعمر وان ابا الزبير حدثنا عن جابر انه قال اقرأوا الشمس وضحا
 ها والضحى والليل اذا يغشى وسبح اسم ربك الاعلى فقال عمر ونحو هذا اخرجه البخاري
 ومسلم والطحاوي وبمعناه ابو داود والنسائي وعنه كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله

مطلب في امامة معاذ
 قومه بعد ما صلى مع
 النبي عليه السلام

مطلب في قدر قراءة
النبي عليه السلام

عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلون بهم العشاء وهي له نافلة اخرجه عبد الرزاق
والشافعي والطحاوي والدارقطني والبيهقي وعن بريرة كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور اخرجه الترمذي والنسائي
وقال البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر وصلى العشاء الاخيرة
فقرأ في احدى الركعتين بالتين والزيتون فما سمعت احدا احسن صوتا او قراءة منه
صلى الله عليه وسلم اخرجه الستة ومالك ورويه ابو حنيفة عن عدي بن ثابت عن البراء
رضي الله عنه قال سميت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأ بالتين
والزيتون وعن ابي هريرة رضي الله عنه ما سمعت وراء احد اشبه صلاة رسول الله عليه
السلام من فلان قال سليمان بن سيار وعلينا وراء ذلك الانسان فكان يطول الاوليين من
الظهر ويخفف الاخر بين ويخفف في العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في العشاء
بالشمس وضحاها وباشباهها ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين اخرجه النسائي ويعني
بذلك الانسان عليا رضي الله عنه وقيل غيره وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى
ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء باوسا المفصل وفي الصبح بطوال المفصل
اخرجه عبد الرزاق في مصنفه وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قدمت النبي
صلى الله عليه وسلم في ذاء اسارى بدر فسمعت يقرأ في العتمة بالطور وفي رواية
عنه لا كلمة في اسارى بدر فوافيته يصلي باسما به المغرب والعشاء فسمعت يقرأ ان
عذاب ربك لو اقع ماله من دافع فكنما صدع قلبي اخرجه ابن عبد البر رحمه الله وروى
الطبراني بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية
ولا يقرأ في العشاء دون عشر آيات وعن ابن عباس رضي الله عنهما قنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهرا متتابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة اذا قال مع الله لمن حمده من الركعة الاخرة يدعوا على احياء من سليم

مطلب في القنوة
في الصلوات

وعلى رغل وذكوان وعصية ويوم من خلفه اخرجه ابوداود وقال ابوهريرة بينا
النبى صلى الله عليه وسلم يصلى العشاء اذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد
اللهم نج عياش بن ابي ربيعة اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج
المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد دوطانك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى يوسف
اخرجه البخارى ومسلم وفى اخرى لهما ولابى داود فكان ابوهريرة يقنت فى الركعة
الاخيرة من صلوة الظهر والعشاء الاخرة و صلوة الصبح وعنه قال قنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى صلوة العتمة شهرا اخرجه ابوداود وعن خارجة بن حذافة قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله امدكم بصلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر
جعله الله لكم فيما بين صلوة العشاء الى ان يطلع الفجر اخرجه ابوداود والترمذى وابن
ماجه والحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه لتفرد التابعى عن الصحابى وعن ابى نضرة الغفارى
رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم صلوة وهى
الوتر فصلوها بين العشاء الى صلوة الصبح وعن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر عنه
صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر وهى لكم فيما
بين العشاء الى طلوع الفجر اخرجه اسحاق بن راهويه فى مسنده ومثله عن ابن عباس
اخرجه الطبرانى والدارقطنى وعن ابن عمر اخرجه الدارقطنى وعن ابى سعيد
الخدري اخرجه الطبرانى وعن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه اخرجه
الدارقطنى واخرجه احمد والطبرانى عن معاذ بن جبل وعمرو بن العاصى وقال ابن
ابى مليكة او تر معاوية بعد العشاء بركة واحدة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن
عباس فاخبره فقال ذعه فانه صحب النبى صلى الله عليه وسلم اخرجه البخارى ومحمد
بن نصر الهروزي وعن ابى موسى الاشعرى رضى الله عنه انه كان بين مكة والمدينة فصلى
العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة او تر فيها فقرأ بآية من النساء ثم قال ما الون ان

مطلب الوتر

مطلب السنن

اضع قدمي حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمه وان اقرأ بقراءة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اخرجه النساء وسئل ابو هريرة رضي الله عنه عن الوتر فقال اذا صليت العشاء
 صليت بعد ها خمس ركعات اخرجه محمد بن الحسن رحمه الله في موطائه وقال عبد الله بن
 عمر رضي الله عنه ما صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الا يهرور ركعتين بعد
 ها ور كعتين بعد المغرب في بيته ور كعتين بعد العشاء في بيته اخرجه البخاري ومسلم وابو
 داود والنسائي ومالك وفي رواية حفظات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل
 الظهر ور كعتين بعد الظهر ور كعتين بعد المغرب ور كعتين بعد العشاء ور كعتين قبل الغداة
 وكانت ساعة لا ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فحدثني حفصة انه كان اذا طلع
 الفجر واذن المؤمن صلى ركعتين اخرجه البخاري والترمذي وقالت ام حبيبة بنت ابي
 سفيان رضي الله عنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي
 في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في الجنة اخرجه الجماعة
 الا البخاري وزاد الترمذي والنسائي عنها اربع قبل الظهر ور كعتين بعدها
 ور كعتين بعد المغرب ور كعتين بعد العشاء ور كعتين قبل صلاة الغداة وعن
 عائشة بلفظ من ثابراخرجه الترمذي وابن ماجه وقال ابن عباس بُتُّ عند خالتي ميمونة
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم
 جاء الى منزله فصلى اربع ركعات ثم نام ثم قام فصلى خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى
 الصلوة اخرجه البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين وكان يصلي
 بالناس المغرب ثم يدخل فيصلى ركعتين فيصلى بالناس العشاء ويدخل في بيته
 فيصلى ركعتين اخرجه مسلم وابوداود وفي رواية وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء
 ثنتين وقبل الفجر ثنتين اخرجه الترمذي وعنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي

فيما بين ان يفرغ من صلاة النشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة اخرجه البخاري ومسلم
 وعنه ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصلى اربع ركعات
 اوست ركعات اخرجه ابو داود وعنه عليه السلام من صلى قبل الظهر اربعا كان كأنها
 تهجد من ليلته ومن صلى بعد النشاء كان كأنها من ليلته القدر اخرجه سعيد بن المنصور
 من حديث البراء بن عازب والنسائي والدارقطني من قول كعب والبيهقي من قول
 عائشة وعن ام سلمة رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العتمة ثم يسبح
 ثم يصلي بعدها ما شاء الله من الليل ثم ينصرف فيرقد مثل ما صلى ثم يستيقظ من نومه
 ذلك فيصلي مثل ما نام وصلاته تلك الاخيرة تكون الى الصبح اخرجه النسائي وعن عائشة
 كان يصلي صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهله فيركع اربع ركعات ثم يأوي الى
 فراشه ينام وظهره مغطى عند رأسه وسواكه موضوع حتى يبعثه الله عز وجل ساعته التي
 يبعثه من الليل فيتسوك ويسبح الوضوء ثم يقوم الى مصلاه فيصلي ثمان ركعات يقرأ فيهن
 بام القرآن وسورة اخرجه ابو داود وعنه ما كان يصلي بالليل صلاة العشاء ثم يأوي الى
 فراشه فينام فاذا كان جوف الليل قام الى حاجته والى طهوره فتوضاء ثم دخل المسجد
 فيصلي ثمان ركعات يخيل الى انه يسوي بينهما القراءة والركوع والسجود يوتر بركعة
 ثم يصلي ركعتين وهو جالس ثم يضع جنبه فربما جاء بلال فاذنه بالصلاة قبل ان يغف
 وربما شككت اغف اولم يغف حتى يؤذنه بالصلاة فكانت تلك صلاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى اسن ولحم فذكرت من لحمه ما شاء الله اخرجه النسائي وقال بريرة بن
 الحصيب رضي الله عنه سئل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال
 صل معنا هذا يعني اليومين فلما زالت الشمس امر بلالا فاذن ثم امره فاقام العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم امره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم امره فاقام
 العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني

مطلب الاوقات

اي بالغ منه سلمه الله
تعالى

امره فابرد بالظهر فابرد بها فانعم ان يبرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة اخرها فوق
الذي كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل
وصلى الفجر فاسفر بهائم قال ابن السائل عن وقت الصلوة فقال الرجل انا يا رسول الله
قال وقت صلوتكم بين ما رأيتم اخرج مسلم والترمذي والنسائي وقال ابو موسى
الا شعري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا سائل عن مواقيت الصلوة
فلم يرد عليه شيئا قال وامر بلالا فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف
بعضهم بعضا ثم امره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار
وهو كان اعلم منهم ثم امره فاقام العصر والشمس مرتفعة ثم امره فاقام المغرب حين وقعت
الشمس ثم امره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم اخر الفجر من الغد حين انصرف منها
والقائل يقول قد طلعت الشمس او كادت ثم اخر الظهر حين كان قريبا من وقت العصر
بالامس ثم اخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد ادمرت الشمس ثم اخر
المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي رواية فصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق
في اليوم الثاني ثم اخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبحت فدعا السائل فقال
الوقت بين هذين اخرج مسلم ومثله ابو داود والنسائي وقال ابو المنهال سيار بن
سلمة الرياحي البصري دخلت انا وابي علي ابى برزة الاسلمي رضي الله عنه فقال له ابي
كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة فقال كان يصلي الهجيرة التي
تدعونها الاولى حين تدحض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع احدنا الى رحله في اقصى
المنية والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب وكان يستحب ان يؤخر العشاء التي
تدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلوة الغداة
حين يعرف الرجل جلسه ويقراء بالسنتين الى المائة اخرج الشيخان والنسائي وفي
رواية لهما ولا يبالي بتأخير العشاء الى ثلث الليل ثم قال الى شطر الليل ثم قال معاذ

عن شعبة ثم لقيته مرة أخرى فقال أوثلث الليل وأخرجه أبو داود وقال عبد الله بن عمرو بن العاص إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال رقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ووقت المغرب ما لم يغب الشفق ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس أخرجه مسلم وله في رواية ولأبي داود والنسائي ما لم يسقط ثور الشفق وفي أخرى لأبي داود ما لم يسقط فور الشفق وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقية والمغرب إذا وجبت والعشاء أحياناً يومئذها وأحياناً يجعل إذا رأهم اجتمعوا عجل وإذا رأهم ابطأوا أخرجه الصبح كانوا أو كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بغلس أخرجه الخمسة إلا الترمذي وعن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر إذا زالت الشمس ويصلي العصر بين صلوتهما هاتين ويصلي المغرب إذا غربت الشمس ويصلي العشاء إذا غاب الشفق ثم قال على أثره ويصلي الصبح إلى أن ينفسح البصر أخرجه النسائي وفي رواية عنه ثم قال أين السائل عن وقت الصلوة ما بين هذين وقتاً وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن للصلوة أولاً وآخران أول وقت الظهر حين تزل الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وإن آخر وقتها حين يغب الأفق وإن أول وقت العشاء حين يغب الأفق وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس أخرجه الترمذي ومثله مالك والنسائي وعن أبي مسعود البدرى رضي الله عنه يصلي العشاء حين يسود الأفق وربما أخرها حتى يجتمع الناس أخرجه أبو داود وعن أبي هريرة رضي الله عنه صل الظهر إذا كان ظلك مثلك والعصر

اذا كان ظلك مثليك والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل
 فان نمت فلانامت عيناك اخرجهما لك في الموطاء ومثله عن رافع بن حجاج مر فوعا اخرج
 اصحاب السنن الاربعة وعن نعمان بن بشير رضى الله عنه انا علم بوقت هذه الصلوة
 صلوة العشاء الاخيرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها السقوط القمر لثالثه اخرج
 ابوداود والدارمي وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام لولا ان
 اشق على امتي لامرتهم ان يؤمروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه اخرج احمد
 والترمذي وابن ماجه وقالت عائشة رضى الله عنها كانوا يصلون العتمة فيما بين ان
 يغيب الشفق الى ثلث الليل اخرج البخاري والنسائي وقال جابر بن سمره رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات نحو من صلواتكم وكان يؤخر
 العتمة بعد صلواتكم شيئا اخرج مسلم وكان ابن عباس يستحب تأخير العشاء ويقرأ وزلفا
 من الليل اخرج سعيد بن منصور وابن جرير والبيهقي وابن مردويه وعن ابي سعيد
 الخدري رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العتمة فلم يخرج
 حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقاعدكم فقال ان الناس صلوا واخذوا مضى
 معهم وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرت الصلوة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لآخرت
 هذه الصلوة الى شطر الليل اخرج ابوداود والنسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امنى جبرئيل عند البيت مرتين صلى بي الظهر حين
 زالت الشمس وكانت قدر الشراك صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى
 بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم
 الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله وصلى
 بي العصر حين كان ظله مثليه وصلى بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء الى ثلث
 الليل وصلى بي الفجر فاسفر ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

مطلب امامة جبرئيل
 عليه السلام

والوقت بين هذين الوقتين أخرجه عبد الرزاق وأبو داود والترمذي وابن حبان
والحاكم وعن جابر رضي الله عنه أن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه مواقيت
الصلوة فتقدم جبرئيل ورسول الله عليه الصلوة والسلام خلفه والناس خلف رسول الله عليه
السلام فصلى الظهر حين زالت الشمس وأتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع
فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى العصر ثم أتاه حين وجبت الشمس فتقدم جبرئيل ورسول الله خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى المغرب ثم أتاه حين غاب الشفق فتقدم جبرئيل
ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى
العشاء ثم أتاه حين انشق الفجر فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الغداة ثم أتاه في اليوم الثاني حين كان ظل
الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى الظهر ثم أتاه حين كان ظل الرجل مثلي شخصه
فصنع كما صنع بالأمس فصلى العصر ثم أتاه حين وجبت الشمس فصنع كما صنع بالأمس فصلى
المغرب فتمنأ ثم تمنأ ثم تمنأ ثم قمنأ فأتاه فصنع كما صنع بالأمس فصلى العشاء ثم أتاه حين
امتد الفجر وأصبح والنجوم بادية مشتبكة فصنع كما صنع بالأمس فصلى الغداة ثم قال
ما بين هاتين الصلوتين وقت أخرجه النسائي وفي رواية له ثم جاءه للعشاء حين ذهب
ثلث الليل الأول فقال قم فصل العشاء وفي أخرى له ثم صلى العشاء إلى ثلث الليل أو نصف
الليل شك أحده رواه وفي رواية له قال أحده رواه إلى ثلث الليل وقالت عائشة
رضي الله عنها اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء ليلة حتى ناداه عمر الصلوة نام
النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظروا من أهل الأرض أحد غيركم قال ولا يصلي يومئذ
إلا بالمديعة وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول زاد في رواية
وذلك قبل أن يفشو الإسلام وزاد في أخرى قال ابن شهاب وذكرني أن رسول الله صلى

مطلب في تأخير
العشاء

انزلت على الرجل
المجت عليه منه سلمه
الله

الله عليه وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله على الصلوة وذلك حين صاح عمر بن الخطاب اخرج البخاري ومسلم والنسائي وفي رواية لمسلم قالت اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام اهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لو قتها لولا ان اشق على امتي وفي رواية لولا ان يشق على امتي وقال ابن عباس رضي الله عنهما اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامشاء فخرج عمر رضي الله عنه فقال الصلوة يا رسول الله رقد النساء والصبيان فخرج ورأسه يقطر يقول لولا ان اشق على امتي او على الناس قال سفيان مرة على الناس لامرتهم بالصلوة هذه الساعة اخرج البخاري ومسلم والنسائي وفي رواية لهم قلت لعطاء اي حين احب اليك ان اصلي العشاء التي يقولها الناس العتمة اماما وخلصوا قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة العشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا فقام عمر رضي الله عنه فقال الصلوة وزاد مسلم ثم قال قلت لعطاء كم ذكر لك اخرها النبي صلى الله عليه وسلم ليلته قال لا ادري قال عطاء فاحب ان اصلبها اماما وخلصوا مؤخرة كما صليها النبي صلى الله عليه وسلم ليلته قال فان شق عليك خلوا او على الناس وانت امامهم فصلها وسطا لا معجلة ولا مؤخرة وقال ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة يعني صلوة العتمة واخرها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال ليس احد من اهل الارض الليلة ينتظر الصلوة غيركم وكان ابن عمر رضي الله عنه لا يبالي قدمها او اخرها اذا كان لا يخشى ان يغلبه النوم عن وقتها وقلما كان يرقد قبلها اخرج البخاري وفي رواية مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الاخيرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل او بعده فلاندرى اشيء شغل في اهله او غير ذلك فقال حين خرج انكم لتنتظرون صلوة ما

ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن يتقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن
 فأقام الصلوة وصلى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وقال أنس رضي الله عنه نظرنا النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى كان شطر الليل فبلغه فجاء فصلى بنا ثم خطبنا فقال ألا
 إن الناس قد صلوا ثم رقدوا وإنكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتهم الصلوة أخرجه البخاري
 ومسلم والنسائي وقال أبو موسى كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزلنا
 في بقيع بطحان ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة كان يتناوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند صلوة العشاء كل ليلة نفر منهم قال فوافينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنا وأصحابي وله بعض الشغل في أمره حتى اعتم بالصلوة حتى انهار الليل ثم خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم أعلمكم
 وأبشروا أن من نعمة الله عليكم أنه ليس من الناس أحد يصلي هذه الساعة غيركم أو قال
 ما يصلي هذه الصلوة غيركم لأن دري أي الكلمتين قال فرجعنا فرحين بما سمعنا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أخرجه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال بقينا ننتظر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد تأخر لصلوة العتمة حتى ظن الظان أنه ليس بخارج ويقول القائل من أقدم
 صلى وأنا لك ذلك أخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام فقالوا له كما قالوا فقال اعتموا
 بهذه الصلوة فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم لم يصلها أمة قبلكم أخرجه أبو داود
 وأخرج مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله أن أهم
 أموركم عندي الصلوة من حفظها وحافظ عليها أحفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سويها أضيع ثم
 كتب أن صلوا الظاهر أن كان الفجر ذراعا إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر والشمس
 مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل مغيب الشمس والمغرب إذا
 غابت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن نام فلا نامت عينه فمن نام فلا
 نامت عينه والصبح والنجوم بادئة مشتبكة وفي شرح الآثار للطحاوي حدثنا أبو بكر قال

مطلب صلوة العشاء
 لم يصلها أمة قبلنا

حدثنا ابو احمد قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت وحدثنا حسين بن نصر
 قال حدثنا ابو نعيم قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن نافع بن جبير
 قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية له وللنساء
 عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال في العشاء الاخرة صليها في اليوم الاخير حين ذهب
 ساعة من الليل وفي رواية له في حديث الامامة عن جابر بن عبد الله في اليوم الاول صلى
 العشاء قبل غيبوبة الشفق قال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا حامد بن يحيى قال حدثنا
 عبد الله بن الحرث قال حدثنا ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن ابي
 رباح عن جابر بن عبد الله قال سأل رجل نبى الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة
 فقال صل معى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر ثم صلى الظهر حين
 زاغت الشمس ثم صلى العصر حين كان فى الانسان مثله ثم صلى المغرب حين وجبت
 الشمس ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ثم صلى الصبح فاسفر وقال حدثنا ابن ابي
 داود قال حدثنا الفضل بن موسى السيناني قال حدثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اجر ثيل يعلم امر دينكم
 ثم ذكر مثله غير انه قال في العشاء الاخرة عليها في اليوم الثانى حين ذهبت ساعة من
 الليل هذا واعلم ان الصحابة والتابعين وائمة الفقهاء والمحدثين رضوان الله عليهم
 اجمعين قد فسر واقلوه تعالى حافظوا على الصلوات بالمكنوبات الخمس وجملتها من فسرهما
 بالصلوات الخمس فيما بلغنى على طريق الوجادة باسانيده التى تضمنها كتب
 التفاسير ومجامع الاخبار ودواوين السنة والاثار تسع واربعون شخصا من الصحابة
 واختلفت المذاهب فى الصلوة الوسطى فالجمهور على انها صلوة العصر وهو مذهب على
 بن ابي طالب رضى الله عنه اخرجه احمد واصحاب الكتب الستة وغيرهم عنه وعبد الله
 بن مسعود رضى الله عنه اخرجه مسلم والترمذى وابودحانم وابن حبان وابي هريرة رضى

مطلب صلى العشاء
 قبل غيبوبة الشفق

بكسر السين المهملة
 وسكون الباء المهملة
 نقطتان وبالنون تحتها
 الاخرى وبغيرها نون
 اخرى منسوب الى
 مروى عن ابن ابي
 جامع الاصول لابن الاثير
 رحمه الله منسما الله

مطلب فى الصلوة
 الوسطى

الله عنه أخرجه الطحاوى وغيره قال حدثنا اسماعيل بن عباس عن عبد الله بن غنمان
 بن خيثم عن عبد الرحمن بن لبن الطائفي انه سأل ابا هريرة عن الصلوة الوسطى فقال
 ساقرأ عليك القرآن حتى تعرفها ليس يقول الله عز وجل في كتابه اقم الصلوة لدلوك
 الشمس الظهر الى غسق الليل المغرب ومن بعد صلوة العشاء ثلث عورات لكم العتمة
 ويقول ان قرآن الفجر كان مشهودا ثم قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي العصر
 هي العصر وهو قول عمر بن الخطاب وابي سعيد الخدري وابي ايوب الانصاري وابي بن
 دعب وابي كلثوم الدوسي وعبد الله بن عمرو بن العاصي وسمرة بن جندب وابي مالك
 الاشعري والبراء بن عازب وام سلمة وحفصة وام حبيبة والصحيح عن ابن عباس وابن
 عمرو عائشة وبه قال عبيدة وابراهيم النخعي وزر بن حبيش وسعيد بن جبيرة ومحمد بن
 سريين والحسن البصري وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وعبيد بن مريم وام حميد
 بنت عبد الرحمن وغيرهم وهو مذاهب ابي حنيفة واصحابه واحمد بن حنبل ومختار ابن
 حبيب من المالكية وأخرج الطحاوى في شرح الآثار عن طريق باسناده الى جماعة
 من الصحابة وكبار التابعين ثم قال فهذه آثار قد تواترت وجاءت مجيئا صحيحا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة الوسطى هي العصر وقد قال بذلك مئة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ايضا فان قال قائل ولم سميت الصلوة الوسطى
 صلوة العصر قيل له قد قال الناس فيها قولين فقال قوم سميت بذلك لانها بين صلوتين
 من صلوة الليل وصلوتين من صلوة النهار وقال آخرون في ذلك ما حدثني به القاسم بن
 جعفر قال سمعت بحر بن حكيم الكسائي يقول سمعت ابا عبد الرحمن عبيد الله بن محمد
 بن عائشة يقول ان آدم عليه السلام لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح
 وقرب اسحاق للذبح عند الظهر فصلى ابراهيم عليه السلام اربع فاصارت الظهر وبُعْثَ
 عزيز فقيل له كم لبثت فقال يوما فرى الشمس فقال او بعض يوم فصلى اربع ركعات

وقد غفر لعزير وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلى اربع ركعات فجهد
فجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثا واول من صلى العشاء الاخيرة نبينا صلى الله
عليه وسلم وعليهم اجمعين فلذلك قالوا الصلوة الوسطى صلوة العصر فهذا عندنا معنى
صحيح ولان اول الصلوة كانت الصبح وآخرها العشاء الاخيرة فالوسطى فيما بين الاول
والاخر هي العصر فلذلك قلنا ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى وذهب جماعة الى انها الصبح وحكاها في الموطاء بلاغا
عن علي وابن عباس وخرجه ابن جرير عن ابن عباس وابي موسى الاشعري وجابر
بن عبد الله وابي العالية وعبد الله بن شداد وحكاها ابن ابي حاتم عن ابن عمر وابي
امامة وانس وابي العالية وعبيد بن عمير وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد وعكرمة
والربيع بن انس ونقله الدمشقي عن عمرو ومعاذ وابن عباس وابن عمر وعائشة
وابي موسى وجابر بن زيد وانس وابي الشعثاء وطاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد وهو
مذهب مالك والشافعي رحمهم الله ومنهم من قال هي وسطى باعتبار انها لا تقصر وهي
بين صلوتين رباعيتين ومقصورتين الوتر والمغرب وقيل الظهر اخرجه ابو داود
الطيالسي في مسنده واحمد بن حنبل وابو داود السجستاني في سننه وابن جرير
بطرق عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وروى عن ابن عمر وابي سعيد وعائشة وابي
حنيفة وهو قول عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد وغيرهم وقيل المغرب اخرجه ابن
جرير عن قبيصة بن ذؤيب وقتادة وخرجه ابن ابي حاتم عن ابن عباس وقيل العشاء
الاخيرة واختاره علي بن احمد الواحدي في تفسيره وقيل هي واحدة من الخمس لا بعينها
ونقل عن زيد بن ثابت وحكى عن ابن المسيب وشريح القاضي ونافع مولى ابن عمر
والربيع بن خيثم واختاره ابو المعالي الجويني في نهايته وقيل بل هي مجموع الصلوات
الخمس رواه ابن ابي حاتم عن ابن عمر واختاره الحافظ ابو عمرو بن عبد البر من حفاظ

الاندلس وفقهاء المالكية ومحصل الأقوال الأجماع على أن المراد من الصلوات هي الخمس وتواتر النقل عنه عليه السلام وكلها موجودة بأسانيدها في دواوين السنن ولا ينزل شيء من أحاديثها عن درجة الحسن فهو ينتهض وجهها لما اختاره ابن عبد البر رحمه الله وقالوا في تفسير قوله تعالى أن الحسنات يذهبن السيئات أنها الصلوات الخمس وهو قول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة بن الجراح وأبي سعيد الخدري وأبي أيوب الأنصاري وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وأنس بن مالك ووائل بن الأسقع وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي مالك الأشعري وأبي اليسر الأنصاري وسلمان الفارسي وبريد بن قيس وهريرة والحسن البصري وعطاء وأبراهيم النخعي ومجاهد ويحيى بن جعد وسليمان التيمي ومحمد بن نصر وغيرهم قد روى عنهم بأسانيد متصلة إليهم في دواوين السنن ومجامع الآثار من الصحيحين والسنن الأربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء بخصوصها أو في ضمن وجوب خمس صلوات في كل يوم وليلة من الصحابة في أحاديث تضمنها هذا الكتاب قد وافى عددهم خمسين شخصا وكلها مخرجة بأسانيدها في الصحيحين أو السنن الأربعة أو موطأ مالك أو آثار الطحاوي أو غيرها من المسانيد المشهورة وأما مطلق الأحاديث الواردة في الصلوة مما لم يصل إلينا بطريقه أو وصل ولم يصرح فيها بالعشاء ولا بالخمس فلا يخص عدداً رجالها إلا الله تعالى والآراء بين متواتر ومشهور وأحاد صحيحة الإسناد أو حسان تصالح للاعتماد وقد تضمنها كتب صنفها كبار العلماء قد عرف حالهم في العدة والثقة في الرواية ونباهة الفهم والدراية وكمال المهارة في علم الأخبار وفن الآثار وسعة الحفظ وكثرة السماع وحسن الضبط وفراط الإطلاع ووفور المبذاعة في هذا الشأن وبلوغ الدرجة القصوى من التحقيق والاتقان وتواتر عنهم تلك الكتب في الأمصار وانتشرت نسخها في الأقطار وتلقاها علماء الأمة بالقبول

مطلب في آية أن
الحسنات يذهبن
السيئات

عن اخرهم واكبروا في تحصيلها على مناخرهم وبذلوا جهدهم في روايتها ودراية ما فيها
 بحثا وقرأوة وشرحاً ودراسة من لدن صنفها اربابها والفها اصحابها عصرًا بعد عصر الى زماننا
 هذا منذ الف سنة او ما يقارب منها فيكون ما يوجد في واحد منها من رواية حديث
 او نقل اثر او حكاية خبر بمنزلة المسموع من في صاحبها بلا واسطة في الاستفاضة وافادة
 اليقين والمنانة ولا يحتاج مثله الى اسناد ومن اعلى درجات الوجدادة التي هي طريقة
 مسلوكة في الرواية يسلكها وعاء الشريعة وامناء الملة الحنيفة وقد نص المحققون من
 ائمة المذاهب من المتأخرين على وجوب العمل بما يوثق من الوجدادة وحكوه عن
 كثيرين من المتقدمين وقد سبق ما يدل على ذلك المدعى من حديث الرسول عليه
 السلام ولأن توقيف العمل على الرواية بشر وطها يوجب انسداد باب العمل بالسنة
 على هذه القرون المتأخرة هذا والله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وآين
 من هذه الروايات المتقنة المحكمة ما يدور بين ابناء الزمان من المقالات الواهية
 الركيكة التراكيب السخيفة السياقات الملتقطة من تصانيف ساقطة صنفها المجاهيل
 الاحداث وضعاف القرون الاخرى قد اشتريت في زقاق قسطنطينية واسواق الهند
 اورستاق بخار او الى الله المشتكى من وقوعى في زمان اضحى فيه الهم قصار او الجهلة عصبه
 نصارا لا يرد فكرهم براد ولا يؤل نظرهم الى اعتقاد وهن يضلل الله فماله من هاد والله
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم تدبيل اعام ان جواز الجمع بين الصلواتين مع عدم لزومه
 علينا واضرابه من المعجزات وآن ترجع عنه عليه عند ابي حنيفة واصحابه الاجلة
 رحمة الله عليهم لدليل لاح لهم وحجة قامت عند هم صرفا لما يقابله عن ظاهره بضروره
 التأويل وحملاله على ما ثبت عندنا بدليله ثبوتنا صحيحا من حيث الرواية والدراية
 مما يفيد الاحاديث الصحيحة الظاهرة المحكمة لكنه بدليل ظنى وبمدخل من الرأى
 فلا يرفض بالتحفظه عليهما هو قطعى الثبوت والدلالة وقد حمل الامام ابو جعفر

مطلب في التأويل

الطحاوي رحمه الله حديث جابر بن عبد الله انه صلى العشاء الاخيرة قبل غيبوبة الشفق على البياض وحمل حديث الجمع بين الصلوتين على انه جمعهما بتأخير الاولى وتعجيل الثانية حيث قال يحتمل ان يكون جمع بينهما في وقت احديهما ويحتمل ان يكون صلى كل واحدة منهما في وقتها كما ظن جابر بن زيد وروى ذلك عن ابن عباس وعمر بن دينار من بعده قال حدثنا اسماعيل بن يحيى قال حدثنا محمد بن ادريس قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال اخبرنا جابر بن زيد انه سمع ابن عباس يقول صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانى جمعا وسبعاً جمعاً قلت لابي الشعثاء اظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك قال ولا يقوم الحجة مع الاحتمال وقد وردت احاديث تدل على ان لكل صلاة وقتاً على حدة والرواية في صحيح البخارى ومسلم وآثار الطحاوي وغيرها عن طريق والله يقول الحق وهو يتولى الصالحين المطلب الرابع وهو المأخوذ أولاً والمقصود بالذات من بين المباحث المسوقة في الكتاب والمنظور الاولى بالاثبات فاقول قد ثبت فرضية كل واحدة من الصلوات الخمس بالكتاب والسنة واجماع الامة على كل واحد من المكلفين من غير اختصاص باهل قطر ودون قطر وحصرها على عصر ودون عصر وكل واحدة منها على قدم سواء في عموم الفرضية وشمول الوجوب ودخولها تحت كليات الدلائل القطعية وعمومات البراهين اليقينية أما أجمالاً فلان فرضية الصلوات وكونها خمساً في كل يوم وليلة موقفاً محمداً وداوياً موقفاً معيناً واصفاً مبيّناً متواترة كتواتر القرآن وآياته ليس بدون تواتر وجود ابي حنيفة رضي الله عنه وبغداد وغير ذلك من مشاهير الرجال والبلاد وبمنزلة البديهي والضروري الاولى في نظر المؤمن المتدين بالاسلام بل ثبت ذلك من الدين تواتراً بلا شبهة بالنظر الى اهالي سائر الاديان غير انهم لما لم يؤمنوا بالنبي عليه الصلوة والسلام ولم يصدقوا برسالته لم يعملوا بها ولم يعترفوا بوجوبها

المطلب الرابع

لالان ذلك لم يثبت عند اولئك وعن هذا الجموعا على تكفير من انكر واحدة منها
 وتفسير من تساهل عن ادائها واطبقوا على ايرادها مثالا للحكم الثابت بالاجماع
 القطعي الذي يصحبه النقل المتواتر اليقيني واما تفصيلا فلان قوله تعالى اقيموا الصلوة
 ونحوه يدل على وجوب اقامتها مع المحافظة على اوصافها المتلقات من جهة الشارع
 المعينة بالوحي وكيفياتها المبينة في فعل الرسول وسنة النبي وحفظها من ان يقع زيغ في
 فرايضها ومواجبها وسننها وآدابها من غير تعرض لكمياتها وكيفياتها ولا تعيين لاوقاتها
 واعداد ركعاتها ثم قوله تعالى حافظوا على الصلوات تدل على انها ليست باقل من
 الثلاث وانها وارادة على التوالي والتعاقب ومتوجهة البناء على التماور والتناوب وقوله
 سبحانه والصلوة الوسطى يدل على انها مشتملة على عدد متصف بكونه وسطا واحدا فاعلا
 بين العددين فيها سواء كان عطفه للمتناكيد او للتشريف فلا تكون الا على عدد وتر هو
 الخمس وذلك لان المعنى الظاهر السابق الى الفهم المتبادر من الوسطى هو كونها وسطى
 بين الصلوات من حيث العدد وكل ما اورده ارباب الاقوال في تعيين المراد منها من
 الدليل على مذهبه الذي قلده واثبت رأيه الذي خمره وترجمه على غيره مطرد في
 انها المتوسطة من بين الصلوات الخمس المتصفة بكونها على عدد هو وسط بالنسبة الى
 طرفيه غير انها خصت بالذكر لكونها افضل ومن فسر بقوله الفضلى قصد تضمين الكلام
 نوعا من البديع واثر طريقة حسن التعليل بابداء وجه تخصيص الوسطى بالذكر فانه
 يتوجه النفس الى طلب علة ذلك بعد ما تناولها قوله الصلوات فكانه قال خصت الوسطى
 بالذكر لانها الفضلى ونظير ذلك قول الشاعر (شعر) فذلك نفوس الحاسدين فانها *
 معذبة في حضرة ومغيب * وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها * ويجهدان يأتى لها
 بضر يب * وقوله جل ذكره ان الصلوة كانت على المؤمن كتابا موقوتا يدل على كونها
 فرضا موقتا محدودا لا يجوز اهمالها واضاعتها ولا يسوغ اخراجها عن اوقاتها حتى

يصع للإنسان أن يأتي بها مجبها له كيف ما اتفق وفي أي وقت شاء ثم قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية يدل على توزيعها إلى تلك الأوقات المعروفة في الدين ضرورة من الغدوة والظهيرة والعشية والمساء وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آناء الليل فسبح واطراف النهار وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار السجود فالصلوة في طر في النهار الفجر والمغرب وفي زلف الليل العشاء فيكون بيانها لما جملة في قوله حين تمسون وما بعده بيان لما فيه وفي قوله حين تصبحون وعشيا ثم قوله اقم الصلوة اركلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا مع قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوله ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في المراد ظاهر في المقصود واضح المفاد وبمنزلة ذلك فان المراد من الصلوة لركلوك الشمس إلى غسق الليل الظهر والمغرب ومن الصلوة الوسطى العصر على ما سبق من احتجاج أبي هريرة رضي الله عنه وغيره وأعطاه البيان الوافي والحجة الباهرة وهذه الآيات كلها تدل على فرضية الصلوات الخمس المعروفة المبينة المفصلة من جهة الشارع قولاً وفعلاً فانها نص صريح فيها وظاهرة في تعلفها بالاقوات وأن كانت مجملة في نفسها من حيث الكميات والكيفيات واعداد الركعات فتدل على افتراض ما هو المعروف فيها من الصلوات فما وقع فيه الاجمال مما يضاف اليه من الشرايط والاركان وغير ذلك يتفاوت في القطعية والظنية بتفاوت ما يالحقه من البيان ويتقدر في هاتين الحالتين بقدره حيث ما كان فان قيل قد حمل التسبيح على ظاهره والامر بايقاعه والايتان به في هذه الاوقات وادبار الصلوات وعلى التهجد والنوافل بعد المكتوبات ولو سلم ان المراد الفرائض فلا دلالة فيها على خصوص العشاء والعهد تخرج عنها بالمغرب وحدثا فابن القطع في هذه الآيات مع قيام تلك الاحتمالات قلت ذاك الحمل انما هو بالنظر الى نفس النظم

مع قطع النظر عن كونها معمودة عند خطاب الشارع ودلالة الدليل على ما هو المراد منها في الواقع ثم أن الإجماع قد انعقد على أن التسبيح فيها والنوافل ليس بواجب قط فيتعين هذه الصلوات المعروفة في الدين المعهودة عند المخاطبين مرادة مقصودة من الآيات فإن الأمر حقيقة في الوجوب لا يجوز صرفه عنهما من غير ضرورة تدعو اليه فيثبت بها فرضية تلك الصلوات على أن قوله تعالى ومن بعد صلاة العشاء نص صريح في فرضيتها على كل مؤمن ومؤمنة مرة في كل يوم وليلة اذ هو عام بعموم المخاطبين في قوله يا أيها الذين آمنوا كعموم الأزواج بعموم الذين يتوفون في آية الترتيب من سورة البقرة وفي التناسير ثلاث عورات لكم ثلاث مرات في اليوم والليل والمغنى في كل يوم وليلة نظراً إلى عموم الموصول فهي حكم بعموم جميع المكلفين في كل زمان وكل مكان لأن الخطاب بعموم الموجودين وقت النزول ولمن سيوجد لما تواتر من دينه عليه السلام أن مقتضى خطابه وموجب أحكامه شامل لهما ما مضى إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل واستثناه الحجة فلما كانت الآية مسوقة لا يجاب الاستيناد بالختم والذين لم يبلغوا الحلم في الاوقات الثلاثة كانت عبارة فيه إشارة في فرضية صلوات الفجر والعشاء في كل يوم وليلة لكل مؤمن ومؤمنة والأشارة كالعبارة في إفادتها القطع واليقين البتة وأما السنة المتواترة المعنى فالاحاديث المسروقة في هن الكتاب وغيرها صريحة في المراد قطعية المفاد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتر من أفعاله وأقواله تفاعيل هذه الصلوات وما اختص به كل واحد منها من الأحوال والافات على ما عليه عمل أهل الإسلام بما تلقوه خلفاء من سلف وقرنا بعد قرن والمذكور من عدد رواياتها في هذه المجموعة خمسون شخصاً من الصحابة وآية أن الحسنات يذهبن السيئات كما أنها متواترة في نفسها لكونها آية من القرآن كذلك متواترة المعنى في إعطاء المراد منها يعطى ذلك الرجوع إلى دواوين السنة ومجامع الآثار والتفتيش عن أسباب النزول وموارد الأخبار وأما الإجماع فإنه

قد اجمع السلف الصالحون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين
وعلماء الامة كلهم اجمعين بل اتفق الامة عن آخرهم خواصهم وعوامهم المتقدمون منهم
والمتأخرون وكل فرقة اهل الحق منهم والمبطلون على فرضية تلك الصلوات الخمس
واطبقوا على ان المنكر لو احدى منها كافر بالاتفاق وذكر وافي غير واحد من كتبهم ان
الرتبة الاولى من الاجماع الذي يكفر جاحده بالاجماع هو الذي يصحبه النقل المتواتر
من الكتاب والسنة ومثله بهذه الصلوات الخمس وبالجمل ان فرضيتها على جميع الامة
وثبت وجوبها على العموم بالدلة القطعية والبراهين اليقينية مما لا مساغ للارتياح فيها
لاحد فانها اظهر من الشمس واين من الشمس لانهم لا حاجة الى تفصيل الامر فيها وبسط
الكلام في بيانها بيد ان ابناء الزمان قد اهلوا الاصول وفات عنهم قواعد المعقول
والمنقول ووقعوا في ريب المنون ولم يميزوا ما هو القطعي عن المظنون ولا الحق المبين
عن المختلف المبين وفرحوا بما عندهم من الاوهام فشغلهم ذلك عما وراءهم وحملهم
على الانكار بما عداه فلا جرم فصلنا المقام واسبقنا فيه الكلام نصحا للامة وتحذيرا لهم عن
العقيدة الغثة والروية الرثة وتخليصا عن الوقوع في تلك الورطة وعلى الله التكلان
انه خير من اعان واعلم ان كل واحدة من هذه الادلة حجة قاطعة وبينة واضحة في المراد
باهرة المفاد ففرضية الصلوات الخمس على العموم والاطلاق على المكلفين من الامة في
الآفاق من غير تقييد بعصر دون عصر ولا حصر لاهل قطر دون قطر موزعة على اوقاتها
المعروفة في الدين ضرورة من غدوة وظهيرة وعشية ومساء وزلفة مما لا يسوغ الريب
فيه لذي حجر ومسكة وانما شئ شرذمة قليلة من لحداث الامة واخلاف المتفقهة
وزعموا ان العشاء ساقطة عن سكان بعض الاقطار في عدة ايام من السنة ينتهي
اقتصار لياليها الى غاية لا يغيب الشفق فيها توهمًا منهم ان وجود الوقت
الذي هو سبب لوجوب الصلوة وطرف لها وشرط لتحقيقها يتوقف على غيبوبة الشفق

وهو زعم سقط وتوهم لا مساغ له قط وذلك لأن سببية الوقت غير مسلمة بل غير صحيحة لأن
 أدنى مراتب السبب أن يكون ملائماً للسبب وهو منتف بين الصلوة والوقت قطعاً لأن
 السبب لا يجوز أن يكون كل الوقت لوجوب الصلوة لمن صار أهلاً لها في آخر الوقت ولا البعض
 المعين منه لصحة الأداء ممن أقامها في غير ذلك الجزء المعين ولا الغير المعين مطلقاً لعدم
 وجوب أدائها ولا قضائها ولا الفدية عنها على من اعترضه عدم الأهلية في آخر الوقت من
 موت أو جنون مطبق أو حيض أو نفاس ولا الجزء المقارن للأداء لوجوب قضائها على المساهل
 الذي لم يشرع فيها قط بل تعطل في الوقت كله مع أن الجزء المقارن ليس له تقدم على
 الصلوة أصلاً فكيف يكون سبباً موجباً لها ومؤدياً إليها فإن قيل يجوز أن يكون السبب
 في القضاء هو كل الوقت أو الأخير قلت لا يجوز أن يكون كل الوقت لوجوب القضاء على من
 وجد آخر الوقت فقط ولم يؤده فيه ولا الجزء الأخير لوجوب القضاء على من اغشى عليه في آخر
 الوقت على أن جعل الجزء المقارن سبباً للأداء وكل الوقت أو أخيره في حق القضاء غير
 مستقيم فإنه منافي لما نقرر عندهم أن سبب القضاء هو سبب الأداء والالما كان القضاء
 قضاءً لما فات لعدم ارتباطه به حينئذ بل إداماً وجب بسبب آخر وبالجملته جعل الوقت
 سبباً للعبادة بما هو وقت غير معقول وما ذكرنا في الاستدلال عليه فضول لا ير تضيئه
 الفحول وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس إنما يدل على السببية أن لو كان اللام
 للتعليل وهو في حيز النعم فإن اللام المجارة ترد على معان فقد جعلها في القاموس على
 اثنين وعشرين معنى وجعلها في هذه الآية موافقة لمعنى بعد وجعلها البيضاوي للتوقيت
 وقال مثلاً في ثلاث خلون وقال في القاموس وبمعنى عند كتبت له الخمس خلون وتسمى
 لام التاريخ وقال ابن الهمام رحمه الله وهو استعمال محقق في اللغة يقال في التاريخ باجماع
 أهل العربية خرج لثلاث بقين ونحوه وعلى ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهو
 المفهوم من قوله عليه السلام في حديث جابر لأبي بكر رضي الله عنهما هذا حين دلكت

مطلب اللام المجارة
 ترد على معان

الشمس ثم لا شك ان الوقت متحقق في حق من هو ليس باهل للصلاة لاشتماله على
 احواله مع عدم الوجوب عليه فينقذ من ذلك ان السبب امر وراء الوقت فقد ذهب
 الفقهاء المتقدمون والعلماء المحققون من مشايخنا الى ان سبب وجوب العبادات تنال
 نعم الله تعالى وتواتر انعامه واحسانه اليها في كل وقت ومن كل وجه وعلى كل حال فانه
 سبحانه اسدى لعباده من انواع البر والنعم واصناف الفضل والكرم ما يعجز العقول
 عن عدّه والاحصاء عن الوصول الى حده كما قال جل ذكره وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 فوجب سبحانه عليهم العبادات بعد اتيانهم بما يجب تقديمه من الايمان والاقرار
 بالصانع القادر المختار شكراً لما منحهم من باهر نعمه وغمد هم بعظيم فضله ووافر كرمه
 ليفوزوا بجواره وينقذوا من ناره يدل على ذلك قوله تعالى خالق كل شيء فاعبدوه
 وقوله سبحانه يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
 الذي جعل لكم الارض فراشاً والسماء بناءً وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات
 رزقاكم وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق
 منها زوجاً وبث منهن مزارعاً كثيراً ونساءً وقوله تعالى وخلق لكم ما في الارض جميعاً الى
 غير ذلك من الايات والاحاديث لا يقال فكيف لا يجب الصلاة على هؤلاء الجماعة
 مع وجود السبب في حقهم وهو النعم المتوالية لاننا نقول من جملة السبب في حقهم نعمة
 العقل والطهارة بحكم الشرع وهي غير موجودة فيهم ثم النعم لما كانت غير داخلية تحت
 الضبط والاحصاء والوقت ظرفاً لحدوثها اذ يرت الصلاة معه ووزعت على اوقاتها
 تيسيراً للعباد واقامة للظرف مقام المظروف وهو مراد من قال ان الوقت سبب لانسبة لما
 هو للمحال الى المحل على طريق المجاز العقلي كقولك سار الراكب وسال الوادي
 وليس المراد انه سبب حقيقة فصار ذلك سبباً لحاض اقدام الآخرين والله خير
 حافظا وهو ارحم الراحمين ثم ان الوقت مقدار محدود من زمان غير محدود وهو

امر بديهي لا يتصور ان كان خفي اللمية وقد ثبت في محله ان حقيقته مقفيا حركة
 الفلك الاعظم على ما صرح به القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في كتابه
 المسمى بالامد الاقصى وغيره من الاثمة العظام والاجلة الاعلام وهو وان كان مبنيا
 على اصول الفلسفية والقواعد الحكمية فالقول به لا ينافي الاحكام الدينية والامر
 البرهاني لا ينكره الاجلاف اهل الكلام واتباعهم الاعتماد مع انه لا حاجة لنا الى اثبات
 ذلك في هذا المقام فان الزمان انما هو مقدار متجدد غير قار فلا يجعله ما شئت وسمه به
 وليكن ما كان لا يدخل في حقيقة شئ من الالوان من الحمرة والصفرة والبياض ولا الطلوع
 والزوال والعشى والغروب ولا يتوقف على وجودها وانما هي اعلام معرفات
 لمضى الزمان وانقضاء المقدار المعين من الاوقات يتعرف بها حضور الاوقات التي
 جعلت بحكم الشرع مدار الاداء الصلوات ووجوبها لا ينتفى بانتفائها وانتفاء الاعلام
 المعرفة بها ونظير ذلك المسرع في البريد فان السبب الموجب للاجر في ذلك عليه هو ما
 يناله من المنافع ومرافق السير التي يستفيد بها من جهة المكارى شيئا فشيئا ويتوسل
 بها الى وصول مقاصده وحصول مرافقه على فراغة بال ورفاهة حال في ضمانته صاحب
 البريد وقيامه بمؤون الطريق وكفاله بكل ما يلزمه في قطع المسافة مما يخفى به التعب
 والمشقة وبالجملة بكل ما يحتاج اليه ويتوقف مرافق السفر عليه بتهيئة القيم به
 الحاذق بتسوية اسبابه من محالة ونشيط خياله وربطها على الاسلوب المرضي وضبطها
 في الجرى على النحو المقضى وسوقها على وفق الحاجة سوقا ملايما لمقتضى الحالة
 ونحو ذلك ومع هذا اذير الاجر مع المسافة مضافا اليها ومقدرا بقدرها في القلة والكثرة
 وجعل النصب والعمد المنصوبة على القارة اعلاما معروفة لمقادير المسافات بحسب
 الفراسخ والاميال وعيارا لموازنة الاجور والاعمال فهل ترى المساغ للمكثري ان
 يناقش صاحب البريد وينازعه في تنقيص الاجر بمجرد انحاء بعض الاعلام كسقوط

مطلب نظير سببية
 نعم الله تعالى للمصلوة

العهد وذهاب الأرقام بانه لم يتحقق بعض المسافة فهل يمكن ان ينقص المسافة ويقصر
 السبيل او هل يصح ان يستنقص العمل ويخط في الاجر بهذا التعليل العليل كلا ان
 الصلوات على هذا المنوال سبب وجوبها النعم المتواردة على التوالي ولكنها لما كانت غير
 منضبطة ولا داخلية تحت الاحصاء اديرت الصلوات مع الاوقات وجعل الطلوع والزوال
 والغروب والغيبوبة وامثالها علامات لوجودها معرفات لها يتمكن بها العامة والخاصة من
 العلم بحضور الاوقات المعينة للصلوات بخلاف الآلات الرصدية والبنكومات المعرفة
 بالساعات فانها وان كانت معرفة لانقضاء الزمان وحضور الاوقات الا انها لا تنبئ في كل
 موضع ولا يتمكن من المعرفة بها كل احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جئتمكم
 بالسمة السهلة البيضاء وكذلك لم تعتبر في دخول رمضان والخروج عنه لانها باطلة
 هذا ثم لو سلم ان الوقت سبب الوجوب مع عدم مساعده فانما ينتفى وجوب الصلوة بانتفائه
 لا بانتفاء علاماته المفارقة من غيبوبة الشفق وغيرها والذي ثبت من الاوقات بالادلة
 القطعية حين المساء والصباح ودلوك الشمس وعشية النهار وزلفة الليل ولا نسلم انتفائه
 بانتفاء تلك العلامات ثم حديث امامة جبرئيل عليه السلام وغيره مما ذكر فيه غيبوبة
 الشفق في بيان وقت صلاة العشاء والمغرب لاندل اصلا على اشتراط غيبوبته لخروج وقت
 المغرب ودخول وقت العشاء لان قوله عليه الصلوة والسلام حين غاب الشفق وان احتمل
 بالنظر الى نفس اللفظ امرين أحدهما تقدير المدة المعينة وقتا لصلوة المغرب بالمدة
 الفاصلة بين غروب الشمس وغيبوبة الشفق في البلاد التي كانوا فيها من غير ان يكون
 تحقق العلامة شرط لخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء بل يكون الشرط تحقق المدة
 الفاصلة فقط سواء تحقق العلامة اولا وثانيهما اعتبار غيبة الشفق شرط لخروج الوقت
 ودخوله لكن بالنظر الى تمام الحديث في هذه الرواية والى الادلة الخارجة يضمحل هذا
 الاحتمال المرجوح بالكليّة ويتعين الشف الاول مراداً منه أماؤا فلان في نظائره لم

يعتبر العلامات المذكورة شرطا لدخول وقت وخروج وقت مثلا صيرورة ظل كل شئ مثله
او مثليه ليست بشرط لخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر لعدم تحقق ذلك في غيم
الهواء ويوم السحاب فان الظل هو الضوء الثاني المنعذر من الضوء الاول في الجو وهو
غير متحقق اصلا في مثل هذا اليوم قطعاً وانما المراد منه تعيين وقت صلاة الظهر وتقديره
بالمدة الفاصلة بين زوال الشمس وبين صيرورة الظل كذلك في الايام التي يوجد فيها
الاطلال ويعرف بمقاديرها وكيف لا فانه ربما يكون ظل الشئ مثله ومثليه حين الزوال
في الاقطار الكثيرة العرض البعيدة عن الميل الكلى اترى انه يسقط عن سكانها علوة
الظهر او لا يكفى اهلهابها فان قلت المراد ما سوى في الزوال قلت هذا غير مذكور
في شئ من الاحاديث وانما ذكره الفقهاء بالنسبة الى الاقطار البعيدة عن قطر الحجاز ومن
هذا ينقدح ان الفقهاء رحمهم الله لم يفهموا من هذا الحديث الايمان المدة المقدرة ولم
يحملوه الا على هذا المعنى وانهم متفقون فيه هذا وكذلك افطار الصائم وحرمة الطعام
والشراب عليه ليس بشرط لدخول وقت المغرب ووقت الفجر قطعاً ضرورة انتفاء الصائم
في بعض ايام السنة فان قيل لعل النهي عن الصوم في الايام الخمسة انما كان في اخر حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وكان في اصحابه من يصوم السنة كلها او في الايام المنهية
بالاخرة وحدها فلاضير في كون الافطار وحرمة الطعام شرطا لدخول الوقت قل لذلك
القائل يسرك الله الرجعة فقد ابدت النجعة فانه لو دل هذا الحديث على اشتراط حرمة
الطعام والشراب على الصائم لدخول وقت الفجر والافطار للمغرب لدل على فرضية
الصيام في كل ايام السنة بطريق اشارة النص على جميع الامة وهو قطعي الانتفاء
بالضرورة بل المقصود ليس الايمان المقادير المجهولة التي شرعت اوقات المصلاة
بالمقادير المعلومه عند المخاطب المكلف بالاقامة وهي المدة الفاصلة بين الزوال
وصيرورة الظل مثل الشئ او مثليه وبين الحين الذي يفطر فيه الصائم وغيبوبة الشفق

والذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وطلوع الشمس هذا وكذلك الحال في الروايات الفقهية من نحو قولهم وقت المغرب من غروب الشمس الى غيبة الشفق ووقت العشاء منه الى طلوع الفجر معناه ان امتداد الوقت مقدّر بنلك القدر وان لم يتحقق العلامة كقولك انيك وقت الراحة فانه صحيح صادق وان لم يتحقق الراحة في هذا الوقت وكيف لا فان غيبة الشفق كما اخذت في دخول وقت العشاء اعتبرت في خروج وقت المغرب فلو كان شرطها تحقق خروج وقت المغرب اصلا فيمن لا يغيب عنهم الشفق ولا يوجد حين يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم عند اولئك ومقتضاه سقوط الفجر عنهم وعدم وجوب صوم الشهر عليهم وهو باطل بالنص والاجماع ^بواما ثانيا فلان حديث امامة جبرئيل عليه السلام وحديث عائشة وعمر وابي موسى وبريدة وابي سعيد وفي رواية عن ابي هريرة وابي برزة وعبد الله بن عمرو بن العاص قد اعتبر في بيان آخر وقت العشاء ثلث الليل وفي رواية عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وعائشة وعمر وابي سعيد نصف الليل ثم ماتضمن حديث بريدة من قوله عليه السلام وقت صلواتكم بين ما رأيتم وحديث الامامة والوقت ما بين هذين الوقتين تشرع عام لهموم خطابه عليه السلام ومفاده ان يكون آخر وقت العشاء لجميع الامة ثلث الليل او نصفه والثلث والنصف من تحقق البتة في جميع الليال في كل قطر يوجد فيه غروب الشمس وطلوعها فيوجد آخر وقت العشاء عند اهل ذلك القطر وان لم يتحقق الغيبوبة ومن ضرورته تحقق اوله لا محالة فلو حمل قوله عليه السلام حين غاب الشفق على اشتراط تحقق الغيبوبة يلزم ان يتناقض مفاد اول الحديث وهو عدم خروج وقت المغرب وعدم دخول وقت العشاء اذا لم يتحقق غيبوبة الشفق ومفاد آخره وهو الخروج والدخول عند ثلث الليل او النصف وهو محال في كلام الشارع المعصوم عن الخطأ والكذب ولئن حمل على الاشتراط فيكون مخصصا لعمومه بالنسبة الى الاقطار التي لا يغيب فيها الشفق ومخصص

مطلب ما يخص كلام
الطحاوي

كلام الامام ابي جعفر الطحاوي رحمه الله في هذه الاحاديث انه يظهر من مجموعها ان آخر
وقت العشاء حين يطلع الفجر اذ قد ورد في رواية لعائشة انه عليه السلام اعتم بها حتى
ذهب عامة الليل وفي رواية لابن عمر الى آخر الليل وعن ابي موسى الاشعري انه كتب
اليه عمر رضي الله عنه صل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية عنه انه عليه السلام
اخرها حتى انهار الليل وغير ذلك وكلها في الصحيح قال فثبت ان الليل كله وقت لها
ولكنها على اوقات ثلاثة الى الثلث افضل والى النصف دونه وما بعد دونه واما ثلثا فلانه
على ذلك التقدير يكون مناقضا لحديث جابر بن عبد الله الانصاري انه عليه السلام
صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق وحديث ابي هريرة صليها حين ذهب ساعة من الليل
ولما كتب عمر ان صل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها اخرجه الطحاوي بطرق رجاله
ثقات ولحديث نعمان بن بشير كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها السجود القمر لثالثه
ولا ريب ان غروب القمر في الليلة الثالثة من رؤيته ليس بشرط لدخول وقت العشاء
في جميع ايام الدهر فان المقصود من النقل بلفظ ظاهره المواطبة ببيان الم شروع الامام
لجميع الامة وكوفر ض على منوال فرض الحال ان الحديث بالنسبة الى الامر ين على
قدم سواء في الاحتمال فما اخر جه مسلم في صحيحه من رواية نؤاس بن سعيان من حديث
الرجال وفيه قلنا يا رسول الله فذل لك اليوم الذي كسنة اتكفي من افية صلاة يوم قال لا افدر واله
يلحق بيماننا هذا المحتمل وكذلك عدة احاديث غيره في هذا المعنى فان قيل مقتضى هذا
البيان ان يسمع للانسان تقديم الفجر على طلوع الصبح والظهر على الزوال والمغرب بل
العشاء على الغروب قلت كلا فان عدم جواز ذلك ثابت بالدلة القطعية من الكتاب
والسنة واجماع الامة فان وجوب نفس الصلوة موزعة على اوقاتها من الطهيرة والعشي
والمساء والزلفة والصبح بالبرهان القطعي لكن قد داخله الظن واراها الناس في بيان اول
الوقت واخره فيما نحن فيه فان ذكر غيبوبة الشفق في دخول وقت العشاء انما ورد في رواية

(١)
فيه دليل ظاهر على ان
المراد من قوله عليه
السلام صلى بي العشاء
حين غاب الشفق لم
يكن اشتراط دخول وقت
بغيبوبته بل المراد منه
بيان مضي هذا القدر
من الزمان ولعل النبي
عليه السلام صلى العشاء
قبل غيبوبة الشفق في
اطول الايام وبعدها
في اقصاها
منه سلمه الله

عائشة وابي موسى وعبد الله بن عمر وانس وابي هريرة وبريدة وحدثت الامامة وهو
كما انه خبر الواحد ظني الثبوت كذلك ظني الدلالة على ما عرفت فلو شرط غيبة الشفق
لدخول وقت العشاء لزم نسخ عمومات الكتاب ومحكمات الادلة الواردة في ايجاب
الصلوات الخمس على كل مؤمن ومؤمنة بالنسبة الى سكان الاقطار التي لا يغيب فيها
الشفق بخبر الواحد الظني الثبوت والدلالة او تخصيصها بغيرهم بهذا الخبر وقد تقرر
في مقرة ان مذهب ابي حنيفة الامام واصحابه العظام واتباعهم الاعلام ان خبر الواحد
لا يجوز به نسخ الكتاب وتخصيص العام وتقييد المطلق منه ومن الاحاديث المتواترة ولو
في جانب الاثبات وطرف الايجاب وان الناسخ لا بد ان يكون في قوة المنسوخ واقوى
منه كما قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها وكذلك لم يقولوا
بفرضية قراءة الفاتحة في الصلوة لما يلزم منه نسخ عموم قوله تعالى فاقرءوا ما نيسر من القرآن
مع ان الحديث الوارد في ايجاب الفاتحة فيها قد بلغ الى اعلى مراتب الصحة فانه تضمنه
الصحيح والسنن الاربعة وغيرهما من المسانيد المعتبرة والدواوين المعتمدة بل بلغ حد
الشهرة لوروده عن طرق متعددة فما ظنك بسقوط الفرض القطعي الثابت بالكتاب
والسنة المتواترة واجماع الامة الذي هو من اعظم اركان الاسلام واقوى اعمدة الدين بهذا
الحديث الذي لا يجوز به الزيادة على النص وتقييد المطلق وتخصيص العام بل لم يصح
اشتراط تحقق العلامات التي تضمنها هذا الحديث لغة وبطل اعتباره بالكلية شريعة مع
كونه ظني الثبوت وكذلك اختلف في مفاده فقهاء الامة وعلماء الملة فان اصحابنا وسفيان
الثوري واحمد ومالك في رواية والشافعي في قوله القديم ذهبوا الى ان وقت المغرب يمتد
الى غروب الشفق مع اختلافهم في الشفق وذهب الاوزاعي وابن المبارك والشافعي في قوله
الحديث وما لك في رواية الى انه قدر ما يصل خمس ركعات متوسطات بوضوء واذان
واقامة فحسب ويدخل وقت العشاء بعده والشفق هو البياض عند ابي حنيفة واحمد بن

فان قيل فكيف خصصتم
وجوب القطعي بين
بالنص الزاد والراحة بخبر
الواحد واستغنوه عن
الاعاجز عنهما مع استطاعته
ما شيا والعقبة قلت
لا بل بالنص ما تناوله من
على بعض ما تناوله من
قوله سبحانه ونزودوا
ولا يكلف الله نفسا الا
وسعها اي ما ينسج فيه
طوقها وينسج عليها
دون مدى الطاقة و
المجهود وقوله يريد بكم
بكم اليسر ولا يريد بكم
العسر وما جعل عليكم

مطلب لا يجوز نسخ القطعي بالظني

حنبل والمزني والصفرة فيما اختاره ابوالمعالى الجويني والحمرة عند آخرين وذهب
 ابو سعيد الاصطخرى من الشافعية الى ان آخر وقت العشاء الى نصف الليل وقال الحسن
 بن زياد آخر وقت العصر الى اصفار الشمس فقط ومن مذهب المخالفين ان
 وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وجواز الجمع بين الصلوتين
 في السفر والحضر ولو كان قطع الزم الاجماع ولما ساغ هذا الخلاف فيما بين هؤلاء الائمة
 العظام والفقهاء الفخام العارفين بموارد النصوص ومعانيها ومواقع الاجماع ومبانيها ولما
 وقع منهم ذلك وقوعا متوسعا شائعا ولكن المسئلة لما كانت في محل الاجتهاد مال هو لاء
 الى هذا وهو لاء الى ذلك بما لاح لهم من الامارات الظنية في ترجيح بعض الادلة على بعض
 وحمل غيره الى ما ترجح عندهم بحسب غالب الظن فصار ما ادى اليه رى كل واحد منهم
 من هباله ولمن تابعه من غير تضليل لصاحبه ولا امقاط لقوله من الاعتبار بل اجمعوا على
 تقرير حكم المجتهد وعلى تقليد العامي له في ذلك الحكم فانه دليل شرعي هذا والمذهب
 ان العلامات حيثما تحققت يجب مراعاتها ولا يجوز المساهلة في تحقيقها تحصيل الاليقين
 وسلك الطريق الاحتياط وعملا بقوله عليه الصلوة والسلام دع ما يربك الى ما لا يربك
 ومهما لم يمكن اعتبارها ولم يتيسر مراعاتها فلا يعبأ بها ولا يعتمد عليها في اسقاط ما ثبت من
 الفرائض بالدلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الامة وهل في ذلك من ريبه فيقدر
 وقت المغرب بمدة يغيب فيها الشفق في الايام الا عند الية والاقطار الاستوائية ثم يدخل
 وقت العشاء ان امكن ذلك والا فيقدر ما يغيب فيه اسرع من غيبته في هذه الايام والاقطار
 ثم الاسرع فالاسرع فان لم يمكن ذلك بان لا يكون بين غروب الشمس وطلوعها الا زمان
 قليل لا يسع فيه التقدير بشئ فالحال واجب اذن ايقاع المغرب والعشاء والفجر بين الغروب
 والطلوع فان لم يكن بينهما مدة يسع فيها تلك الفرائض فيسقط اعتبار العلامات بالكلية
 ويرجع الامر الى التقدير على منوال ما سبق في كل صلوة للضرورة ويكون اداء ما ثبت

* في الدين من حرج وبأ
 حاديت متواترة المعنى
 متواترة فيه وبالاجماع
 على تقييده ببعض
 الشرع والكل من الطريق
 ووجود الرقعة المرافعة
 ان قد يتفق له الجمع
 فقد الامن على ان
 حاديت الزاد والراحلة
 قدر وان جمع من الصحا
 به منه سلمه الله

فرضينه بالأدلة المطلقة في الوجوب وتأخير البيان أن كون الأوقات أسباباً للوجوب
 الصلوات ووجودها مشروطاً بتحقيق العلامات مما لا مساغ له قط فلانسلم فقد الأوقات
 بانهتفاؤها ولا سقوط الصلوات به فقد انها ولو قدر التسليم في ذلك فما عرف منها علامة بقاطع
 من نص الشارع هو الغدوة والظميرة والعشبة والمساء والزلفة وأما نحو ضرورة الظل وغيبوبة
 الشفق فلو ثبت شرطاً فانما يثبت بدليل ظني وبمدخل من الرأي لأن الأجمال الذي
 في حدود الأوقات وفواصل الغايات ما يبين في مسئلتنا إلا بأخبار الأحاد وبأثار ظنية المفاد
 ولئن قدر أنه ثبت ببرهان قطعي من النص والاجماع كون الواجب مسبباً عنها وانتفاؤها
 العلامات موجبا لفقدانها حق القول بالوجوب ولزم نفى السقوط مع عدم المقدمات
 والشروط لأن لا ثل الوجوب وإن كان بعضها مقيداً بالأوقات لكن بعضها مطلق في الإثبات
 فلما فرض انتفاء موجب المقيد سقط اعتباره وبقي المطلق سالماً في موجبته فيجب العمل به
 إذا حصل معنى الخطاب على ذلك التقدير كتب عليكم العشاء في كل يوم يغيب فيه
 الشفق تارة وكتب عليكم العشاء في كل يوم أخرى اعني مطلقاً فقد ورد النص بالاطلاق
 والتقييد في السبب والحكم متحد فهذا القسم مما لا يحمل المطلق على المقيد عندنا البتة
 على أنه ربما يسقط بحكم الشرع اعتبار الأركان فضلاً عن الشرائط والأسباب كالأقرار
 في الإيمان وطواف الزبارة في الحج والقيام والقراءة والركوع والسجود للمعذر وقد تقرر
 في مقره أن الأسباب والشرائط إنما تعتبر بحسب الامكان ولا يسقط الممكن بسقوط ما
 ليس بممكن هذا والله المستعان وأعلم أنه لو انتفت تلك العلامات المعرفة للمدة الفاصلة
 بين أوقات الصلوات أصلاً بان لا يتحقق غروب الشمس ولا طلوعها مدة مديدة نصف
 سنة أو أقل أو بان يطلع الشمس كما تنقرب فإن مثل هذه المعجزة متحقق لا محالة فإن
 العمارة موجودة في عرض ست وستين من الشمال معروفة من لدن عصر بطليموس بل
 في خارج دائرة قطب البروج فإن عرض ثمان وستين قد بلغ إليه الحكم المسكوب وفيه

فكيف يكون
 نظير وجوب
 صدقة الفطر بالمطلق
 في قوله عليه السلام في
 حديث أدوا عن كل
 حديث أدوا في حديث
 مروى عن كل
 آخر أدوا عن كل
 وعبد من المسلمين فإن
 أصحابنا أو جوب صدقة
 الفطر عن العبد الكافر
 عملاً بالطلاق الحديث
 الأول وما أورد عليهم
 بأنكم تعملون بالمقيد
 في قوله عليه السلام في
 خمس من الأبل السائمة
 شاة ونهجون المطلق
 وهو قوله عليه السلام في
 خمس من الأبل شاة
 أجابوا عنه بأنهم يعمل
 بالمقيد بل تأخذ بقوله
 عليه السلام ليس في
 العوامل والحوامل والعلو
 قة صدقة منه سلمه الله

قلعة للروس يقال لها قوله لا تغرب فيها الشمس من أول جوزا إلى أول اسد مدة اثنين وستين يوما ولا تطلع من حادي عشر قوس إلى عشر بين من جدى مدة تسعة وثلاثين يوما وربما يرد لها اشخاص من اهل الاسلام من افراد العسكر في خدمات الدولة ويعترض عليهم هذه الحالة ويطول ايامهم على الغاية كما في ايام الدجال وتحت القطبة واقصى المنطقة الباردة لا تغرب الشمس اكثر من ستة اشهر فانه لا يطلع الشمس فيها ولا تغرب الا بحر كتها الخاصة الشرقية فان قيل هل يمكن ان يكون طول يوم واحد كسنة من حيث الحكمة وهل يتصور ذلك مع المحافظة على القواعد الحكيمية قلت نعم فان الشريعة لا تكذب الحكمة ولا الحكمة تكذب الشريعة لانهم امن أم الحف توأمان تجريان في مبادي الواقف كفرسي رهان ولا شك في امكان ذلك ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت اعنى النهار مع ليلته وله توجيهاً اخرى ان اريد منه النهار خاصة ولا تنس نصيبك من الاصول الخفية ان خبر الواحد لا يفيد العلم وانما يفيد الظن به والعمل بموجبه وان ما لا يتعلق به الحكم الناجز من النصوص وجوب التصديق به على مراد الله تعالى فحسب هذا واذا قد ثبت لنا ذلك ثبوتاً لا مرد له عقلاً بالعلم الضروري وثقلاً بالخبر المتواتر بحيث لا يمكن انكاره الا من جاهل معاند عمى البصيرة عمه لا يوثق بدينه ولا بعقله فهل يجب الصلوات الخمس والصوم وسائر العبادات المتعلقة بالاوقات على سكان هذه الاقطار لم يرفيه كلام في كتب المتقدمين ولم يرو خبر عنهم في تصانيف واحد من العلماء الكبار المتبحرين وقد كانت المسئلة معرّكة فيما بين العلماء المتأخرين من اهل القرن السادس وبعده في وجوب العشاء والوتر وعدمه على من لا يجد وقتها بان لا يتحقق المدة الفاصلة التي هي مدة غروب الشفق في الايام المعتدلة والاقطار المتوسطة ففي الفتاوى الظهيرية والمضمرات والتتارخانية وغيرها افتى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير في اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع

لا يقال كيف يمكن ان يكون المنطقة الباردة مسكونة بالانسان وغيره من الحيوانات وغيرها مع تنافس البرودة فيها الى غاية لا يمكن فيها ذلك بحيث لا يمكن تلك البرودة ما يدفع كبرها ويمكن من البرد البواخر بر كواب جباد الآلات ووسائل بديفة بوسائل التحفظ بها عن الجلايد البرد ومضرات الله منه سلمه

مطلب في الروايات الفروعية

الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى القضاء لفقد وقت الاداء وقال ابن
 الهمام في فتح القدير وافق الامام البرهان الكبير بوجوبهما وفي التبیین شرح الكنز
 للز يلعى ذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليهم صلوة
 العشاء وقال محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في كتاب تنوير الابصار وفقد وقتها
 مكلف بهما وقال الشيخ سري الدين عبد البر بن محمد الحلبي المعروف بابن الشحنة
 في الذخاير الاشرافية ان الصحيح خلاف ما اختاره صاحب الكنز في هذه المسئلة وقال
 في ترجمة الكنز ان الفتوى على الوجوب وفي المحيط البرهاني ورد فتوى في زمن
 الصدر الكبير برهان الاثمة وكان فيها ان لا نجد وقت العشاء في بلد تنافان الشمس كما
 تغرب يطلع الفجر من الجانب الاخر هل علينا صلوة العشاء فكتب في الجواب انه ليس
 عليكم صلوة العشاء وهكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني وفي المصنوعات ورد فتوى
 في زمن الى قوله وهكذا كان يفتي بعبارة غير انه لم يذكر فيه فاعل قوله يفتي فيكون
 الفاعل ضميرا راجعا الى الصدر الكبير او ساقطا من الناسخ فان الظاهر ان هذا القول
 مأخوذ من المحيط ثم قال وفي الظهيرية وافق الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير
 في اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى
 القضاء لفقد وقت الاداء انتهى وفي خلاصة الفتاوى ولو كانوا في بلدة اذا غربت الشمس
 طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء وفي الكافي لابي البركات النسفي ولا يجب العشاء
 لقوم لم يجدوا وقته بان يطلع الفجر كما غربت الشمس لعدم سبب الوجوب وهو وقته
 وفي الكنز له ومن لم يجد وقتها لم يجبها وذكر الزاهدي في المجتبى شرح المختصر عن
 البدر الطاهر قال وردت فتوى في زمن الصدر الكبير برهان الاثمة ان لا نجد وقت
 العشاء في بلد تناهل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افتى ظهير الدين
 المرغيناني وفي الجواهر ان كانوا في بلدة يقال لها بلغار اذا غربت الشمس طلع الفجر

* اي في جواهر الفقه
 لطاهر الانصاري الخوار
 قاسم الانصاري يعني
 زكي بعلامته خفي ولا
 خلاصة الفتاوى ولا
 خلاصة ان
 ينحى
 الفتاوى ليس فيها قوله
 يقال لها بلغار ولا قوله
 كذا افتى
 الكبيراه منه سلمه الله

لا يجب عليهم صلوة العشاء كذا الفتى الصدر الكبير برهان الأئمة وظهر الدين المر غيناني وقد نسب الفتوى بالوجوب إلى ظهر الدين المر غيناني في غير واحد من الشروح وغيرها وبالجمل فمأخذ القول بالوجوب هو برهان الدين الكبير ومأخذ القول بعدمه هو الصدر الكبير برهان الأئمة واختلف عن ظهر الدين المر غيناني وقد شارك في هذا اللقب والنسبة رجلان من بيت واحد ولم يبين أحدهما الفتى في هذه الحادثة أيهما أحد هما ظهر الدين أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المر غيناني مات سنة ست وخمسمائة وهو جد صاحب الخلاصة لأمه وعم والد قاضيخان أخذ عن السيد أبي شجاع محمد بن أحمد العلوي وتلك الطبقة وأخذ عنه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز وقد أخطأ عبد القادر القرشي صاحب الجواهر المضيئة وغيره في جعله قاضيخان من أخذ عنه فإنه لم يذكره وثانيهما ابنه ظهر الدين أبو الحسن حسن بن علي المر غيناني صاحب كتاب الأقضية وغيرها أخذ عن والده وبرهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر وغيرهما وأخذ عنه صاحب الهداية وقاضيخان ومسعود بن الحسين الكشاني وغيرهم والظاهر أن تلك الفتوى بالوجوب منسوبة إليه ثم صحح كلام الزيلعي ترفع الاحتمال وتبين أنه هو المراد من ظهر الدين المر غيناني ومن الشيخ برهان الدين الكبير هو أبو محمد عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن سهل العمري المروزي أصله من أهل مرو بعثه السلطان سنجر بن ملكشاه السلجوقي إلى بخارا في مهم وسماه صدر أسنة خمس وتسعين وأربعمائة وبقى عقبه بها وهو المعروف بالصدر الماضي والصدر الكبير وبرهان الدين الكبير وبرهان الأئمة وهو أبو الصديق وأول بني مازة وهو لقب والده تفرقه على شمس الأئمة السرخسي وسمع أبا بكر بن حيدر وغيره وأخذ عنه ابنه حسام الشهيد وابن ابنه الآخر تاج الدين أحمد وحسن بن علي المر غيناني وغيرهم وقد مدحه صاحب الكشاف

مطلب في ترجمة
برهان الدين
الكبير

بقصيدة مطلعها (شعر) ابرهان الأئمة ابن مازة * وسئل عمر النيسفي عن الاقتباس
 بالآية فقال انشئت بيتا اقتبست فيه آية بحضرة الصدر الامام الاجل عبد العزيز بن
 عمر فلم ينكر على وفي اولاده علماء ابرار وصدور كبار قد لقب جماعة منهم ببرهان
 الأئمة وبرهان الدين اجلهم الصدر الشهيد حسام الدين عمر ومنهم سبطه الصدر
 الكبير برهان الدين ابو المكارم عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قد وافقه
 في اللقب والاسم واسم الاب مات سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة ومنهم ابنه الآخر الصدر
 السعيد تاج الدين احمد ومنهم حفيده الآخر الصدر الكبير برهان الدين محمود
 بن احمد بن عبد العزيز ابن اخي الحسام الشهيد وهو صاحب المحيط البرهاني
 والخيرة توفي سنة ست عشرة وستمائة وقبل سنة تسع وثمانين وخمسمائة ببخارا اخذ عن
 والده الصدر السعيد تاج الدين احمد ولم يدرك عمه الحسام الشهيد ومن جعله من اخذ
 عنه فقد اشتبه عليه رضي الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسي صاحب المحيط الرضوي
 مات بدمشق الشام سنة احدى وسبعين وخمسمائة فالمراد من برهان الدين الكبير هو
 الصدر الماضي عبد العزيز ابن مازة ابو الصدور واؤلهم فان هذا اللقب مقارنا لوصفه
 بالكبير لم يقع الاعليه وعبارات الناقليين للوجوب عنه مطردة على ذلك واما التعبير
 بالصدر الكبير وبرهان الأئمة وبرهان الدين فقد وقع عليه وعلى جماعة من اولاده
 وغيرهم واعل المفتي بالسقوط كان احد هم ان صح ذلك ولا يساعد عصر واحد منهم ان
 يحكى عنه ظهير الدين المرغيناني الا الصدر الماضي عبد العزيز والدهم واخاف ان
 يكون الزيلعي اخطأ في نقله عن المرغيناني ذلك وارى انه اخذ من الفتاوى الظهيرية
 وزعم ان صاحبها ظهير الدين المرغيناني وجري من جاء بعده ممن نسب اليه القول
 بالوجوب على اثره وليس كما زعم بل هو ظهير الدين محمد بن احمد بن عمر البخاري
 مات سنة تسع عشرة وستمائة وقد وقع في هذا المقام اكثر المورخين ومصنفى الطبقات

* وهو صاحب النجاية وامثاله من مجاهيل الأحداث فإنه لما كان عدم الوجوب عند عدم الوقت مركزا في فطرته البتراء وبصيرته العمياء ظن أن ما في عبارة الظهيرة والتتارخانية والمضمرات وغيرها من قولهم الصحيح أنه لا ينوي

في أغلاط وأوهام من جهة تشارك الكثيرين من بني مازة في الاسم واللقب والوصف والنسب ومن جهة اشتباه صاحب أحد المحيطين بالآخر ومن جهة تعدد ظهير الدين ولكن ما سينقل عن جواهر الفتاوى ربما يعارض كلام الزيلعي في حكاية الوجوب عنه وقد غلط بعض أفاضل الروم المشار إليه في العلوم في تاريخ صاحب الخلاصة طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين حيث أورد في ترجمته شيئا كثيرا مما جرى لأبي المعالي أحمد بن محمد بن محمد البرزدوي المعروف بالقاضي الصدر وقال مولده سنة اثنتين أو إحدى وثمانين وأربعمائة وتوفي بسرخس في جماد الأولى سنة اثنتين وأربعمائة وخمسمائة وعقد العزاء بهائم حمل إلى بخارا هذا ولا شك أنه إنما أخذ ذلك من نسخة سقيمة سقط منها تراجم رجال واثبتته كذلك لقلّة ممارسته بأحوال الناس وتواريخ أيامهم وتابعه من جاء بعده من غير تحرير للباب والافلاشك أن وفات صاحب الخلاصة في حدود الستمائة وهو متأخر الزمان عنه صاحب المحيط وقاضيخان وقد شحن كتبه بالنقل عنهما وهو يعصق قاضيخان بقوله الأستاذ تارة وبقوله القاضي الإمام أخرى وربما يصرح باسمائه وأوصافه ولنرجع إلى المقصود ونقول إن طائفة من أحداث الجهال المتعصبين على الحق المنهمكين في التقليد المتهاككين في إضاعة الصلوة قد حرفوا عبارة الظهيرة والمضمرات وغيرها وزادوا فيها كلمة ليس النافية وسلطوها على الوجوب زعما منهم أنها لو لم تكن موجودة في العبارة لكان آخر الكلام منافيًا له حيث قال والصحيح أنه لا ينوي القضاء لفقد وقت الأداء وهو زعم سقيم وهم عقيم فان عبارات تلك الكتب محكمة في عدم هذه الكلمة والنسخ منها مطردة عليه فإنه لو كانت موجودة فيها لم يرتبط بها قوله والصحيح أنه لا ينوي القضاء لفقد وقت الأداء لأن مفاده أن هذا الذي وجب عليه العشاء لا ينوي القضاء لأن التقدير فقد وقت الأداء والقضاء تسليم ما وجب بعد انقضاء الوقت ولأنه لا حاجة إلى نفي وجوب القضاء بعد قوله ليس عليهم صلوة العشاء على أن حق العبارة على ذلك التقدير أن يقول والصحيح أنه لا يجب

القضاء
لفقد وقت الأداء
لا يستقيم إلا أن يكون
في صدر الجواب كلمة
ليس فهي إذن ساقطة
من قلم الناسخ فظن
بحرف الكلم عن مواضعها
ويشوش المعاني في موا
فقد أورد أن عبارتهم
كانت ليس عليكم صلوة
العشاء فسقطت كلمة
ليس من قلم النسخ
وأردف لذلك حكاية
القول بالسقوط من هذه
الكتب منقضة إلى غيرها
فخلف من بعده خاف
إضاعوا الصلوة وأنبهوا
الشعوات وتابعوه في هذا
الحلف وأنهم يقولون على
الله الكتب فهم لا يفلحون
منه سلمه الله

عليهم قضاءها وقد عرفت ان الخلاف فيمن لا يجد الوقت اصلا ومن افتى بالوجوب لم
يبال بعدم الوقت وذهب الى وجوبه مع عدمه لان الوقت غير مقصود بالذات ولا بسبب
حقيقته ويسقط اعتباره بآدنى سبب كما في عرفة ومزدلفة وايام الدجال بالاتفاق ويجوز
الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وكذا المغرب والعشاء عند مالك والشافعي
ومن وافقهما وقد اخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فادرك بعضهم العصر
في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد ذلك منا فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف احد منهم وقد روى ان بعضهم صليها بعد ما
انتصف الليل بل احتمال زيادة هذه الكلمة من النساخ في عبارة المحيط اقرب من السقوط
من الظهيرية بالنظر الى قرابين الاحوال من فقد المجازفة وبعد المساهلة من كعاب
هو لاء الرجال وكيف لا فان صاحب المحيط ذكر في كتابه وجوب الصلوة على المستحاضة
في ايام تتردد رأيها بين كونها طاهرة او حايضا ولا يستقر في احدهما مع حرمة الصلوة
قطعا على تقدير الحيض وكفرا عند العلم به وقد قام الدليل القطعي على وجوب العشاء
بعد غروب الشمس فلا يجوز تركها بانتفاء سبب جعل محتمل للسقوط والتكليف انما هو
بقدر الوسع فيجب اداؤها وان لم يتحقق الوقت اصلا لثبوت اصل الوجوب في الذمة
وقد قالوا ان العبادات متى دارت بين الوجوب وعدمه اوجبها الاحتياط لان مبناها على
التكثير لان الانسان انما خلق للمعرفة واطهار العبودية فكيف لا اذا قام الدليل على
وجوبها قيام الامر دله وثبت ثبوت الارباب فيه بخلاف امر العقوبات فانها تندري بالشبهات
فقولهم الصحيح انه لا ينوي القضاء متفرع على وجوب الاداء مع عدم تحقق وقت العشاء ولا
تنافي بين اطراف الكلام اصلا الا ترى العلامة ابن الهمام رحمه الله تعالى بعد ما بسط
الكلام في الوجوب وزيف القول بالسقوط قال الصحيح انه لا ينوي القضاء آه واعتراض

* وقد رابت عبارة المحيط
في صورة فتوى كنيها
الشيخ ابو صالح الخايجي
الى بعض اصحابه في هذه
المسئلة قد وقعت بدون
كلمة ليس هكذا ورد
فتوى في زمن الصدر
الشهيد الكبير برهان
الدين وكان فيها انا
لا نجد وقت العشاء في
بلدنا فان الفجر من
تغرب بطلع الفجر من
جانب اخر هل علينا
صلوة العشاء فكتب في
الجواب ان عليكم صلوة
العشاء وهكذا يفتى
ظهير الدين الرغيباني
محيط في فصل الاوقيت
وذلك في مجمع بعض
العبارة على خلاف ما
العلماء على المحيط
وقم على من نسخ المحيط
منه سلمه الله

* عليه الزيلعي بقوله وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وانه لو لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو فرض الوقت ولم يقل به احد فكيف يرتبط هذا الاعتراض على تقدير وجود تلك الكلمة بل كان كلاما لغوا محضاً ولكن الاعتراضين كليهما ظاهر السقوط لما عرفت ان كون الوقت سبباً ثم كون السبب وقتاً ممتداً امماً لا يكاد يصح ولو سلم فهو مما يحتمل السقوط وآياك ان تظن ان كلام الظهيرية في الوجوب والمحيط في السقوط فيمن لا يغيب عنهم الشفق مع تحقق المدة المضروبة كاهل بلغار وما يقاطرها من القرى والأمصار كما زعم الزيلعي حيث زاد قوله او قبل ان يغيب الشفق وجعل هذا القسم داخلاً في الخلافة وتابعه صاحب الدرر والجواهر وامثالهما من المتأخرين الذين لا يدرك بصرهم دقائق الفقه ولا ينفذ نظرهم الى اعماق الفن وانما الخلاف فيمن لا يجد الوقت اصلاً وان الحق الاباح فيه هو الوجوب ايضاً وان الفتوى صدرت فيه والفرق بينهما ظاهر فان في الأول لا يتحقق الوقت لانتفاء المدة الفاصلة بين أول وقت المغرب وأول وقت العشاء بل الفجر وفي الثاني هذا المقدار متحقق غير انه انتفت العلامة المعرفة بوجوده وليت شعري ماذا يقول الزيلعي واتباعه في المغرب هل يرى سقوطه عن هؤلاء او يجعله فرض الوقت وان دخل وقت الفجر هذا غير انه وقع المساهلة عن المستفتي او المفتي في تصوير المسئلة لعدم تصوّر هيئة العالم كما ينبغي فانه ليس في العالم قطر يغيب فيه الشمس ثم كما تغرب يطلع الفجر من جانب آخر بل ينحول الحمرة من جهة المغرب متدرجة الى الصفرة ثم الى البياض حسب دوران الشمس تحت الافق الى ان ينتصف الليل ثم ترجع على هذه الدراجة منعكسة قهقري حتى تطلع الشمس من جهة المشرق والمراد بان يطلع الفجر قبل ان يمضي المدة المعينة وقتاً للمغرب شرعاً نعم ذكر الزاهدي في المجتبى شرح المختصر حكاية في هذه المسئلة نقلاً عن استاذة فخر الدين بديع بن ابي المنصور الغرميني انه قال بلغنا انه وردت الفتوى عن بلاد يطلع الفجر فيها قبل

اي على الصحيح او على ما في الظهيرية لا على الهمام رحمه الله فانهم متأخرون الزمان عنه (منه سلمه الله)

اي الاول الواقع في تصوير المسئلة من الزيلعي رحمه الله وغيره بقولهم بان يطلع الفجر كما تغرب الشمس او قبل ان يغيب الشفق (منه سلمه الله)

غيبوبة الشفق في اقصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلوانى فافتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلوانى فارسل اليه من يسأله بعامة بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين اورجلاه مع الكعبين كم الفريض في وضوئه فقال ثلاث لفوات محل الرابع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلوانى جوابه فاستحسنه ووافقه فيه انتهى وقد انتحل هذه الحكاية من الزاهدى رجال من المتأخرين ونبجحوا به وشوشوا عقيدة الحق على اهله وفرحوا باضاعتهم الصلوة وقعودهم عنها خلاف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة مع زعمهم ان البقالى الذى ترددينه هذه الحكاية وبين الحلوانى هو زين المشايخ ابو الفضل محمد بن ابى القاسم الخوارزمى تلميذ جابر الله الزمخشري صاحب الكشف وهو متأخر الزمان توفى سنة ست وثمانين وخمسمائة وقيل سنة ست وسبعين وخمسمائة عن نيف وسبعين سنة فكيف يمكن معاصرتة للحلوانى ومباحثته اياه في هذه المسئلة فان وفات الحلوانى كان سنة ثمان او تسع واربعين واربعمائة بل كان الواجب عليهم ان يسندوا الفتوى الى رجل آخر يعرف بالبقالى فان هذا الوصف قد وقع على عدة اشخاص يعرف كل منهم بالبقالى بمعنى بايع الحضرات من الاشياء اليابسة وغيرها ويمكن ان يكون في الوجود بقالى متقدم الزمان يساعد عصره مباحثة الحلوانى وقد وقع في المحيط البرهاني وخلاصة الفتاوى في فصل نكاح الرقيق النقل عن البقالى وفي فتاوى قاضيخان والخلاصة عن جمع التفاريق للبقالى وفي تصانيف ابى عبد الله محمد بن ابى بكر الخوارزمى المعروف بحمير الوبرى وفي القنية عن محمد الائمة الترمذاني قال سالت البقالى النحوى عن قرأ في ميلاته لا يشقيها مكان لا يصلحها فقال لا تفسد صلاته وعصراؤك الفضلاء لا ينجعه النقل عن ابى الفضل البقالى لعدم سبق زمانه عليهم فيمكن ان يكون المفتى بالسقوط

لا يذهب عليك ان
القول المرجوع عنه
للمجتهد لان المفتي
دليله المنيع للطن في
قوة المرجوع اليه في
المجتهدات اذا كان
رجوعه هذا عن اجتهاد
منه سلمه الله

رجلاً آخر من البقالين لا يعرف بحاله وإيما كان فالبقالى من اهل الاعتزال فى العقيدة
ويلاحظ من كلام الزاهدى تعصبه لاخوانه من ارباب تلك النحلة الآتية ما اوردده فى القنية
نقلا عن ابي على الجبائى انه قال المعجزة يريد الاشعرى واصحابه كافر ومن شك فى كفره
فهو كافر ومن شك فى كفر من شك فهو كافر وقد قال ابن الشحنة فى شرح المنظومة ان كلام
الزاهدى ما كان منه مخالفا للقواعد لا التفات اليه ولا اعتماد عليه ولا يؤخذ به مالم يعضده
نقل عن غيره وقالوا لا عبرة بما لا يوجد الا فى كتب ثلاث طوائف من المصنفين ولا يؤخذ به
اما لجهالة حاله كالقهنستائى والمسكين واما لكونه مولعا بنقل الاقوال الضعيفة والاراء الركيكة
كالزاهدى نجم الدين او بالمبالغة فى الاختصار كصاحب الدر المختار ثم ان الزاهدى
انما حكى عن شيخه ما ذكره بلاغا من غير اسناد صحيح ولا ضعيف ولا اخذ من كتاب
او تصنيف ثم ان هذا البقالى من هو لم يعرف به ولم يكشف البحث عن حاله فى العبدالة
والثقة فى الرواية وقد قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا والمستور فى حكم
الفاسق بعد القرون الثلاثة فى عدم قبول الرواية ولا دليل له يحتاج به على ما قاله من
كتاب او سنة او اجماع ولو فرض انه مجتهد عدل فاجتهاده مردود عليه لكونه فى غير محله
فان الاجتهاد على خلاف النص والاجماع باطل قطعاً حتى قالوا فيمن افتى بقول سعيد
بن المسيب من عدم اشتراط الدخول فى تحليل المطلقة الثلاث يقطع يده لكونه مخالفا
لحديث عسيلة المشهور وان كان قائله ابن المسيب من اعظم التابعين واحد الفقهاء
السبعة منهم بل اجلهم فضلا عن غيره ثم انه قاس على قطع اليدين والرجلين بدون
علة مطردة ولا جامع هو للمقياس من شرائط الصحة فان المأمور به بالنص فى مسئلة الوضوء
غسل العضو المخصوص فعلى تقدير سقوطه لا يمكن غسله ضرورة ولا يحصل الامتثال
بغسل عضو آخر والمأمور به بالنص فى مسئلتنا اقامة الصلوة فى المساء وزلفه من الليل
وهو على تقدير عدم تحقق الوقت اصلا لا محالة امر ممكن وان ثبت سببية الوقت وشرطيته

مطلب في تحقيق
ابن الهمام

للملوة بقطعي فان الطاعة على قدر الطاقة فضلا عما ينتفي العلامة المعرفة لتحقيق المدة
المقدرة من الوقت ولذلك اعترض عليه العلامة المحقق كمال الدين ابن الهمام رحمه
الله بقوله ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه
المجلى الذي جعل علامة للوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
لأشياء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاءه
لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت من اخبار الاسراء من فرض الصلوة خمسا
بعد ما امروا أو لا بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعا عاما لاهل الآفاق لا تفصيل
فيه بين قطر و قطر وما روى من انه ذكر الدجال رسول الله صلى عليه وسلم قلنا ما لبث في
الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فتيل
يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اي كفيينا صلوة يوم واحد قال لا قدر واره مسلم
فقد اوجب اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثالا ومثلين وقس عليه فاستفدنا ان
الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند
وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال عليه الصلوة والسلام خمس صلوات
كتبهن الله على العباد ثم انه هل ينوي القضاء الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت
الاداء ومن افتى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر ايضا انتهى ولعمري ان هذا
الكلام قد بلغ من التحقيق والاتقان الغاية ومن الطلاوة وحسن البيان النهاية ومع
هذا الحسن والبهاء وكمال الظهور والصفاء كله قد كثر مدافعة الاجلاف من المتأخرين
له ومناقشتهم فيه وذلك لاهمالهم الفقه والاصول واغفالهم معاني المعقول ومدارك
المنقول واوّل من عرف منهم ابراهيم بن محمد الحلبي حيث قال في شرح المنية مجيبا من
طرف البقاله وغيره ممن اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات كما استقر الامر على ان
الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان للوجوب اسبابا وشرطا لا يوجد بدونها

وقولك شرعا عاما ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر^{xx} وان اردت انه عام على كل فرد من افراد الانام مطلقا فظهر البطلان فان الحايض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب عليها تمام صلوة اليوم واللييلة لاجل ان الصلوات فرضت خمسا على كل مكلف فان قلت تخلف الواجب في حقها لفقد الشرط وهو الطهارة من الحيض قلنا كذا لك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات وقت او اكثر من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره بخلاف هذا ولم يقل احد انه يجب عليه تمام صلوة ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمسا على كل مكلف في يوم ولييلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانها هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس وقد نقل الاكمل في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة ولا كتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولئن سلم القياس فلا بد من المساوات وهما هنا انتقت فان ما نحن فيه وقت خاص والمستفاد من الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت ليس هو وقتا للصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعده اقبل مضى الوقت المقدر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلا او مثلين وغروب الشمس وغيوبة الشفق وطلوع الفجر والمغرب في حقهم موجودا في اجزاء الزمان تقديرا بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا

* قلنا السبب
والشرائط انما تغيب بحسب
الامكان كافي من نفسه في
الاعتكاف الممكن
الممكن المستوفى
بغيره ولا يسقط
وجوده لعدم الملازمة
المبينة لا بد اقليم الحايض
من نفسه

* وهو ابو الفضل عياض
بن موسى بن عياض بن
عمرو البجلي القرني
السبني المالك رحمة
الله قاضي مدينة سبنة
ثم غرناطة من بلاد ال
اندلس مات بمر اكش
سنة ٥٤٥
منه سلمه الله

عدم الفرق بين من قطعت يداه اورجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره الامام البقالى ولذا سلم الامام الحلوانى ورجع اليه مع انه الخصم المتنازع فيه انصافا منه وذلك لان الغسل سقطت له عدم شرطه لانه محل والمحل شرط فكذا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل سببها ايضا ولما لم يقم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوة خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فريض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لابد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنامل المنصف والله الموفق هذا كلام الحلبي بتمامه وقال المحكفي في شرح تنوير الابصار عند قول صاحبه وقيل لا اى لا يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والملقى وبه افتى البقالى ووافقه الحلوانى وظهر الدين المرغينانى ورجحه الشرنبلالى والحلبى واوسعا المقال ومنع ما ذكره الكمال قلت كلام المحيط والخلاصة والكافى والكنز وامثالهم لا يخلو من لم يجد الوقت اصلا غير ان الزيلعى ومن تابعه لما زعموا ان وقت العشاء لا يوجد الا بغروب الشفق نزولوا هذا القول على من لا يغيب عنه الشفق وبنوا كلامهم عليه ونصرفوا في الحجرات وكيف ما كان فقد اظهر الدليل فسادا وابدى الحجة عليه عواره واثبت ابن الهمام الوجوب على الاطلاق واقام برهانه وشيّد اركانه ولم يأت الشرنبلالى في كتابه شرح الملتقى ولا في امداد الفتح بشئ سوى ما نقله في الامداد من كلام الحلبي بعبارته ثم قال وانما ذكرنا بجملته دفعا لما توهمه بعضهم من لزومه فاعمله متناهما عند الله فقال وفاقا وقتها مكلف بهما وقيل لا هذا كلامه ^و بنادى من مكان بعيد وبطلان مقاله اظهر من ان يحتاج المنصف النبيه الى التامل فيه فان ^ت رحمه الله لا يسلم او لا فقد ان الوقت بعدم غيبة الشفق

* لان لم يبين
عباراتهم
اعتبار وقت
فيما في دخول وقت
الشفق ولا هم يبين
العشاء ولا هم يبين
لا يجب وقته تابعه
الزيلعى ومن
كصاحب الدرر والجم
والقنستانى
لما كان المرفق
ان وقت العشاء
اذ هانهم الا يغيبه
لا يخلو
الشفق نزولوا كلامه
العلماء على من لا
لا الشفق
يغيب عنهم الحق
وشوشوا المذهب
والشفق انما تراعى
غيبته في اغاب واما في
لم يغيب فلا يكونه من
المجتهدات لا يترك
الفرض القطعى بانتهاء
ما ثبت شرطا *

مطلب سقوط اعتراض الحلبي

حيث قال في صدر كلامه ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل غيبوبة الشفق حيث نسيبه الى غيره وساقه مساق الاقوال الضعيفة والاراء الزيفه وانما كلامه في اثبات الوجوب على من لا يجد الوقت اصلا بان لا يتحقق المدة المضروبة وقتنا للصلوة وضمن كلامه ما جرى بين الحلواني والبقالي يفيد بذلك ان تلك القصة على هذا المنوال في سقامة النقل وعدم الصحة ثم لا يسلم كون الوقت سببا لان السبب هو تعالى نعم الله تعالى على عباده لكن لما كانت الاوقات محللا لحدوثها اضيف اليها الصلوات واقبمت مقام الاسباب لها في ادارة الحكم معها تيسيرا للعباد فانه لا يعرف اى قدر من النعم يجب في شكره الفجر وغيره من الصلوات فانه امر خفى غير منضبط فاقيم مرور الوقت مقام وجودها في ترتب وجوب الصلوة على حصولها ولكن كان سببا فلا نسلم ان الوقت الذى هو سبب غير موجود لان مدة الليلة واليوم في قطر يغيب فيه الشمس تكون اربعة وعشرين ساعة سواء تساوى الليل والنهار او تفاوتتا في الطول والاقطار لا يقال المعتبر من الوقت سببا للوجوب ليس هو مطابقه بل لكل صلوة وقت خاص فللعشاء وقت خاص ممتاز من وقت المغرب وغيره فلو جعل وقت العشاء داخل قبل غيبة الشفق لم يكن له وقت خاص لا امتداد وقت المغرب الى غيبة الشفق لأننا نقول امتداد وقت المغرب من غروب الشمس الى حين يغرب فيه الشفق سواء غاب او لم يغرب فاذا مضى بعد غروب الشمس مدة يغيب فيها الشفق في الايام الاعتدالية والاقطار الاستوائية يخرج وقت المغرب ويدخل وقت العشاء ويكون لكل واحد منهما وقت ممتاز عن الآخر والشبهة انما نشأت من اعتبار غيبة الشفق شرطا لدخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب وقد ابطالناه بما لا مزيد عليه على انه قد سبق ان وجوب العشاء قطعى وامتنياز وقتيهما بدليل ظنى وبمدخل من الرى فان نفس الصلوات الخمس موزعة على اوقاتها كانت معهودة معروفة عند كل الامة ثابتة من الدين بمنزلة الضرورى والبدية الاولى وما كانت السلف يحتاجون الى المسئلة

* بالنظر
وبعد دخل من الرى
وهذا كما نقل صاحب
جواهر الفقه عن خلاصة
الفتاوى قولوا لو كانوا
في بلدة يقال لها بافار
اذا غربت الشمس
طلع النجم لا يجب عليهم
صلوة العشاء كذا افتى
المصدر الكبير
الاتمة والمرغباني
بمخفى انه انتهى ولا
يخفى الخلاصة قوله ليس في
بافار ولا قوله كذا افتى
اه وانما زاد هذا من
عند نفسه وهو خطأ
وخلاف الواقع فافهم
منسلكه الله

عنها وانما كانوا يتساءلون عن حدود اوقاتها وتفاصيل احوالها وتعيين اوائلها وواخرها
ولكن تنزلنا عن هذا القدر فلانسلم ان الوقت من الاسباب والشروط التي لا تحتمل
السقوط فانه لا ريب في سقوط اعتبار الوقت بادننى علمه مثل عرفة ومزدلفة وايام الدجال
بالاتفاق وبعذر المطر والسفر وغير ذلك عند الشافعى ومن وافقه لكونه وسيلة غير
مقصودة وكان المعرف الحقيقى لوجوب الصلوة على العبد بايجاب الله تعالى تحقيق سببها
الذى هو نعمه سبحانه ولكنه لما كان امرا خفيا جعل الوقت معرفا له لكونه امرا ظاهرا لتحقيق
وهذا معنى كونه سببا جليا بمعنى انه اعتبارى وضعى يحتمل السقوط وليس بحقيقى لازم
الوجود وهو كلام فى غاية الممانعة ونهاية الاستقامة فان قيل لافرق بين الوقت والنعم
فى كون كل منهما سببا ظاهريا غير حقيقى فان السبب الحقيقى هو الله تعالى ليس الا
قلت نعم تحقق الاشياء كلها ووجود الممكنات باسرها ليس الا بتقدير الله تعالى وخلقها
وايجاده اياها على الاستقلال وبالارادة والاختيار ومع ذلك للاسباب والوسائط تأثير
حقيقة بالطبع او بالارادة على ما هو من ذهب الحنفية وهى مسئلة شرعية المأخذ غامضة
المدرک حکمة البيان راسخة البنيان ثم بين رحمه الله وجود المعرف الاخر للوجوب
وان انتفى المعرف الذى هو الوقت بقوله وقد وجد وساق حديث الاسراء وحديث
الدجال وورد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه فانها متواطاة على الوجوب على
العموم على من هو اهل للصلوة من اهل الآفاق فانها وجبت فى اوّل الامر خمسين ثم
استقر على الخمس ولا تعرض فيه لهذه الشرائط والاوقات اصلا ثم علمها الشرع عليها
ببيان آخر ظنى او قطعى فلو فرض انتفاؤها لما كان اداؤها بدونها والامتنال لامر الله
تعالى باداء الخمس المستقر على الذمة بخلاف الحايض والكافر فانها نهيت عنها وما يأتى
به الكافر من العبادات اسقطا عن الاعتبار به على ان فى عدم الوجوب عليهم كلاما بل
ذهب جمع من المشايخ على وجوبها عليهم ومنعوا عن الاداء لمنافاة حالهم حالة الصلوة

مطلب الكلام
فى الاسباب

* قال الله انما الشركون نجس فلا يقر بوجوب الاسباب الحرام بعد عامهم هذا ونهيه عن معلا بالجا المسجب عن قربان سنة نهى عن الصلوة ضرورة وهو يعمر نهى كل نجس عن قربان المسجد والصلوة منه سلمه الله

واسقط عنهم القضاء للمخرج فانه مدفوع بالنص وبأجملة التقض بمثل الحايض والكافر
ظاهر السقوط فانه حكم استثناء الشرع وورد فيه دليل قطعي من الكتاب والسنة واجماع
الامة فان قيل فالعمومات من الأدلة خصت منها الحيض والنفساء والكفار والعام
المخصوص بالبعض لا يبقى قطعيا فيكون وجوب الصلوات ظنيا قلت كيف يمكن ان
نتخيل ذلك ويسوغ ان نسمع ما خيل اليك والصلوة من أجل الفرائض الثابتة بالأدلة
القطعية واعظمها وأولها وهل في ذلك من ريبة او يعتريه من شبهة بل استثناء هو لاء
الجماعة بيان لما أجمل في الكتاب والمجمل الذي لحقه البيان القطعي قطعي وحكمه مضاف
إلى النص القطعي والقول بان القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه
لامدخل للقياس في وضع الأسباب ظاهر البطلان لان المحقق رحمه الله في غنى عن وضع
السبب به وانما هو في صدق بيان المعرف في الآخر للوجوب العام من غير تفصيل بين قطر
وقطر وان انتفى المعرف بالمعهود وهو الزوال والغروب وغيرهما وما نقله اكمل الدين
عن القاضي عياض مع كونه غير حجة له وجه ما من الصحة فان يوم الدجال يوم واحد وان
طال والمعهود ان في اليوم الواحد لا تجب الا خمس صلوات ولا يجوز تقديم الظهر والعصر
على الزوال ولا المغرب والعشاء على الغروب وقد قام عليه الدليل القطعي فايجاب
بضع وخمسين وثلاثمائة ظهر وتقديم العصر والمغرب والعشاء على الزوال خلاف
القياس بخلاف ما نحن فيه فانه يوم واحد لا يجب فيه الا صلوة يوم واحد لا قبل وقته
الثابت بالبرهان وانما قلنا له وجه ما فان صحة هذا الوجه انما هي على تقدير ان لا
يكون الوقت مما يحتمل السقوط وقد علمت ما هو الحق فيه وقوله والمستفاد من الحديث انه
يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقت صلوة اخرى الى اخر كلامه مجمعة لا تنول الى
مدرجة وانما اوقعه على هذا الزعم الباطل توهمه وفرط تعصبه ان غيبوبة الشفق ملا بد منه
في خروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء وهو توهم سوء ومقتضاه عدم وجوب الاكثر

مطلب ما نقله الاكل
ليس بحجة

من الخمس في ايام الدجال وماذا بعد الحق الا الضلال والفرق بين مسئلتنا وبين مقطوع
العضوين اظهر من الشمس وابين من الامس فان المفروض المنصوص في الوضوء
هو غسل العضو المخصوص فعلى تقدير كونه مقطوعا لا يمكن غسله وهو ظاهر ولا يحصل
الامتثال بغسل غيره وهو اظهر وفي مانحن فيه وجبت الصلوات الخمس او لا بد لا يل
قطعية ثم لحقها دلائل ظنية تفيد تعلقها بالاوقات مع تناهي ضعف الدلالة على اشتراط
تحقق الغيبوبة فكيف يسقط الفرض القطعي بانتفاء الشرط الذي لا يفيد الاحتمال
المرجوح ولو كان ورود النص في غسل اليدين على هذا المنوال بان يجب او لا بالدليل
القطعي غسلهما بقوله فاغسلوا ايديكم من غير نصب غاية ثم عقبه ما يفيد الظن ان محل
الفصل الى المرافق فحسب لوجب على مقطوع اليدين مع المرفقين غسل ما بقى من
يديه الى ابطيه لا محالة ولو ورد النص المفيد لوجوب صلوة العشاء معلقا بغيبوبة الشفق
في ابتداء الامر بان قيل فرض عليكم صلوة العشاء بشرط غيبوبة الشفق لا يمكن سقوطها
اذا لم يغيب وانعقاد الاجماع على ان فرايض الوضوء على جميع المكلفين لا تنقص عن
اربع في حيز المنع بل الاجماع قد انعقد على خلافه فان التكليف بما لا يطاق غير واقع
ومقتضى كلام اولئك ان لا يصح الصلوة من مقطوع اليدين لان شرط صحتها الوضوء او التيمم
وهو منتف لانتهاء جزئه وهو وظيفة اليدين فيبطل قياسهم عن اصله وبالجملة ما تضمن
كلام ابن الهمام رحمه الله من القبح فيما حكى عن البقالى من ثلثة اوجه الاول منع عدم
الوقت فيما صوروه والثاني ان المسئلة ليست في محل القياس والثالث عدم صحتها
لعدم المساوات فان قيل اوقات الصلوات الخمس مجملة في القرآن في حق الكمية وتعيين
حدودها وحديث امامة جبرئيل يلحق بيان المجمله ويكون الحكم مضافا الى النص
دون الحديث فيكون تعيين الاوقات وحدودها ثابتا بدليل قطعي قلت كون الآيات
مجملة في حق الاوقات في حيز المنع وانما تكون مجملة ان لو قصد بها وقت معين وابهم

«وبهذا يظهر بطلان ما
قيل ان ماقاله محمد في
الجامع من ان التعليق
بالشرط يوجب الوجود
فند وجوده ولا يوجب
العدم عند عدمه فمول
على الشرط التعليق
والوقت للصلوة ليس
من هذا القبيل
منه سلمه الله

في المقصود كالربا في قوله تعالى قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم
 الربوا فان الربا هو الزيادة وليست على اطلاقها قطعا فالمراد مبهم يحتاج الى البيان
 بل هي مطلقة يحصل الامتثال بايقاع العشاء في مطلق الليلة او الزلفة او المساء ولو صح
 انها جملة فانما يكون الحكم قطعيا ان لو بين بالقطعى كما في بيان الصلوة والزكاة
 ومالحة البيان الظنى لا يكون الا ظنيا وهو ظاهر بين لاسترة فيه فان التفصيل والبيان
 لا يحصل الا من المفصل والمبين فهو على منواله ان قطعيا فقطعى وان ظنيا فقطنى وقولهم
 ان الحكم يضاف الى النص لا يدل على كونه قطعيا فان العام المخصوص بالبعض والمجمل
 المزال خفاؤه بالظنى لا محالة ظنى وصرح به في ميزان الاصول وصاحب الكشف وابن
 الهمام وصاحب النهاية وغيرهم من اهل التحقيق والبصرة وان شذ عنه بعضهم وجرى
 عليه صاحب العناية فهو مردود عليه ولا يساعده الاصول ولا يعاضده المعقول والمنقول
 وتظير ذاك انه لو ثبت بالحس او بالتواتر انه قتل رجل في الرستاق من غير تعيين
 هذا الرجل ثم اخبر واحد لا يعرف انه صادق او كاذب او عامد او مخطى او مجذو او هازل
 ان ذلك المقتول هو زيد كيف يحصل القطع واليقين به بمجرد خبره ولذلك يصاح
 خبر الواحد والقياس لبيان المجمل من الكتاب لا لتخصيص عامه وتقييد مطلقه ولم يكن
 انكاره كقرا قال العلامة علا الدين عبد العزيز بن احمد بن محمد المايمرى في تحقيقه ذكر
 في الميزان ان المجمل اذا لحقه البيان بخبر الواحد فهو مؤل وذكر في موضع آخر اذا زال
 الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والقياس لا يسمى مفسرا ولكن يسمى مؤلا لان
 الكشف التام لا يحصل بالبيان الظنى فلا يثبت به الفرضية لانها لا تثبت الا بما هو قطعى
 الدلالة والثبوت فلا يثبت الفرضية بخبر الواحد وان كان قطعى الدلالة في نفسه ولا بالعام
 المخصوص منه وان كان قطعى الثبوت واى فرق بين معرفة المراد من المشترك بالرى
 الذى هو ظنى وبين معرفة المراد من المجمل بخبر الواحد الذى هو ظنى الا ترى ان

مطلب المجمل المزال
 خفاؤه بالظنى ظنى

ابابكر الاصم وما كالم يكفر ابانكارهما فرضية القعدة الاخيرة مع لحوق البيان بمحدث ابن مسعود رضي الله عنه ولا ابن عباس رضي الله عنهما بانكاره ربا للنقد مع لحوق البيان في الاشياء الستة ولا من انكر فرضية مسعر ربع الرُّس مع لحوق البيان بخبر المغيرة وكيف يثبت الحكم قطعيا بمثل هذا البيان وفي ثبوته بياننا شبهة هذا وقال في النهاية ما حاصله ان اطلاق اسم الغرض على مسعر ربع الرُّس وان لم يجب العلم به ولم يكن بدليل مقطوع به ولم يكفر جاحده لثبوت هذه الثلاثة في حق اصل المسعر تسمية للمتضمن باسم المتضمن او على زعم المجتهد او المراد به الواجب اتساعا والقول بان عدم التكفير لاعتماد المؤل شبهة قوية وهي تنعده وان كان قطعيا ليس بشيء لان قوة الشبهة تدل على ان الخفاء في المجهول باق وانما يعمل بما لاح بالدليل الظني وأبو يوسف رحمه الله لم يكن مؤللا معتمدا على شبهة قوية في اخذه بقول اخوانه من اهل المدينة حين اخبر بوقوع النجاسة في الماء التي توضع منها لانه ثبت عنده نجاسة الماء القليلة التي يقع فيها النجس بل لان المجتهد فيه ظني ولا في اقتدائه بمن ام يتوضأ من الفصد على ما نقله ابن العز وغيره وأما عدم تكفير المؤل في القطعيات على ما هو الحق فهو ليس لانه يعتمد على شبهة قوية وان كان قوله كفرا على ما فصلناه في شرح العقائد بل لانه مأول وليس بمكذب وأدعاء ان اوقات الصلوات كلها وتعيين حدودها من أولها وآخرها بقطع من الاحاديث لا يستحق الاصعاع والعزوة الى موطاء محمد رحمه الله غير صحيحة فان ما فيه انها هو اخبرنا مالكا حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا جمع الامراء وكانوا هم الائمة في المصدر الاول بين المغرب والعشاء جمع معهم في المطر قال محمد ولسنا نأخذ بهذا الا يجمع بين الصلوتين في وقت واحد الا الظهر والعصر بعرفة والعشاء والمغرب بمنزلة وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال محمد رحمه الله بلغنا عن عمر بن الخطاب انه كتب في الآفاق ينهاهم ان يجمعوا بين الصلوتين ويخبر ان الجمع بين الصلوتين

مطلب اطلاق اسم
الغرض على وظيفة
الرُّس مجاز

في وقت واحد كبيرة من الكبائر اخبرنا بذلك الثقات عن العلامة بن الحارث من مكحول انتهى وما قيل ان من شك في دخول الوقت وصلى مع ذلك لا يجوز صلوته ويخاف عليه في دينه لا تيانه بها وهو باطل عنده وان الصلوة لا تصح الا بالجزم بصحتها ولا يتأتى ذلك من غير الجزم بدخول الوقت محمول على من فعل ذلك استخفا فالامر الدين وفي الوقت الذي ثبت قطاع مع دخوله يقينا لوانتظر كوقت الظهر والمغرب والافير صحيح فان الظن المستند الى دليله كاف في العمليات وكيف يسوغ تكفير من يتحرى امتثال امر الله تعالى ويخافه في تعطيل فرائضه في مثل هذه من الاجتهادات واشراط الجزم بالصحة ليس بشيء ومن صلى العشاء مع عدم غيبة الشفق او فقد دخول الوقت لا يشك فيه بل يعلم يقينا بوجوبه او يظن به وهو كاف في وجوب الاتيان والعبارة لما ظنه المكلف في هذا الشأن وفي المحيطان المستعاضة اذالم يستقر رأيها وترددت في الحيض والظهر لم تمسك عن صلوة الفرض لاحتمال انها طاهرة في ذاك الزمان فعليها ذلك ويحتمل انها حايض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلوة وتركها في حق الحل والحرمه والباب باب العبادات فتحتا فيه وتصلى لانها ان صلت وليس عايتها ذلك كان خيرا لها من ان تترك وعليها ذلك ثم قال ولها ان تصلى السنن لكونها تابعة للفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض لانها شرعت جبر النقصان تمكن فيها بخلاف التطوع لتردد هابين المباح والبدعة هذا الكلام مع حرمة الصلوة في حالة الحيض قطعاً وورد النهي الصريح عنها شرعا والكفر عند الاستحلال فكيف لا فيما نحن فيه وقد روى ابو البركات النسفي في المصنف شرح المنظومة عن الشيخ حميد الدين الضرير عن استاذه جمال الدين المحمدي انه قال كسالى بخار الا يمنعون عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا بالمكث في المسجد الى ارتفاع الشمس او بالرجوع ثم الحضور لم يفعلوا ذلك ولم يقضوها ولو صلوها في هذه الحالة فقد اجازها اصحاب الحديث والاداء في وقت يجيزه

*
الانزى انما صلى الجمعة
مع الجنم بعدم تحقق
بعض شرايط وجوبها
وصحتها عندنا وكذلك
في كل موضع اثرنا فيها
الا حينا في محل الاجتهاد
كفي الشافعي في ابطاله
الطهارة بدون النية
ونقضها ايها باللس مثلا
منه سلمه الله

بعض الأئمة أولى من الترك وهكذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني حين سأله السيد
الامام ابو شجاع عن منع الناس عن الصلوة في هذا الوقت فاجاب بهذا انتهى وفي جواهر
الفتاوى ذكر ظهير الدين المرغيناني عن استاذه السيد ابي شجاع قال كنت ارى كسالى
بنجار ايد خلون المسجد عند طلوع الشمس فيصلون الفجر وكنت على ان امنعهم فسألت
اولاً شمس الأئمة الحلواني وقلت هل ازجرهم عن ذلك قال لا لان الغالب من هؤلاء
اذا منعوا عن ذلك وامروا ان يركنوا في المسجد الى ارتفاع الشمس او يراجعوا لم يحضروا
اذا طلعت الشمس ولم يصلوا في موضع آخر بل تركوا الصلوة ولو صلوا في هذه الحالة
فقد اجازها اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء في وقت يجوز فيه في قول بعض الأئمة أولى
من الترك بالكلية انتهى وحكى مثل ذلك عن ظهير الدين المرغيناني فانه لما قدم من
فرغانة رعى كسالى بنجارا يصلون العشاء قبل ان يغيب الشفق فاراد منهم عن ذلك ثم
لقى شمس الأئمة السرخسي وشاوره في مقصده فقال لا تفعل فانك ان منعتهم عن ذلك
تركوا بابا للكلية واما الان فانهم يؤدونها في وقت يجيزه بعض الأئمة هذا فانظر ان
الصلوة في وقت طلوع الشمس بمجرد الكسالة ومحض المساهلة مع عدم جواز الفريضة
فيه عند اثمتنا الثلاثة وزفرقولا واحدا ونصاير يحامنهم ورواية ظاهرة عنهم واداء
العشاء كذلك قبل دخول وقتها وتحقق سببها اذا كان لا يمنع عنها ولا يخاف من كفر
صاحبها فكيف بمن صلى العشاء في زمان لا يغيب فيه الشفق اصلا اخذاً بالاحتياط
وتحريراً للصواب وخروجاً عن عهدة الامتثال على اليقين وهو دين الأئمة الاعلام
والاجلة الصالحاء في الاسلام في كل ما دار بين الوجوب والسقوط وان لم يقم عليه البرهان
فكيف لا فيما افترض على الذمة قطعاً ببراہين واضحة ودلائل صريحة وذهب جمع من
الأئمة النخفاء الى جوازها قبل غيبة الشفق مع تحقق غيبته بمكث غير بعيد وانظر الى
هؤلاء العلماء الافاضل فانهم يفتون بصحة الفجر عند الطلوع والعشاء قبل الغيبوبة

مطلب كسالى بنجارا

بناء على تجويز بعض الأئمة لكونه من المجتهدين مع ورود النهي الصريح بطريق صحيح عن جناب الرسالة ونص الأئمة الثلاثة القادة على عدم الجواز مخافة أن يتركوها بالكلية بسبب تقصير من جهتهم بمجرد البطالة والكسالة فكيف يسوغ منهم أن يفتوا بسقوط العشاء عن لا يغيب عنه الشفق يجعل الهى وسبب مساوى مع نهوض بر اهين الوجوب عليه نهوضا لمردله وعندى أن نزل الفتوى بالسقوط عن الحلوانى والبقالى والمرغينانى والصدر الكبير وامثالهم لا يصح أصلا وإن وجد في عدة كتب فإنه مع خلوه عن الاسناد وتوفر شروط صحة النقل عنهم لا دليل يبتنى عليه وحسن الظن فيهم لا يرخصنا في نسبة مثل هذه المجازفة اليهم وما يشهد بذلك أن اسلام اهل بلغار كان بزمان كثير قبل زمان اولئك الفضلاء الذين يعزى اليهم الافتاء بسقوط العشاء عن سكان هذه الديار في ايام من السنة تنتهى الى غاية الاقتصار فمنهم من قال انهم اسلموا في صدر ملك بنى مروان في كبد القرن الاول من الهجرة بعد ظهور المسلمين على طائفة الخزر وضبطهم باب الابواب ومنهم من قال انهم اسلموا في خلافة المأمون ومنهم من قال في خلافة ابن اخيه الواثق بالله ثم ظهر فيها الاسلام ورفع للدين الحنيفى الاعلام باسلام ملك بلغار الماس خان بن سلكى خان في هواشيه واركان دولته واعيان مملكته وسائر رعيته في خلافة المقتدر بالله ابى الفضل جعفر بن المعتض فلما اسلم بدل اسمه وغير عنوانه فتسمى بالامير جعفر بن الامير عبد الله وخطب بالامير بدلا من اسمه الجاهلى وعنوان الخان الذى هو السمت المختص بالملك عند قبائل الترك وتقلد النيابة من جهة الخلفاء العباسية والتزم طاعتهم في كل قليل وكثير واطاعهم في نبيل وحقير فانه اقام لهم الخطبة وضرب في اسمهم السكة مع اظهار شعارهم واستشعار زيهم في ملابسه ومراكبه وجميع شؤنه فارسل المقتدر سهسن الراسبى احد هواشيه في تبريك اسلامهم وافاضة الخلع عليهم وضم اليه كانيه احمد بن فضلان بن العباس بن راشد ومعه الفقهاء والعلماء من كل طائفة والهند سون والظرفاء

مطلب في اسلام
اهل بلغار

في كل صناعة لتعليم الشرايع والاحكام وافادتهم الفقه في الدين والآداب في الاسلام فما
 آلو اجهد في القيام بما به امر واواجابة ما اليه ندبوا فبنوا فيها المساجد والمدارس والمعابد
 والخوانق وبينوا المعالم ومراسم الطاعات ورفعوا المآذن والمنارات ونظروا في طول البلد
 وعرضه واوضاع سمائه وارضه فحققوا مشارقها ومغاربها وبنوا منابرها ومحار بها واستخرجوا
 طولها وعرضها وعينوا لهم سمت قبلتها وعلموهم اصول ما يحتاجون اليه بجملة ما اقاموا فيها
 نحو سنة يعلمونهم الاحكام ويفيدونهم محاسن آداب الاسلام ولاحمد بن فضلان رسالة كتب
 فيها ما شاهد في سفره الى بلغار وما فيها من غرائب الاحوال والآثار ومن عوائد القبائل
 واخلاقهم ورسومهم واوصافهم وما يختص به كل طائفة من اللغات ويدينون به
 في التعبدات وبالجملة كل ما اتفق عليه منذ انفصل من بغداد الى ان عاد قال فيها رحلنا
 من مدينة السلام لاحدى عشرة ليلة خلت من صفر سنة تسع وثلاثمائة وكان وصولنا اليها
 راجعا يوم الاحد لاثنتى عشرة ليلة خلت من محرم سنة عشرة وثلاثمائة وهم وضعوا قبلة
 بلغار على وجه يدل عليه فن الهيئة ويعينهم عليه المعرفة بتحقيق عرضها وطولها والمقايسة
 بينها وبين عرض مكة وطولها وجدوا سمت قبلتها في نحو اربع عشرة درجة من خط نصف
 النهار الى المغرب وقد تقرر في مقره ان انحطاط الشمس اول الصبح الكاذب واخر الشفق
 الاخير ثمان عشرة درجة ففي عرض ثمان واربعين ونصف يتصل الشفق بالصبح الكاذب
 اذا كانت الشمس في احدى نقطتي الانقلاب من جهة القطب الظاهر لان انحطاط المعدل
 عن القطب في ذلك العرض احدى واربعون درجة ونصف درجة لكونه مساويا لتمام
 العرض لا محالة فاذا نقص الميل الكلى من ذلك بقى ثمان عشرة درجة فاذا كانت الشمس
 في تلك الليلة على خط نصف النهار يكون غاية انحطاطها هذا القدر فيتصل الشفق
 بالصبح واما في غيرها من الليالي يكون الانحطاط اكثر من ذلك القدر فلا بد من تحلل الظلمة

ومدينة بلغار كانت على خمس وخمسين درجة من العرض الشمالي
وعرض قران اكثر منه بخمس واربعين دقيقة وطولها في ست وستين
درجة وست واربعين دقيقة من الجزائر الخالدات وطول بلغار اكثر
منه بشيء نحو ست عشرة دقيقة فكيف يتخيل انه خفي عليهم شأن
الشفق فما تكلموا في مسألة العشاء بها نعم كان الامر واضحا لهم
في ذلك حين كانوا في بلادهم وهنا لك مكانهم بحمل عظيم من العلوم
الشرعية على فرط مهارة في الفنون الرياضية والجغرافية ولكنهم لم
يروا السقاط شيء من فرائض الله تعالى وما كان لهم ان يشكوا في هذا
الحكم لما لاح لهم من عموم الادلة وظهور البراهين القطعية والروايات
الصحيحة المستفيضة عن ائمة المذهب على الاطلاق وكيف اهل
المتقدمون من اهل بلغار هذه المسئلة مع فرط حاجتهم اليها وكثرة
ابتلائهم بها ولم يستفتوا فيها والاسلام فيهم عَضُّ العَجْنَى حُلُوُ المعْنَى
يحفظون حدوده ويلتزمون عهوده وقد كان فيهم من علمائهم جماعة
قبل عصر البقالي والحلواني وبعده مثل عبد الحى بن عبد السلام
ووالده عبد السلام بن يوسف والقاضى ابي العلماء حامد بن ادريس
والقاضى يعقوب بن نعمان صاحب تاريخ بلغار وغيرهم وهب انه
لم يكن فيهم علماء فقهاء يفتون في الوقايع فهل ارجعوا الى علماء سائر
الامصار مع كثرة اسفارهم في الاقطار وشهرتهم بوفور التجارة وحسن
التمدين من قديم الاعصار وما ظهر ذلك لاحمد بن فضلان وغيره من
وفود العراق وعلماء دار الخلافة مع طول مقامهم بها وورودهم اليها لتعليم
الاسلام واذا عاين الشرايع والاحكام بل علموا ذلك ولكن لم يشكوا في

* هذا
انما هو النظر الى
اتخاذ مبداء الطول من
موضع اعتبره بعض الامم فان مبداء
العرض وان كان طبيعيا وهو دائرة خط الاستواء
لكن مبداء الطول اعتباري محض قد تفاوت فيه الاصطلاح
وهذا العلم فيعرف بالعرض في جهة الغرب المعروف عند ظهور
وطول مكة * عزى * عند اخذت الاطوال في الدولة العباسية
المذكور في الكتاب بنحو عشر بن درجة واعتبره
حكما الهند من اقصى العرض في جهة الشرق
كذلك الهند من اقصى العرض في جهة الشرق
الكبار اعتبر كل واحد منهم كرس مملكته مبداء الدول
الطول شرقيا من بلده وغربيا (منه سلمه الله)

* ذكر القزويني انه كان من اصحاب امام الحرمين
انتهى وامله في الفنون العقلية و
في الروايات الحديثية لافي النفقة
(منه سلمه الله)

يستخفون العلم ومحلّه ويستزلون العرفان واهله يخفضون الاعالى والافاضل ويرفعون
الاداني والارازل فاصبحوا وقد ضاعت عنهم الاصول برمتها وخسرت صفقاتهم في جملة ما
وقوتهم الدّراكة مستحيلة وبضاعتهم في النظر من جاة قليلة وفطنتهم خامدة وطبيعتهم
جامدة فاستنشدت الهسائل في مواقعها واستنقرت الدلائل عن مواضعها ومهدت
القواعد ووطدت الشواهد عسى ان يكون في هذه الرسالة لاهل الانصاف كفاية ولمن
هجر الاعتساف الى مطلوبه هداية واعلم ان اهالي قران وبلغار وما يقاطرهما من القرى
والامصار افترقوا في هذه القضية زمرا واختلفوا فيها فتقطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب
بمالديهم فرحون منهم من يساهل بالكلية ويزعم سقوط هذه الفريضة في تلك الايام
من السنة وابعدهم عن الحق واضلهم عن سواء السبيل هذا البعض وليس عنده شيء
الا صرف الانجساد على التقليد والتعصب المحض ومنهم من يحتاط ويأخذ بالاحوط في مواضع
الخلاف ويعتبر الاقوال المحكيّة فيها صحيحة ويربها حجة شرعية ومنهم من يصليها اخذا
بمذهب مالك والشافعي وغيرهما من الائمة ومنهم من يقول ان الوقت يدخل لان
الشفق هو الحمرة على الاصح وهي تغيب وانما يبقى البياض والصفرة وهي غيرها ومن
ذلك ذهب ابو المعالي من الشافعية الى ان اول وقت العشاء حين يغيب الشفق وهو
الصفرة دون البياض والحمرة ومنهم من يقول ان الشفق يغيب من جهة الغروب ومحل
الافول وامامنا يبقى في الجانب الآخر وجهة الطلوع بعد وصول الشمس الى خط نصف النهار
في انحطاطها فهو محسوب من الصبح ولذا اُمنع بعض من زعم سقوط العشاء عن اكل السحر
بعد نصف الليل في هذه الاوقات ومنهم من يتكلف وينوي في كل يوم قضاء عشاء اليوم
السابق ومنهم من يصلي بعد انقضاء نصف الليل ومنهم من يقول بالتقدير ويعتبر
غيبة الشفق في اقرب البلاد اليهم فاذا مضى من الزمان قدما يغيب فيه الشفق في
اقرب البلد ان اليهم دخل وقت العشاء وخرج وقت المغرب ومقتضى ذلك ان لا يصلوها

مطلب في تفصيل
احوال اهل بلغار
في المسئلة

*فصلها فرادى وينتري
الجماعة فيها فمخافة الو
فوق في البدعة وهي
التنفل بالجماعة وذلك
لانه لا يسمع
باكل في وقوبه كما
للشاك في وقوبه
موت ولو سلم على
الوجوب ذلك
نظن فالتعبد
الذمة فلا يكون الجمع
النظن كما في صلوة
مكروها في
الجمعة مع الخلاف في
وجوبها لعدم تحقق
شرائط وجوبها او صحتها
في اكثر المواضع
منه سلمه الله

الا في نصف الليل بالغيبوبة في اقرب البلدان اليهم ثم الاقرب فالاقرب حتى يغيب
 عندهم وهذه جملة آراء انتحلوها في هذا الباب وقد عرفت ان الحق في المسئلة ان الوقت
 ليس بسبب لوجوب الصلوة وتحققه ليس بمشروط بالغيبوبة او غيرها من العلامات
 المذكورة ثم على تقدير سببته فليس هو من الاسباب والشروط التي لا تحتمل السقوط
 فاذا مضى بعد المغرب زمان يغيب فيه الشفق في الاقطار الاستوائية والايام المعتدلية
 دخل وقت العشاء وهو لاء الذين يدينون باسقاط هذه الفريضة لا يراعون غيبة
 البياض ولا يحافظون على غيبة الحمرة كما ينبغي في ايام الشتاء ثم يعمدون في اسقاط
 فريضة من اعظم فرائض الله تعالى بزخارف الشبهات وسخايف الشكوك وربما يتركونها
 من ايام لاحالة يتحقق فيها غيبوبة الحمرة بل البياض مع ان عدم غيبة الحمرة في هذه
 الاقطار في الليالي التي تقتصر غاية الاقتصار محل تأمل ولا سيما في صحو الهوائ وبعد المطر
 نعم ربما يكون اذا كان الهواء مغبرة بعيدة عن ايام المطر وكما لهم في هذه المداعى من
 رسائل ركيكة سخاف شهنوها باوادم رجال من المتأخرين ضعاف قد قمشوا فيها من كل
 واد ضغثا ولفقوا حوامض غشاو لهجوا به وشوشوا عقيدة الحق على اهله وحالهم في العلم انهم لا
 يحسنون مطالعة اجمعه ولا يثبتون على الاسلوب الموزون ما وضعوه ولا يمكن منهم ان
 يسوقوا العبارة على وجه يساعد العربية ويعاضده اللغة واما الآن فقد تنزل الزمان عن
 ذلك فاخذ الاعتام اتباع اوائك ينجون بتلك الرسائل على معارضة الشرع وابطاله وقد
 تكفل الله سبحانه بحفظه وابقائه وما يتقولونه انه لا بد لصحة الصلوة من الجزم بصحتها وما لم
 يعتقد دخول الوقت لا يمتنان ذلك ويخاف عليه لاعتقاده انه على الباطل واجترائه على
 الله به ومساهلته في امور دينه ولا يخفى انه سفسة لان العمل يكفى فيه الظن في محله
 والعبرة لما ظن المبتلى به ومن يصلى هذه الصلوة لا يرى انه على الباطل بل يظن
 انه على الحق او يقطع به واني فيه الاجترار على الله تعالى والمساهلة في امور الدين

* أولئك لم ينصهم على الحق ووهن علمهم وركاكة معرفتهم يتهاونون في تكثير الرواية في مدعاهم وينقلون عن كتب كثيرة يزعمون أن هذا من كثرة الرواية وهو لا يكون الا قول واحد اخذ منه الكثير ويدسون

بل الاجترار والمساهلة يصدق صدقا بينا في شأن من يتركها ويزعم سقوطها
ومنه ان الحلواني والبقالي والمرغيناني المجتهدين افتوا بسقوطها واختاره صاحب
المحيط والخلاصة والكافي من اهل الترجيع وتبعهم النقاد من اصحاب الفتاوى والشرح
وان ابن الهمام وابن المشنة والتمرتاشي وغيرهم ليس لهم رتبة الاجتهاد ولا
الترجيع على ما افاده محمد بن عبد الغفور بن عبد العلي البشاورى وقد افاد الشيخ
قاسم بن قطاوبغا الجمالى في فتاواه انه لا يعمل بابحاث شيخه هذا قلت لا مجالهم في
اثبات اجتهاد شخص او نفيه سوى الاعتماد على ما ذكره ابن الكمال في طبقاته والرسائل
المأخوذة عنها وهو لا يسمي ولا يغنى من جوع وليس لهم سبيل الى ابراز اسناد هذه
الفتاوى الى هؤلاء العلماء او نقل صحيح من كتاب يصاح للاعتماد ثم البقالي لم يعرف
شخصه من هو فضلا عن حاله في الفقه والدراية والثقة في الرواية وليس لهم حجة في
كونهم معذورين في العمل بكل ما ظنوه رواية وتقليد كل من سموه مجتهدا والذي لا
بدمنه في الحكاية عن غيره هو العدالة والثقة في الرواية والاجتهاد والفاهمة وان
كان من وجوه الترجيع وابن الهمام في المقامين هوليت الكتيبة وضرغام الغابة كما
يدل عليه ما شتمل عليه تصانيفه وتضمنه تواليقه ويظهر ذلك ظهورا تاما لمن تأمل
في اقواله ونظر في احواله ولذلك صار عنوان المحقق بمنزلة العلم له ولا ينزله
عن علو منازل انكار البشاورى واستخفاف امثاله بمجرد دفرة التقليد والعصبية
الجاهلية ولا كلام في ان البحث من حيث هو بحث لا يعمل به فان غالب الابحاث يكون
قدحا في الدليل وهو على تقدير تمامه لا يدل على بطلان المدلول ومن اضطر الى
التقليد وعجز عن فقه الدليل ياخذ بما صح من قول ابي حنيفة رحمه الله لا بما يخالفه
وان استدل عليه ابن الهمام او غيره لان النقد يران من هذا شأنه لا دليل له الا قول
الافقه الاورع وهو ابو حنيفة رحمه الله عنده ومنه ان الروايات اكثرها في جانب

في اثناء ذلك اكاذيب
منقذة واباطيل منقذة
فربما قال بعضهم ان
بالسقوط
الثالثين الخفية من
عظماء المجتهدين مثل
المجتهدين والبقالي
الحلواني الشهيد
والصدر الكبير
برهان الدين الكبير
ومن اصحاب الترجيع
برهان الدين صاحب
المحيط وظهر الدين
الخلاصة والشيخ حافظ
الدين النسفي وتبعهم
النقاد من اصحاب
الشرع والفتاوى مثل
الغياثية والفتاوى
والضبيات والكافي والنز
الهندية والكافي والنز
ياهي والاشباه
وغنية*

* التملى والفهستافى والشمى والكنز والبحر الرايق والدرر والملقى ومختار الفتاوى
 وشيخ الاسلام الهروى والشرنبلابى ونور الايضاح وامداد الفتاح والحماية والحلبى ونجم
 الدين الزاهدى وان ابن الهمام وابن المشحنة والتمرتاشى ممن ليس لمرتبة الاجتهاد
 ولا الترجيع لا يعارض اقوالهم باقوال المجتهدين لان وظيفتهم انما هى نقل القول الصحيح
 ممن هو افقه ولا يجوز اضافة الجواب الى انفسهم فلا يعباء بجعل صاحب تنوير الابصار
 الوجوب متنا ولا بتصحيح صاحب الاغاز هذا كلامه (وهو معجون من الكذب والجهل
 والنزوى والتناقض) اما الكذب فكعبه الصدر الشهيد برهان الدين الكبير من القائلين
 بالسقوط بل هو من القائلين بالوجوب كفى الظهيرية والتتارخانية والمضمرات والتبيين
 للزىلى وفتح القدير وحاشية شيخ زاده وسيف الدين الحفيد وغيرها واما الجهل فممنه انه
 جعل حافظ الدين من اصحاب الترجيع ومقدمهم فى هذا التحكم ابن الكمال لم يجعل كذلك
 بل جعله من اهل الطبقة السادسة (وايضاً ذكر هذا الرجل صاحب الكافى والكنز ممن ليس
 له الا نقل القول الصحيح من تابعى اهل الطبقة الخامسة واما النزوى فممنه ان الغنية والملقى
 صاحبهما ابراهيم الحلبى وكذلك البحر الرايق والاشباه لابن النجيم وكذلك نور الايضاح
 وامداد الفتاح للشرنبلابى (واما التناقض فممنه انه عد صاحب الخلاصة من اصحاب الترجيع
 تارة وممن دونهم اخرى فان الخزانة لصاحب الخلاصة وكذلك جعل صاحب الكافى فلا يصح
 اخذ السقوط فى متن الكنز فانه ليس من اصحاب الترجيع عند هم فلا يعباء به ثم ظهير الدين المر
 غينانى نقل عنه الزىلى حكاية الوجوب فكيف يصح علمه من النافين وصاحب المضمرات وغيره
 انما حكى القول بالوجوب عن الظهيرية والسقوط عن غيرها وكذلك صاحب المحيط انما حكى
 افتاء الصدر الكبير ولا يظهر من ذلك القدر اختيارهم لذلك المحكى (ثم ان الزىلى لم
 يأت بشيء سوى الاعتراض على القول بالوجوب ومما يقول هو لاء ان اباحت ابن الهمام
 لا يعمل بها فكيف يعملون بابحات الزىلى (مع ان بحث الزىلى بحث محض وابن الهمام
 يستدل بالآيات والاحاديث وغيرها من الأدلة فيما خالف غيره ولا يكون منه بحث
 محض بل استدلال وتحقيق ولا سيما فى هذه المسئلة والقاسم مع استاذ ابن الهمام فى القول
 بالوجوب فانه تابع فيه شيخه وقرر كلامه واجرى على منواله دليل المسئلة وافاد فى قضاء
 البحر الرايق ان ابن الهمام من اصحاب الترجيع وصرح بعض معاصريه بانه من اهل
 الاجتهاد وهو الصواب وقال السيوطى نقلاً عن برهان الدين الانباسى من اقران ابن
 الهمام لو طلبت جميع الدين ما كان فى بلدنا من يقوم بها غيره ونعم ما قال المنصورى فيه

(شعر) لانفس بالبدر وجه شيخنا * فانه عند الكمال يكسف

سل عنه فى العلم وفى الحلم معا * فهو ابو حنيفة والاحنف

(منه سلمه الله)

السقوط والرجحان معهم والحق في مواقع الخلاف واحد فالموذي بينية العشاء خروجاً
عن الخلاف واحتياطاً في العمل يكون تطوعاً والجماعة فيه مكروهة وأنت خير بان
مجرد وجدان القول الواحد في كتب متعددة لا يوجب تكثير الرواية وإنما مأخذ القول
بالسقوط هو كتاب المحيط وأخذ عنه صاحب الخلاصة والكافي وغيرهما وهل ترى أحداً
منهم اسند ما نقلوه إلى مجتهد أو اعتمد فيه على حجة أو شاهد فضلاً عن إقامة البينة
وتصحيح رفعه إلى أبي حنيفة رضي الله عنه أو واحد من أصحابه الثلاثة ومن يحذوهم
في الفقه والدراية والمذهب أن الحق عند الله واحد ولكنه في المجتهدات خفي
لعدم القاطع وإن صح رجحان أحد الطرفين ولذلك صح عمل كل مجتهد ومن تبعه
بما أدى إليه اجتهاده والرجوع عنه والانتقال منه ولم يكلف أحد بالاصابة إلى ما
عند الله بل بالاجتهاد في محله والعمل به وقرر الشارع ذلك الرأي من المجتهد حكماً
شرعياً من عند الله تعالى وقد عرفت وجوب العشاء وكونها فرضاً قطعياً فإني الرجحان
للمخالف له وربما يقول بعدهم عن الفقه وأثبتهم في العلم أن الحلواني قد خالف
البقالي في هذه المسئلة أولاً ثم رجع عن ذلك لما ظهر له الصواب انصافاً فكان ذلك
منهما أجماعاً ومخالفة ضلالة وإنكاره كفر وغواية وقد أسلفناك فساد هذه الحوالة ثم
الأجماع على مراتب باعتبار مرتبه واعتبار سنده ومذهب أهل الحق والتحقيق أن
منكر ما ثبت بالأجماع الساذج لا يكفر أهلاً وإنما يكفر منكر ما صحبه النقل القطعي من
آية أو حديث كالأركان الخمسة في الإسلام ومن ذهب إلى تكفير منكر ما ثبت بالأجماع
الساذج إنما كفر منكر الرتبة الأولى منه إن كان ثبوته بالتواتر وأقوى مراتب إلا
أجماع الأصحاب نصاً صريحاً في حكم لم يسبق فيه خلاف ثم أجماعهم بسكوت البعض
ثم أجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم أجماعهم على حكم سبق
فيه خلاف ثم يتفاوت حال كل واحد من أقسامه بالنسبة إلى نقله إلينا بطريق التواتر

ولا ينبغي عليك أن رجوع
المجتهد عن قوله
بطلان في
يوجب عنه
الرجوع
المجتهدات لساذج
فيها وبلي يكون لمنزلة
فتوى مجتهد آخر هذا
التسليم
على تقدير
صحة الحكمة والأقوى
غير صحيحة عندنا
منه سلمه الله

مطلب قد يكون
دعوى الاجماع على
خلاف الواقع

او الشهرة او الاحاديثين صحيح وحسن وضعيف فر بما ينقل الاجماع الاقوى ويكون
الحال في اسناده فلا يكون قطعيا وربما يتواتر ولا يكون في نفسه من الرتبة الاولى فلا
يكون قطعيا وعلى ذلك فاعتبر وفي التفصيل طول وربما يكون دعوى الاجماع على
خلاف الواقع ولذلك قال احمد بن حنبل من ادعى الاجماع فقد كذب ولا يعتمد في
نقله الاعلى ائمة النقل الموثوق بهم في الرواية الا ترى الى فخر الدين الرازي
وبرهان الدين النسفي لما ادعيا الاجماع في انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرسل الى
الملائكة رده السبكي رحمه الله وغيره بان ما انفردا بحكايته لا ينتهض حجة لان مدارك
نقل الاجماع من كلام الاثمة وحفاظ الامة كابن المنذر وابن عبد البر ومن يدانيهما
في سعة الاطلاع وكثرة الحفظ وقوة الاتقان وانما يدخل اتفاق الحلواني والبقالي في
دائرة الاجماع لو صح النقل وثبت كون كل منهما فقيها مجتهدا وانه لم يكن في ذلك
العصر غيرهما من المجتهدين ودون ذلك خرط القناد وكيف يصح هذه الدعوى
وقد خالفهما فيه جم غفير وجمع كثير في كل زمان ومنه ان القائلين بالسقوط اعظام
الحنفية من المجتهدين واصحاب الترجيع فلا يعارض باقوال من ليس له هذه الرتبة
وانت تعلم ان الشيخ برهان الدين الكبير معدود في المجتهدين افتى بالوجوب واختاره
صاحب الفتاوى الظهيرية وهوليس بدون صاحب المحيط والخلاصة وصاحب التتارخانية
والمضمرات قد حكى كل منهما الوجوب وآما ابن الهمام فهو ابن الهمام وكال الدين
وان تأخر زمانه فلسان حاله ينادى باعلى صوته (شعر) واني وان كنت الاخير زمانه
* لات بمالم تستطعه الا وائل * والاجتهاد به اليق وهو به انسب واحق من هو لاء الافاضل
الذين عدوهم من المجتهدين فانه في المعرفة باحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والاحا
طة بها والاطلاع على مراتبها غواص بحره وفي المهارة في الاصول والعربية وسعة ادراكه
وتقانه ملاك امره وانه في تحقيق المعقول والمنقول لا يساهم ومقامه في التحرير والتأخير

والندقي لا يزاحم فما قيل ان وظيفته ليست الا ان ينقل القول الصحيح من هوا فقه ولا يضيف الجواب الى نفسه ساقط وانى له الاتيان بمن هو افقه من ابن الهمام يفتى بسقوط هذه الفريضة كلا وهيهات هيهات وما قيل لو حفظ جميع الكتب الحنفية لا يجوز فتواه مالم يتلمذ للفتوى على ما ذكره قاضيخان وغيره لعل المراد منه الممارسة للفن ومعرفة طرق الافتاء لا كتابة قولهم ما قول ائمة الاسلام رضى الله عنهم في هذه المسئلة بخط مخصوص والا فهو غير صحيح ومن تزويراتهم انهم يعيبون علينا في اداء هذه الفريضة ويقولون انكم بانه طار العشاء التي لم تجب عليكم تفوتون الفجر الواجب بلا خلاف بالنوم عنه وانت خبير بان العشاء ليست بدون الفجر في الوجوب وقد اشتغل بها الذمة بحضور وقتها فترك مثل هذه الفريضة بدوى ان اقامتها بما تفضى الى النوم عن صلوة اخرى لم يتوجه علينا ادائها بعد في هذه الحالة حماقة اى حماقة هب انه يودى الى ذلك فافى فرق بين ترك هذه وتينك لو سلم اضاء اداء العشاء الى ترك الفجر مع سلامة من ينام عن الفجر من اعتقاد عدم الوجوب وكون النوم عذرا شرعيا لا محالة فافهم وهم في ريبهم يترددون ومن عاداتهم القبيحة الهجنة انهم اذا اقامت عليهم الادلة وبينت لهم الحجة يقولون ان دليل المقلد قول المجتهد والواجب عليه ان يقلد من غير نظر في الدليل ويرى ما يقولون ان الفقيه والمجتهد لم يأخذ بهذا الحديث ولم يتمسك بهذه الآية فلا تعمل به وقد عرفت ان المستدل ليس بمقلد وان لم يكن مجتهدا ولا يجوز له تقليد غيره مع ظهور الادلة وان الواجب على كل احد بلغته شئ من الادلة الشرعية ان يعمل بها على ظاهرها وعموما حتى يثبت عنده ما يصرفه عن ظاهره بتخصيص او نسخ او غير ذلك وقد قال الشافعى رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له ان يدعها بقول احد فان الله تعالى اقام الحجة برسوله دون احاد الامة فمن عمل بما صح من الحديث الذي احتج به بعض الفقهاء في الخلافة كان معذورا البته ولا سيما اذا كان الحديث مما اختلف في كونه

منسوخاً وكيف يمكن ان يقال لمن بلغه الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأي أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد أو غيرهم وإذا كان العامي يسوغ له العمل بقول المفتي مع احتمال خطائه كيف لا يسوغ له العمل بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحتها حتى يعمل به أحد من الفقهاء والألكان قبولهم شرطاً للعمل بحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم وبطلان ذلك اظهر من ان يحتاج الى الذكر ولا يقدر احتمال خطأ في الأخذ بالحديث الصحيح الا واضعاف اضعافه حاصلة في الأخذ بقول الفقيه كيف فانه لا يعلم خطأ من صوابه ويجوز عليه التناقض والاختلاف وبما يقول بقول ثم يرجع عنه ويحكي عنه في مسألة واحدة اقوال عديدة هذا كله فيمن له نوع اهلية للفهم وفي غيره يقول الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فاذا جاز الاعتماد على ما كتبه المفتي من رايه أورى شيخه وان علا فلان يسوغ له الاعتماد على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اولى واحق ان يسوغ فان الواجب على كل احد ان يكون في يد الشارع كالميت في يد الغسال ولا واجب الا ما اوجبه الله ولا دليل الا ما اوجبه الى نبيه من كتاب منلو او غيره او اجماع امة او قياس في محله ولو انحصر دليل المقلد على قول الفقيه لزم الدور والتسلسل فانه اذا طوّل بال دليل على وجوب الأخذ بقوله فاما ان يقيم قول الفقيه فيطالب بالدليل عليه وهلم جرا فاما ان يدور او يتسلسل او غيره فان اورد قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قيل عليه ان التمسك بالدليل مما يختص بالمجتهد عندك على ان الآية انما تدل على وجوب سؤالهم عن حكم الله تعالى عند عدم العلم لا عن قولهم وما أخذ الحكم ليس الا الكتاب او السنة او الاجماع او القياس وان ادعى الاجماع يقال عليه اولاً ان الاجماع انعقد على وجوب العمل بالدلة الاربعة ولا يقول احد من الائمة بوجوب اتباع فقيه خاص ولم ينقل عن احد منهم دعوة الخلق الى الاقتصار على رايه وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون ثم التمسك بالاجماع كغيره

مطلب لو انحصر
دليل المقلد على
قول الفقيه لزم
المحال

يتوقف على المعرفة بامور لا حظ فيها للمقلد اصلا والآيات البينات والمعجزات القاهرة
 ناطقة بوجوب اتباع الرسول النبي الامي وذلك ضروري ومن ههنا ما يوجد
 في كتاب من قول او حكاية او نقل لا تعصب لهم عليه ولا خصومة على صاحبه فهو رواية وقول
 المجتهد ثم يزعمون ان المجتهد هو الذي يستقل بوضع الاحكام ويجب اتباعه على كل
 الانام وقد قال الله تعالى ان الحكم الا لله امر ان لا تعبدوا الا اياه ام لهم شركاء شرعوا لهم من
 الدين ما لم ياذن به الله وهم ربما يصرحون بذلك ولو ام يصرحوا به فلا محالة يعاملون
 بول نسب الى من له توقير في قلوبهم ذلك المعاملة وينزلونه منزلة كتاب الله وسنة رسوله
 وآياك ان تظن كل ما يوجد في كتب الفقه والحديث او غير ذلك انه رواية عن الائمة فان
 الرواية انما هي ما يروى عنهم باسناد صحيح اليهم او بالاخذ على طريق الوجدادة من
 كتاب واحد من الائمة المعروفة بالفقه والدراية والعدالة والثقة في الرواية ووجد ان
 القول الواحد في كتب كثيرة لا يوجب تكثير الرواية وتعدد النقل فانه قد شاع النقل من
 تصانيف من له توقير في القلوب من غير تحرير للمسئلة ولا تايخيص للمنقول ولا التفات
 الى تصحيح النقل وربما يكون القول الواحد مذكورا في كتب كثير من المصنفين ويكون
 غلطا محضا منشاء اتباع اللاحق السابق من غير وقوف على سهوه واطلاع على خطائه وذلك
 يوجد في كل صناعة الا ترى صاحب المهداية مع علو كعبه ورسوخه في العلوم اثبت خلاف
 الشافعي رحمه الله في جواز الصلوة في الكعبة وتبعه صاحب الكافي والتوضيح وغيرهم من
 الافاضل وهو غلط لا محالة ولا شائسته منه في كتب الشافعية وغيرهم بل
 الكل صرحوا بجوازها وكذلك ذكر ان الشهوة ليست بشرط في خروج المني
 لا يجاب الفصل عند الشافعي رحمه الله واستدل عليه بقوله عليه السلام الماء من الماء
 وتبعه صاحب الكافي وخلف كثير من الفضلاء ولا محالة انه غلط فاحش فان الشافعي لا يوجب
 الوضوء بخروج المني من غير شهوة فضلا عن الفصل اذ مذهبه في ذلك الباب ان خروج

* صاحب المجموع والدرر
 وصلى الشريعة وسكن
 منه ابن الرعام رحمه الله
 منه سلمه الله

المنى على وجه الشهوة يوجب اكبر الحدين وبدونه لا يوجب شيئاً الاكبر ولا الاصغر
وذلك ظاهر لا ستره فيه وانما عد وجوب الغسل في خروج المنى بغير شهوة من غرائب
شاذان بن ابراهيم وبعضهم نسبته الى عيسى بن ابان واعجب من ذلك ان ابراهيم بن
موسى الطرابلسي رحمه الله قال في كتابه مواهب الرحمن في فصل نواقض الوضوء بعد
تعداده النواقض وام نستثنى المنى وقال في شرحه براهين النعمان ولم نستثنى نحن ومالك
رحمه الله الا منى من انه ناقض واستثناه الشافعي رحمه الله لقول ابن عباس رضي الله
عنهما المنى كالمخاط فامطه ولو باذخر واطال في الاستدلال والجواب ثم قال بعد ذلك في
حمل بيان ما يوجب الغسل وفرض بخروج منى ونشترط الشهوة وقال في شرحه ونشترط نحن
ومالك رحمه الله الشهوة ونفاه الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما
الماء من الماء رواه مسلم رحمه الله اي الغسل من المنى اذ هو خطاب جار مجرى الامر
ولنا ان الغسل وجب على الجنب بالنص وهو في اللغة من قام به جنابة ^(*) وهي حالة تحصل عند
خروج المنى على وجه الشهوة فلا يتناول من خرج منه بلا شهوة فلا يوجب فيه حكماً بنفى
واثبات والحديث محمول على الخروج بشهوة لان اللام فيه للعهد انتهى فانه تناقض
محض كيف يتصور انتقاض الغسل بدون انتقاض الوضوء وانما وقع فيه لم يتابعته صاحب
الهداية من غير تحرير لكلامه ولا تأدلي في عباراته ولو جمع الكلام من اطرافه ولاحظ
في وجوه اعتباراته لسلم من هذا الخطأ ومن يسلم منه الا المعصوم وانما اوردت امثال ذلك
تنبيها وتالياً لا قدحاً في هؤلاء العلماء وعضائهم فان صاحب الهداية صاحب الهداية
ثم الله ان تظن ان كل ما يوجد في كتب التفسير هو من تفسير كتاب الله فان كثيراً من
المتأخرين قد ادرجوا في تفاسيرهم شيئاً كثيراً من الخلافات الركيكة والحكايات البشعة
والاقوال الواهية والاراء الساقطة الرديئة بادنى مناسبة بل من غير مناسبة حتى الاشعار
الفارسية وانما التفسير ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه او واحد من اصحابه رضي

* الا ان تنبيه على قصور
في تعليل الهداية وغيره
حيث قال الجنابة في
اللفظ خروج المنى على
وجه الشهوة آه وغفل
عن فساد نقلها ووقع
في هذا التناقض مع
سعة اطلاع في العلوم
فكيف لا ممن دونه
منه سلمه الله

الله عنهم والذين اتبعوهم باحسان بطريق صحيح ريثما يعتمد على مثله في مثله او
 استنبط من النظم بوجه مرضى يساعده العريضة ويعاضده الشرعية ويسعه وجوه الدلالة هذا
 واذا انحضت لهم الصبح ربما يقولون ان عالما كذا كان من افراد زمانه واساتذ آو انه وكان
 لا يصلي هذه الصلوة في هذه الايام من السنة ونحن نتبعه وقد قلت لبعضهم انك في شأنك
 هذا في خطأ عظيم واثم مبين تعصى الله ورسوله وتخالف امامك بترك هذه الصلوة واخاف
 عليك في ذلك فقال ان فلانا من العلماء قال لي اذا نزل الشمس في برج كذا او طلع
 نجم كذا صل المغرب ثم ضع ثيابك وخذ فراشك ونم نومة العروس ولا تبالي
 بشيء ولئن سئلت يوم القيمة عن ترك صلوة العتمة في هذه الايام من السنة فانا
 ضامن لك في الجواب عن ذلك فقلت له فهلا اخذت منه الوثيقة وهلا سألته اين
 يكون هو حين ما تحتاج اليه وحكى عن بعض المتعصبين منهم انه لما شد عليه في
 ادائها من جهة الجمعية الشرعية وضاق عليه المخرج لم يربدا من بعض الامتثال
 فقال للمودعين انك متى اذنت للعشاء في هذه الاوقات ارفع يديك بالدعاء وانت
 متوجه الى القبلة وقل اللهم اجعل وزر هذا الاذان وتلك الصلوة على المحتسب
 حيث رفع امرنا الى المحكمة ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا وهو
 لاء الجهلة الحمقاء يحملون اثقالهم واثقالا مع اثقالهم ويزرون اوزارهم واوزارا مع
 اوزارهم فانهم يبذلون اجتهادهم في تكثير سوادهم ويعملون كل حيلة موهمة ويتوجهون
 بكل خدعة الى صرف العوام اليهم وتقليد هم لهم في ترك هذه الفريضة عليهم وانا بحمد
 الله تعالى لا اجوز تركها اصلا ولا اجعل بين وجوبها في وقت دون غيره فراقولا اري ما
 يتمسكه اولئك الاعتام في اسقاطها شيئا يوزن جناح بعوضة وقد مننى الله تعالى
 اذمكنني من قضاء ما فات من هذه الصلوات في ايام الشباب بزعم انها ساقطة عنا لعدم
 الوقت تقليد المن قبلنا من له وقع في قلوبنا واحسب ان الفوائت كانت ثمانية

عشاء ومن الوتر مثلها ولا أذكر ذلك إلا ترغيباً للناس في أدائها وعدم المساهلة فيها
وتحذيرهم عن الاجترار على الله في ترك هذه الصلوات وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويعفو عن السيئات (شعر) ان تلمني عجائز نزار * فاراني فيما فعلت مجيداً*
وقد عرفت ان الحاكم والواضع للشرائع هو الله تعالى وان الحكم الشرعي ينتفي
بانتفاء مدركه وهو الأدلة الأربعة وانما ساغ اتباع الفقيه عند العجز عن فقه الدليل
ومعرفة الحجة احساناً للظن به انه بنى فتياه على هذه الأدلة وذلك رخصة من الله تعالى
في مقام الضرورة قال الشيخ محي الدين رحمه الله وبحمد الله جعل الله في ذلك رحمة
أخرى لنا لولا ان عوام الفقهاء حجروا هذه الرحمة على العامة وضيقوا عليهم ما وسعه الله
تعالى بربطهم بمذهب خاص والزامهم متابعة شخص معين لم يعينه الله تعالى ورسوله
ولا دل عليه كتاب ولا سنة صحيحة ولا ضعيفة واما الأئمة مثل أبي حنيفة ومالك وأحمد بن
حنبل والشافعي رحمهم الله فحاشاهم من هذا ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم
قالوا لا حد اقتصر علينا ولا قلنا في فيما افتيتك به بل المنقول عنهم خلاف هذا رضى
الله عنهم يؤيد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بصدقة
فاقبلوا صدقته فالرخص مما تصدق الله به على عباده هذا كلامه وقد قام
الأدلة على المقصود قياماً لا مرد له ونهض حجج الفرضية نهوضاً لا عديل له وان
القول بالسقوط بدعة ردية ابتلى الله تعالى كثيراً من اهل هذه البلاد بها وقد اصطلح
كثيرون من غيرهم بنارها وانتشر في الآفاق شررها وكثر على الخلق ضررها وما الله
بغافل عما يحدث هذا الداء العضال فيما بين الامة وتقول به في أول الحال فلئن اغمضنا
عن ذلك وتنزلنا الى صحيفة مدارك الجهال وقنعنا بما يقنعون به من التقليد المحض
فالتراجع معنا لانه لا يرتاب متبوع في كون المراد من برهان الدين الكبير هو أبو محمد
عبد العزيز بن عمر بن عبد الله فان هذا اللقب مقارناً لوصفه بالكبير لم يقع الا عليه

وقد صرح به القاضي العلامة علاء الدين علي بن امر الله بن محمد الرزمي الحنائي في بعض
نصائفه وعبارات النقلة عنه مطردة على ذلك التعبير عنه وأما اسم الصدر الكبير وبرهان
الأئمة فقد وقع ايضا على ابنه الصدر السعيد تاج الدين احمد والد صاحب المحيط فانه قال
في أول كتاب المحيط قال العبد الضعيف الراجي لفضل الله الخائف من عدله المعتمد على
كرمه محمود بن الصدر الكبير تاج الدين احمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن
عمرو وقع في أول كتاب الشهادات من الخلاصة التعبير عنه بقوله الصدر الامام السعيد برهان
الأئمة فالغالب على الظن ان المفتي بالوجوب هو الصدر الماضي ثم يتردد الظن في المحكى
عنه السقوط فان كان هو ابنه ذلك فلا ريب ان اباه اعلم منه واجل وافقه وانبل وان كان شخصا
آخر فهو مجهول لا يدري شخصه فكيف حاله في الفقه والرواية وان كان حكاية الوجوب والسقوط
عن شخص واحد فهما متساقتان بالتعارض فحقن على اصلنا من التمسك بالادلة
الشرعية وماذا يصنع المخالف فانه لا يرى التمسك بهادينا ويرى تركها يامتين فان قيل
لعل المفتي بالسقوط غيرهما والاعتماد على كثرة الروايات في المحيط والكافي والخلاصة وغير
هما من الاعتبار قلت لو سلم وجد ان الرواية وكثرتها وثقة الراوي فجهاالة الاصل المروي عنه
توجب سقوط الروايات وقد عرفت ما هو الرواية وكيف كثرتها وطريق اثباتها فان قيل هذا
انما هو في الحديث قلت كلابل فيه وفي الروايات الفقهية على ما صرحوا به فان جهالة الراوي
في الحديث الذي هو دليل الحكم وسبيل مؤد اليه اذا اوجبت السقوط عن صلوح الاحتجاج
به لعدم ترجيح جانب الوجود بثبوت عدالة الراوي وكونه ثقة فجهاالته في رواية المسائل
الفقهية اوجب للسقوط والرواية اولى واحق بالترك وليس اصحاب القول بالوجوب
بدون القائلين بالسقوط لان حيث العدول من حيث العلم والمعرفة والعدو برهان
الدين التكبير معدود في المجتهدين وتحقق شرائط الاجتهاد في ابن الهمام وهو مع تأخر
زمانه قد استوفى نصابه من استظهار الاصول وقواعد المعقول واتقان السنن والاحاديث

فان حكاية القول بعدم
الوجوب وان وقعت
في المحيط والزاهد
والكافي وغيرهما فالقول
والدرر وغيره في الظاهرية
بالوجوب في القدير
والتبيين وقام
والانغاز والمغنيان
والامير الحاج والقاسم
وابن امير النجيب
الجمالي والنجيب
وحسب المفتين وشيخ
الاسلام الحفيد وشيخ
زاده في حواشي الوقاية
وصحاح الرواية والنتار
وخاتمة المجموع الثاني
ونزعة التكنيز وحاشية
الطحاوي وابن العا
يد بن نيفة الاخبار
وغيرها منه سلمه الله

ووفى حسابه وفي الحديث اذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الاعظم والمراد به لزوم الحق
واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا لان الحق ما كان عليه الجماعة
الاولى وهم الصحابة والذين اتبعوهم باحسان وعن فضيل بن عياض الزم طريق
الهدى ولا يعرك قلة السالكين وايك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين وقال الغزالي
من لم يثبت في هذا الزمان ووافق الجماهير فيما هم فيه وخاض فيما خاضوا فيه يهلك
كما هلكوا واصل الدين وعمده الاحتراز عن الافات والعمات التي تاتي عليه من
البدع والمحدثات انتهى وقد قال الله تعالى وان تطعوا كثيرا فخر من في الارض يضلوك عن
سبيل الله وعن بعض السلف اذا وافقت الشريعة ولا حظت الحقيقة فلا تبالي وان خالف
رأيك الخليفة والطريقة الثابتة على جادة الشريعة ما عليه السابقون الاولون من
المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم وذاك الدين القيم
الذي هو عند الله الاسلام اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده والمتبع فيها الادلة
فاذ قد انتصبت لم يعارضها شقاق ولا يعارضها وفاق ولا يمكن هذا الخرم او ردناه
في هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه انه ولي التوفيق والاعانة
وله الحمد على نعمه المتكاثرة ومنه المتوافرة كذلك
يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت

في الحياة الدنيا وفي

الآخرة

تم

الروايات الفروعية

مأثرت بالكتاب والسنة والاجماع لا ينتفى بانتفاء ما ثبت بضرب من الرأى (تنوير شرح
الجامع الصغير من نفسه) اذا قيل الصلوة الخمس في كل يوم وليلة فرض عليك فان صدقها
وقبلها يكون ثابتا على الايمان وان انكر بها ولم يقبلها يكون خارجا عن الايمان

مجالس الأبرار) لو قال مسلم في ديارنا بعد شهر لم أعلم الصلوة الخمس أنها فرضت على
 أو الزكوة كفر (قنيه) كنقل القرآن أي نظرا للتواتر مثل القرآن والصلوة الخمس
 وأعداد الركعات (شرح منار) الواجب على المسلمين الأخذ بالاحتياط على أقصى
 الوجوه الذي عليه (محيط من فصل الحيض) في مبسوط شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
 الاحتياط في باب العبادات واجب (محيط في الجهاد) فلان يؤدي ما ليس عليه أولى من
 ان يترك ما عليه (كافي) الاحتياط في العبادات واجب وفي شرح عبد العلي رحمه الله
 عن المحصر والاحتياط في الصلوة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسئل في الموقف
 وأول منزل الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا حمل المصلي أولى من تركه في زماننا (فتاوى لامير
 شاه البخاري) العمل بالعموم واجب ما لم يدل عليه دليل خصوص (شرح اصول فخر
 الاسلام لاكمل الدين رحمه الله) العبرة لعموم اللفظ عند جمهور العلماء في الاصول
 والفروع (تفسير ابن كثير والبحر الرائق) الأصل في الشرايع العموم على ان
 التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العم عندنا (كافي من نفسه من صلوة الخوف)
 أظهر الزاهدي اعتزاله هنا في المجتبي كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ الكفر
 (كتاب الدر المختار من نفسه) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال
 ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره واراد بهم
 اهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله أي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما
 يقارن الفعل نظر قوي لان مبناه على مذهب الاشعرية والسنية ان القدرة تقارن الفعل
 وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر
 قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليف ما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء
 وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعيد والضايعة في حقهم قال في البحر وهو غلط
 لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة

وهي سلامة الأسباب كما عرف في الأصول رد المختار على الدر المختار من نفسه قلنا السبب والشرائط انما يعتبر بحسب الامكان (كافي من نفسه) ولا يسقط الممكن بسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدما (شرح المنية لابراهيم الحلبي من نفسه) وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله بوجوب كل الاحكام والعبادات على الصبي لقيام النعمة وصحة الاسباب ثم السقوط بعذر الحرج (اصول فخر الاسلام) اصل التقدير متفق عليه بيننا وبين الشافعية وهم يقدرون باقرب البلاد اليهم او باقرب ليال اليهم لان القريب للشئ في حكم هذا الشئ ونحن نقدر باعتبار الاكثر الغالب (شرح تنوير الابصار) وذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليه صلوة العشاء ثم انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (تبين للزبلي) والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء على ما في الظهيرية لكن وقع في بعض النسخ من المضمرات الصحيح انه ينوي القضاء الظاهر انه سقط كلمة لا سهوا من النسخ (حاشية شيخ الاسلام) وفي التجريد الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وكذا ذكر حسب المفتين وصحيح الرواية الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (واما سببها الاصل فخطاب الله تعالى الازلي وترادف نعمه التي لا تحصى وجعل الله تعالى الاوقات اسبابا ظاهرة تيسير المعباد لان ايجابه تعالى غيب لا نطلع عليه فجعل الاوقات امارات على ذلك الايجاب ولما كانت الاوقات معرفة للوجوب اضيف اليها وسميت اسبابا واطلق الفقهاء عليها اسم السبب وعند الأصوليين الاوقات علامات وليست باسباب والفرق بينهما ان السبب هو المفضى الى الحكم بلا تأثير والعلامة هي الدالة على الحكم من غير توقف ولا افضاء ولا تأثير فهو علامة على الوجوب والعلة

في الحقيقة هي النعم المترادفة

(امداد الفتاح)

وَلِكُلِّ نَفْسٍ طَالِبَةٍ قِسْطٍ مِنْ نَوْرِ اللَّهِ تَعَالَى قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ وَلِكُلِّ مَجْتَهِدٍ ذَوْقٌ نَقِصٌ أَوْ كَمَلٌ فَلَيْسَ
 الْعِلْمُ وَقْفًا عَلَى قَوْمٍ لِيُغْلَقَ بَعْدَهُمْ بَابُ الْمَلَكُوتِ وَيَمْنَعَ الْمَزِيدَ عَنِ الْعَالَمِينَ بَلِ الْوَاهِبُ
 الَّذِي هُوَ فِي الْإِفْقِ الْمُبِينِ مَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ وَشَرُّ الْقُرُونِ مَا طَوَى فِيهِ بَسَاطَةُ
 الْجَهْدِ وَانْقَطَعَ فِيهِ سَيْرُ الْأَفْكَارِ وَقَدْ قَالَ الْغَارِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ
 فِي الْحِكْمَةِ أَنْ يَكُونَ شَابًّا صَحِيحَ الْمَزَاجِ مُتَأَدِّبًا بِآدَابِ الْأَخْيَارِ وَقَدْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَاللُّغَةَ وَعِلْمَ
 الشَّرَائِعِ أَوَّلًا وَيَكُونَ عَفِيفًا صَدُوقًا مُعْرِضًا عَنِ الْفُسْقِ وَالْفُجُورِ وَالْغَدْرِ وَالْخِيَانَةِ وَالْمَكْرِ
 وَالْحِيلَةِ وَيَكُونَ فَارِغَ الْبَالِ عَنْ مَصَالِحِ مَعَاشِهِ مُقْبِلًا عَلَى آدَاءِ الْوَضَائِفِ الشَّرْعِيَّةِ غَيْرِ مُخْلِ
 بِرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الشَّرِيعَةِ أَوْ لَادِبٍ مِنْ آدَابِهَا مُعْظِمًا لِلْعِلْمِ وَالْعِلْمَاءِ وَلَا يَكُونَ لَشَيْءٍ عَنْهُ
 قَدْرٌ إِلَّا الْحِكْمَةَ وَاهْلِيهَا وَلَا يَتَّخِذَ عِلْمَهُ وَحِكْمَتَهُ حِرْفَةً وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ حَكِيمٌ
 زُورٌ وَلَا يَبْعُدُ مِنَ الْحِكْمَاءِ أَنْتَهَى فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ الْحِكْمَةِ الْعَمَلِيَّةِ
 الَّتِي هِيَ تَهْدِي إِلَى الْأَخْلَاقِ عَلَى الْحِكْمَةِ النَّظَرِيَّةِ وَقَالَ وَتَمَامُ
 السَّعَادَةِ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ كَمَا أَنَّ تَمَامَ الشَّجَرَةِ بِالثَّمَرَةِ
 مِنْ كِتَابِ ثَمَرَةِ الشَّجَرَةِ)

* * تم * *

(شعر)

أَخَا الْعِلْمِ لَا تَعْجَلْ بِعَيْبِ مُصَنِّفٍ * وَلَمْ تَتَبَيَّنْ زَلَّةَ مَنْهُ نَعْرِفْ
 فَكَمْ أَفْسَدَ الرَّأْيَ كَلَامًا بِعَقْلِهِ * وَكَمْ صَرَفَ الْأَقْوَالَ قَوْمٌ وَصَحَّفُوا
 وَكَمْ نَاسَخَ اضْمَحْمَحًا لِمَعْنَى مُغَيَّرًا * وَجَاءَ بِشَيْءٍ لَمْ يَرِدْهُ الْمُصَنِّفُ
 دُوسْتَانِ نِيكَ خَوَاهِ طَوَطَى حُلُوِّ اللِّسَانِ
 دُشْمَانِ بَدِ زَبَانِهِ مَارِ مَسْمُومِ اللَّعَابِ

*** ❁ ***

(ومن ذهب الى الوجود ورجمه) الشيخ قاسم الجمالي (وابن امير الحاج وعمر بن النجيم
والعلامة الفورصاوي) والمفتي حسن الحلبي (وشهاب الدين احمد بن محمد بن اسماعيل
الطحطاوي ومحمد امين ابن العابد بن) ومرضى بن قطامش القزاني السمتي اخيرا ورفيق
بن طيب الفورصاوي (والشيخ ابو صالح نياز قلبي بن شاه نياز الحلبي) (وعبد الله بن عبد
الرحمن بن عمر المكي سراج الدين) (والشيخ محمد شريف بن ابراهيم البيركوي
والامير حيدر بن معصوم البخاري) (ومحمد بن الحسين البرزني في المفتي) (وعبد الله بن يحيى
الجزنوشي) (وشاه احمد بن رفيق السماكي) (ومحمد امين بن سيف الله الصباوي) (ودرة
بن محمود بن الحسين البرزوي الحيسوب) (ومحمد يار بن عبد الله الحاج) (واسحاق بن سعيد
والشيخ دولتشاه بن عادل شاه) (ونعمة الله بن بيكتيمر الصلاوي) (وشرف الدين بن زين
الدين الاسترلي) (ومحمد بن حميد بن مرتضى القزاني) (وابراهيم بن خوجش) (وفضل بن
سيف الله الكيزلوي) (والمفتي عبد السلام بن عبد الرحيم) (وسعيد بن احمد الشرداني
اخيرا) (شمس الدين بن عبد الرشيد القشقاري) (وابو عبد الخالق اعظم بن عبد الرحمن
التنكي) (والمفتي عبد الواحد بن سليمان) (وعياض بن ظهير الخجندی مفتي بخارا
وفخر الدين السوني) (وتاج الدين بن عبد الرشيد الاشتركي) (وعلي بن سيف الله
التوننتاري) (وعبد اللطيف بن سبحان القرقي) (وهبة الله الصلاوي اخيرا) (ونياز بن
بنيامين الباخى مفتي بخارا) تم

السهوات الواقعة من دار الطباعة في بعض النسخ

خطا	صواب	خطا	صواب	خطا	صواب	خطا	صواب
فتنته	فتنة	٣	٧	راء	راد	٢٤	١٢
آيتان	ايتان	٥	٢	نحو على	نحو على	٢٦	١٥
مادلايل	مالا دليل	٨	١	وبن ونهما	وبن ونهما	٣٠	١٩
التنزيه	التنزيه	٧	٧	يجب	يجب	٣٣	١٨
بمزلة	بمنزلة	١٢	٥	واجبا	واجبا	٣٥	١٨
مداركة	مداركة	١٤	٦	حنيفة	حنيفة	٣٨	٢٠
يجري	مداركة	١٩	٢١	وقولهم عن	قولهم وعن	٣٩	٢٠
سنتها	تجري	١٧	---	لنبوهم عن	لنبوهم	٤١	١٢
ورائه	سنتها	١٧	١٨	يحفظ	يحفظ	٤٢	١١
	ورأيه	١٩	١٨	تصويبهما	تصويبهما	٤٤	١٥
				اورده	اورده	٥٢	٢١

مسلم وغيره ايكفيننا فيه صلوة وهو الذي يقتضيه العريضة ولكن في اكثر نسخ فتح القدير وقعت بربون كلمة فيه وكانه سب من الناس (منه سلمه الله)

١١	١٤٥	هذا المدعى	بما ذكر	١٢	٩٢	بما ذكره	بما ذكر
٨	١٩٩	ولا يعنى	هذا القدر	٥	٩٣	هذا القدر	هذا القدر
١١	—	مغذورين	مع التصنع	١٨	٩٤	مع التصنع	والتصنع
١٣	—	الكتيبة	وانحاء	١٩	٩٩	وانحاء	وانحاء
١٩	—	امثاله	قيس	١٥	٧٤	قيس	قيس
—	—	والعصبة	وهو	١٢	٧٥	وهو	هو
٢١	١٤٩	وتقانه	الحال اى	١٧	—	الحال اى	الحال اى
٧	١٥٢	بقول	صلواتنا	١٥	٧٧	صلواتنا	صلوة
١٧	—	شائبة	راضون	٧	٨٥	راضون	راض
١٤	١٥٤	بالله	بمائه	٢١	٩٥	بمائه	بمائه
٩	١٥٩	بقوله	عن	١١	١٢٣	عن	من
٧	١٩٥	اولادب	خلاف	١٤	١٢٧	خلاف	خلاق
		تم	ايكفيننا فيه	١	١٢٨	ايكفيننا فيه	ايكفيننا*

وفي الحاشية

٩	٩٧	بن	بن بن	٣	١٩٠	ايهم	اليهم
٢	٨٧	المستحاضة	الجمع بين	٢	٩٤	رد لكلام	رد الكلام
			الصلوتين في	١٩	٢٣	الاريسيين	الارهييين
٢٥	١٤٢	الاول	السفر	٢٥	—	تعالوا	لقالوا
٥١	—	وهذان	اولال	٥٥	٢٩	في وجوب	في وجواب
٩	١٤٨	اجتهاد	وهذان			الاستدلال	الاستدلال
—	—	بمنزلة	اجتهاد			على المفتي	المفتي
			لمنزلة	١٢	٩١	(***)	(**)

فهرس ناظورة الحق في فرضية العشاء وان ام يغيب الشفق

٨	المراد من كل ما لا دليل عليه يجب نفيه	٢	• • •	في بيان المؤلف
	تمام المعرفة بالله	٣	• • •	مقدمة
٩	مسائل الاعتقاد من ضروريات الدين	٤	• • •	اصول الفقه
	في تزييف الكلام	٥	• • •	مثل ثبوت النبوة
١٥	• • •	٧	• • •	المطلب الاول

(*) ونقله الى الناس هذا (**) ونقله الى الناس مع ما صح من زور رحمه الله من قوله ما قلت قولاً خاطئاً فيه ابا حنيفة رحمه الله هذا

٥١	فيما يأخذ المقلد الحنفى . . .	١٢	ثبوت الاحكام بحكم الله . . .
٥٣	الصحيح نوعان . . .	١٣	المطلب الثاني . . .
٥٤	الصحيح رواية يضمحل بالمعارض . . .		في اقسام الادلة . . .
٥٥	فيما قيل ان افضل الكتب . . .	١٤	في انواع الاحكام . . .
	الكلام في المجتهدين . . .		ان باب العقائد لا يجري فيه الظن
٥٨	ان تقسيم ابن الكمال بحكم . . .		القياس
	يظهر منه ان الائمة الثلاثة مجتهدون		الامر في العقلية على سعة . . .
	في الشرع	١٥	بيان الاجتهاد . . .
٦٠	يعرف كون ابي يوسف مجتهدا مطلقا . . .		بيان التقليد . . .
٦١	ان الطحاوي ليس بمقلد . . .	١٦	الظواهر تجري مجرى الضرورة
	في تنويه شأن ابي بكر الرزى . . .	٢٠	رد اكلام المخالف . . .
٦٣	ان صاحب الهداية ليس بدون	٢٢	طريق معرفة الحديث . . .
	قاضيخان	٢٥	في احكام النسخ . . .
٦٤	الغالب على فقهاء العراق المحمولة	٢٦	ان الاحاديث المنسوخة قليلة . . .
٦٥	المطلب الثالث . . .	٢٩	وجوب الاستدلال على المفتي . . .
	ان المروعة اعظم فرائض الله تعالى	٣٠	القول بان عصر الاجتهاد قد انقرض
٦٦	ان المروعة لا تسقط عن المكلف بعذر	٣٢	معنى قولهم دليل المقلد قول المجتهد
٦٧	في طرق التفسير . . .	٣٥	معنى وجوب الصلابة في المذهب
٦٨	في حال الاسرائليات . . .	٣٦	العمل بمقتضى الادلة ليس من
	تاويل من فسر القرآن براه . . .		الانتقال
٦٩	ذكر الصلوة في كتاب الله تعالى خمسا	٤٠	تذنيب . . .
	وسبعين مرة	٤٢	قد اشتهر عن ابي بكر الرازي . . .
٧٨	الاحاديث الواردة في صلوة العشاء	٤٣	ما وقع في شرح الكنز . . .
	عموما او خصوصا	٤٤	الحسابيات امور قطعية . . .
٨١	في احاديث الاسراء . . .		اهل الشرع يرجعون الى اهل الخبرة
٨٣	احاديث هي نصة في صلوة العشاء	٤٥	الالغاء غير الابطال . . .
٨٤	الجمع بين المغرب والعشاء في مردلفة	٤٧	حكايت حال . . .
٨٥	احاديث الجمع بين الصلوتين	٤٨	في معاني الفقه . . .
	في السفر	٤٩	تفصيل اجوال الروايات . . .

١٢١	الكلام في بزهان الدير الكبير	٨٦	الجمع بين الصلوتين في الحضر
١٢٥	ليس في العالم قطر يطلع الفجر كما	٨٧	احاديث في المستحاضة . .
	تغرب الشمس	٨٨	في امامة معاذ قومه بعد ما صلى مع
	مأذكر في الزاهدي . .		النبي عليه السلام
١٢٦	الكلام في البقالى . .	٨٩	قدر قراءة النبي عليه السلام .
١٢٧	في تحقيق ابن الهمام . .		الفتوت في الصلوة . .
	في اعتراض الحلبي . .	٩٠	مطلب الوتر . . .
١٣٠	سقوط اعتراض الحلبي . .	٩١	مطلب السنن . . .
١٣٢	الكلام في الاسباب . .	٩٢	مطلب الاوقات . . .
١٣٣	مانقله الاكمل ليس بحجة . .	٩٥	امامة جبرئيل عليه السلام . .
١٣٥	المجمل المزال خفاؤه بالظني ظني	٩٦	في تاخير العشاء . . .
١٣٦	اطلاق اسم الفرض على وظيفة	٩٨	صلوة العشاء لم يصلها امة قبلنا
	الرئس مجاز	٩٩	صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق
١٣٨	حال كسالى بخارا . . .		في الصلوة الوسطى . . .
١٣٩	في اسلام اهل بلغار . . .	١٠٢	ان الحسنات يذهبن السيئات .
	ظهور الاسلام في بلغار . .	١٠٣	ما في امهات الحديث كالشموع
١٤٠	رسالة احمد بن فضلان . .		تذييل
١٤١	في عرض مدينة بلغار وطولها .	١٠٤	المطلب الرابع . . .
	علماء بلغار	١٠٩	اللام الجارة على معان . .
١٤٣	خاتمة الكتاب	١١١	نظير سببية نعم الله تعالى للصلوة
١٤٤	افتراق اهالي قزان في مسئلة العشاء	١١٢	حديث امامة جبرئيل . . .
١٤٨	الاجماع على مراتب	١١٥	ما يخص كلام الطحاوي . . .
١٤٩	دعوى الاجماع على خلاف الواقع	١١٦	لا يجوز نسخ القطعي بالظني .
١٥١	مطلب لو انحصر دليل المقلد .	١١٩	الشريعة لا تكذب الحكمة . .
	تم		في الـ وايات الفروعية . .